المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 10 تشرين الأول 2022

عين على العدو الإثنين 10-10-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 3 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية، كما تعرضت مستوطنة شافي شومرون لإطلاق نار من مركبة فلسطينية مارة، وردت القوات بإطلاق النار نحوها وجرت عمليات تمشيط في المكان.
- **القناة 12 العبرية** :حتى هذا الوقت، تتواصل المطاردة المكثفة لمنفذ عملية إطلاق النار عند حاجز شعفاط، من قبل قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود والشاباك والجيش، برفقة مروحيات وبمشاركة وحدات خاصة.
- **يديعوت أحرونوت** :منفذ عملية إطلاق النار عند حاجز شعفاط بالقدس، أطلق 8 رصاصات من مسافة قريبة تجاه القوات قبل أن يتمكن من الانسحاب.
- **القناة 14 العبرية** :لا تزال هناك الكثير من الإنذارات باحتمال حدوث عمليات.
- **القناة 14 العبرية** :وقعت مساء أمس مواجهات في حي راس خميس المجاور لمخيم شعفاط شمال القدس أثناء البحث عن منفذ العملية عند حاجز المخيم.

- **"الشرطة الإسرائيلية :"**اعتقال 4-فلسطينيين من شرق القدس خلال الليل وصباح اليوم، للاشتباه بهم بإطلاق النار، حيث تم تمديد اعتقالهم.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 12 العبرية :**لا يزال "الجيش الإسرائيلي" في حالة تأهب قصوى في المنطقة الشمالية خشية اندلاع تصعيد مع لبنان بسبب تجريب الضخ العكسي لمنصة كاريش، في الجيش عززوا الطلعات الجوية والدوريات البحرية حول المنصة، وسيتغير انتشار القوات على طول خط الحدود البرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن منظومات الدفاع الجوي منتشرة على نطاق واسع في الشمال.
- **قناة كان العبرية :**حذر الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الخطر النووي الذي يحوم حول الصراع بين روسيا وأوكرانيا، وقال إنه يجب أن نطالب بمفاوضات فورية لإنهاء الحرب سلميا، وإلا فإننا سنقع في حرب عالمية تدمر كل شيء، وقال إن سيناريو الرعب يمكن أن يحدث بسبب "الأشخاص الأغبياء الذين ليس لديهم فكرة عن قدرات الأسلحة النووية."
- **القناة 13 العبرية :**من المتوقع أن يرسل الوسيط الأمريكي عاموس هوكستين الصيغة النهائية لاتفاق ترسيم الحدود البحرية إلى لبنان خلال الساعات المقبلة، لدراستها قبل اتخاذ القرار المناسب.

الشأن الداخلي:

- **المتحدث باسم جيش العدو" :**وصل رئيس الأركان الجنرال أفيف كوخافي قبل قليل إلى موقع عملية شعفاط التي قتلت خلالها المجندة الراحلة نوعا لازار، برفقة رئيس شعبة القوى البشرية اللواء يانيف عشور، وقائد شرطة القدس دورون ترغمان، وقائد حرس الحدود أمير كوهين وقائد الشرطة العسكرية العميد أفيخاي ميفار، وقائد حرس الحدود في منطقة القدس عمرام نيدام، وقائد لواء بنيامين العقيد إلياف الباز، وقائد كتيبة إيريز المقدم حاجي إيتسيك وقادة آخرين."
- **المتحدث باسم جيش العدو" :**ستعقد جنازة الرقيب نوعا لازار التي قُتلت الليلة الماضية في عملية شعفاط، اليوم الاثنين 10 أكتوبر 2022، الساعة 23:00 في مقبرة كفار يونا بدون تغطية إعلامية بناء على طلب عائلتها."
- **يديعوت أحرونوت :**استكملت شركة إنرجيان صباح أمس ربط منصة كاريش بنظام "الغاز الإسرائيلي"، وبدء ضخ الغاز بشكل تجريبي من الشاطئ عبر نظام الأنابيب تحت الماء إلى المنصة "الحفارة"، والشركة قالت إن تدفق الغاز يعد خطوة مهمة في عملية تشغيل المنصة، وهذه في الواقع هي الخطوة الأخيرة قبل استخراج الغاز، حيث تتحقق الشركة من أن كل شيء على ما يرام، وإذا نجح

الاختبار فهذا يعني أن "إسرائيل" ستكون قادرة على بدء إنتاج الغاز الطبيعي بالفعل في 31 أكتوبر بغض النظر عن المفاوضات مع لبنان.

- **المتحدث باسم جيش العدو** :سمح بنشر اسم وصورة المجندة التي قتلت في عملية شعفاط، وهي الرقيب نوعا لازار تبلغ من العمر 18 عامًا من بات حيفر.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **عومر بارليف**" :هناك إنجازات كبيرة في مكافحة الجريمة في المجتمع العربي، هناك انخفاض بنحو 21٪ في عدد جرائم القتل في الأشهر التسعة الأولى من العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، زيادة بنحو 50٪ في ضبط المسدسات، وزيادة بنحو 275٪ في ضبط بنادق M-16 مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وزيادة بنسبة 32٪ في تقديم لوائح اتهام في جرائم ابتزاز رسوم الكفالة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي".

- **يوني بن مناحيم**" :يوجد في شمال الضفة الغربية حوالي ألف مسلح فلسطيني وآلاف الأسلحة، وينضم شبان جدد إلى المجموعات المسلحة، فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة، ولابيد وغانتس يضللان الجمهور الإسرائيلي لأسباب سياسية، ويمتنعان عن إزالة البنية التحتية المسلحة بأكملها، متى ستستيقظون من موجة العمليات عندما تضرب داخل المدن الإسرائيلية نفسها؟"

- **يائير لبيد**" :هجوم خطير وصعب في القدس، القوات تعمل الآن على الوصول للمنفذ، الإرهاب لن يهزمنا فنحن أقوياء، أتلقى بشكل منتظم تحديثات العملية، وجهود القوات."

- **إيتمار بن غفير**" :غانتس من فضلك اترك منصبك واذهب لبيتك، هذه الانتفاضة مسجلة باسمك."

مقالات رأي مختارة:

- **يوآف ليمور-"إسرائيل اليوم** :"كانت العملية، التي وقعت في القدس، أول من أمس، متوقعة: فمنذ بضعة أسابيع يخطر جهاز الأمن بدافعية ذروة وبكمية شاذة من الإخطارات لتنفيذ العمليات. في بؤرة الإخطارات كانت كالمعتاد القدس، مع التشديد على فترة الأعياد الحالية التي حددت مسبقا بأنها قابلة للتفجر على نحو خاص – كانت النتيجة تعزيزاً مكثفاً للقوات في القدس، في مداخل المدينة وفي مجال التماس، وكذا تشديد الأعمال في "المناطق" الفلسطينية التي تحاذي المدينة. يتم هذا النشاط بالتوازي مع الجهد العملياتي الذي يجري في شمال "السامرة" (أول من أمس فقط اعتقل في مخيم اللاجئين جنين مطلوب كبير آخر)، والذي أحد أهدافه المعلنة هو منع انتقال "الإرهاب" جنوبا إلى منطقة "يهودا" وإلى القدس – أدى هذا النشاط إلى أن برز في الآونة الأخيرة في الضفة ميلان متوازيان:

الأول: نشاط معزز للسلطة الفلسطينية، وأساسا في نابلس، انطلاقاً من الفهم بأن فقدان السيطرة والحوكمة في شمال "السامرة" يهدد أيضاً مكانتها واستقرارها.
والثاني: ارتفاع في حجم الإخطارات، بعضها بتشجيع من منظمات "الإرهاب" وعلى رأسها "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وبعضها بمبادرات شبكات محلية أو أفراد.
كثيرون منهم سعوا للعمل على سبيل الثأر لموت فلسطينيين في أعمال "الجيش الإسرائيلي" في "المناطق" – أكثر من 100 قتيل منذ بداية السنة (منهم اثنان، أول من أمس)، رغم أن الغالبية الساحقة منهم كانوا مشبوهين بأعمال "الإرهاب" – ليس واضحاً إذا كان "المخرب"، الذي عمل أول من أمس، في حاجز شعفاط سعى ليمس "بلابسي البزات" أم أنه مس بالهدف المتوفر الأول الذي التقاه.
مهما يكن من أمر، من المعقول أن تحدث الآن محاولات لتقليده، ومن هنا فإن أيام العيد – وعملياً كل الأسابيع القادمة حتى الانتخابات – ستكون متوترة جداً – يستدعي هذا من القيادة السياسية – الأمنية العليا أن تتخذ بضعة قرارات سريعة:
الأول: هل تفرض إغلاقا كاملا على "المناطق" لفترة أطول من مجرد العيد الأول، عيد العرش؟
الثاني: هل تشدد أعمال المبادرة في مناطق السلطة في محاولة لتعميق الردع، ولكن في ظل المخاطرة بإشعال المنطقة أكثر فأكثر؟
والثالث: هل تعزز قوات الجيش والشرطة في منطقة القدس انطلاقا من (الفهم المبرر) بأنه مع كل الصعوبة في الأمر فإنه من الأفضل أن يكون رجال الأمن هم الذين يلتقون بـ"المخربين" فيمنعون بأجسادهم المس بالمدنيين؟

- **أسرة تحرير هأرتس** :أربعة أشخاص، منهم ثلاثة فتيان، قتلوا في نهاية الأسبوع بنار "الجيش الإسرائيلي"، ويتواصل القتل شبه اليومي في "المناطق" بكل بشدته – يوم الجمعة قتل الجنود عادل داود، ابن الـ 14، قرب جدار الفصل في منطقة قلقيلية.
ادعى الجيش أنه حاول إلقاء زجاجة حارقة نحو الجنود. ساعتان فقط فصلتا بين مقتله وبين مقتل "مهدي لدادوة" ابن الـ 17، حيث أطلق الجنود النار على صدره في قرية المزرعة الغربية، شمال غربي رام الله. وحسب الشهادات نشبت المواجهات في ظل محاولة صد المستوطنين الذين هاجموا القرية.
أُصيب 50 مواطناً في المواجهات في يوم الجمعة – قتل الجنود، أول من أمس، شابين آخرين، في مخيم اللاجئين جنين، محمود الصوص ابن 18 وأحمد دراغمة ابن 19.
قتل الاثنان في الوقت الذي دخل فيه "الجيش الإسرائيلي" إلى المخيم بقوات غفيرة كي يعتقل مطلوباً فاصطدم بمقاومة مسلحين – في الأسبوع الماضي قتل الجيش الإسرائيلي أربعة سكان آخرين أثناء

نشاطه في مخيم اللاجئين في جنين، توجب هذه الأعداد مراجعة وفحصاً مجدداً للأعمال العملياتية للجيش الإسرائيلي في جنين وفي أماكن أخرى، وكذا اليد الرشيقة للجنود على الزناد عندما يدور الحديث عن فلسطينيين حتى وإن كانوا غير مسلحين، وحتى وإن كانوا فتياناً وأطفالاً – لكن المسؤولية لا تتوقف عند الجيش.

فالحكومة تتحمل المسؤولية عن أعمال "الجيش الإسرائيلي"، من تلقاء ذاته يثور الاشتباه بأنه قبيل الانتخابات يسعى رئيس الوزراء، يئير لبيد، ووزير الحرب بيني غانتس، ليثبتا للمقترعين بأنهما في شؤون الأمن ليسا ضعيفين، مثلما يتهمهما اليمين صباح مساء – المستوطنون هم أيضاً يضيفون كعادتهم الزيت على شعلة العنف، سواء بأعمالهم العنيفة ضد السكان أو بإطلاق الشعارات العابثة المهددة عن المخاطر في الطرقات، أو بتحريض الحكومة ضد الفلسطينيين.

في أزمنة الانتخابات يوجد للأمور صدى خاص والمستوطنون يعرفون جيدا كيف يستغلون اللحظة المناسبة – اللحظة المناسبة للمستوطنين هي لحظة الخطر على الدولة. هذا هو اختبار لبيد وغانتس في أن يعرفا كيف يقفان في وجه تهديدات اليمين وتخويفاته وفي الوقت ذاته أن يشددا رقابتهما على الجيش. كما أن هذا سيكون اختبارهما فيما إذا كانت لهما سياسة أخرى لأن يعرضاها غير سياسة القتل التي سيقفان معها أمام الناخبين بالسماح لهما بإقامة حكومة أخرى برئاستهما – حكومة التغيير "ضربت رقماً قياسياً" في قتل الفلسطينيين. نحو 100 قتيل فلسطيني منذ بداية السنة هو عدد محظور قبوله، وأساسا إذا ما فحصنا ملابسات قتل كل واحد منهم على حدة. يكاد الجيش الإسرائيلي لا يحقق بأي واحدة من الحالات، وبالتأكيد ليس بجدية، وعدم الاكتراث الذي تستقبل بها حجوم القتل في الحكومة، في الجيش وفي الجمهور مهددة وخطيرة جداً.

- **انشل بابر-هأرتس :**في 15 أيار 2018 أضاف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فيلماً جديداً لمجموعة الأفلام المثيرة للانطباع لعروضه الرائعة، هذه المرة وهو يقود بثقة شاحنة فوق الجسر. لم يكن هذا مجرد جسر.

بعد أربع سنوات على احتلال جنوده جزيرة القرم وضمها، قام بتدشين الجسر فوق مضيق كيرتس – أقيمت 19 كم من الشوارع وسكك الحديد بتكلفة 3.7 مليار دولار، وربطت بين الأم روسيا وشبه جزيرة القرم – هذا الجسر هو الجسر الأطول في أوروبا؛ "مشروع بناء القرن"، حسب وسائل الإعلام في روسيا.

على مدى مئات السنين حلم الروس بهذا الجسر، قال بوتين في خطابه. والآن "حدثت المعجزة". المعنى الرمزي والاستراتيجي كان واضحاً وهو أن روسيا لا تنوي التنازل مرة أخرى عن شبه جزيرة القرم في أي يوم. والآن هي لا تعتمد على خطوط التزويد التي تمر في أراضي أوكرانيا – صمدت هذه المعجزة حتى

الساعة السابعة صباحاً أول من أمس إلى حين دمّر انفجار شديد جداً مقطعاً كبيراً من الجسرين المعبدين وقطعه بالكامل، وفي الوقت ذاته تسبب بحريق كبير في سكة الحديد. استخدام جسر القرم الآن سيكون بشكل محدود لبضعة أشهر على الأقل – الاعتقاد الأساسي، مثلما صادقت روسيا أيضا، هو أن الانفجار، الذي يظهر بوضوح في كاميرات الحماية ومن السيارات التي كانت فوق الجسر، كان نتيجة انفجار شاحنة محملة بالمواد المتفجرة سارت فوقه. ولكن ما زال من السابق لأوانه استبعاد احتمالات أخرى مثل القصف من الجو أو إطلاق صواريخ بعيدة المدى أو سفينة كانت تبحر تحته – على أي حال كانت الدقة الزائدة مطلوبة هنا من أجل القيام بتفجير بهذه القوة فوق جسر ضيق.

ولكن تقريباً لا يوجد أي خلاف حول أمر واحد وهو أن هذا هجوم ناجح للأوكرانيين الذين أظهروا سرورهم بسرعة وتحملوا المسؤولية الضمنية عن الهجوم – بعد يوم على عيد ميلاد بوتين السبعين تعرضت روسيا لضربة شديدة، سواء معنويا أو استراتيجيا، منذ بدأت الحرب في أوكرانيا.

"العملية العسكرية الخاصة" التي حسب الكرملين كان يمكن أن تضمن سيطرة روسيا على الأقاليم الشرقية في أوكرانيا، كشفت ليس فقط ضعف الجيش الروسي، بل أيضا حقيقة أنه غير قادر على ضمان الأمن في المناطق التي احتلها في السابق – تفجير الجسر لا يفصل شبه جزيرة القرم عن روسيا. فبالإمكان نقل التموين عن طريق البحر، والروس يوجد لهم معبران بريان في المنطقة المحتلة في شرق أوكرانيا.

ولكنّ هذين المعبرين قريبان جدا من الجبهة، وهما مكشوفان للنيران الأوكرانية. أثناء الغزو تم استخدام القرم ممراً لوجستياً رئيساً للوحدات المقاتلة في الشرق، والآن يتوقع أن يتضرر حجم الدعم بشكل كبير – يواجه الجيش الروسي في الأصل كابوساً لوجستياً متواصلاً، حيث تنقص الجنود على الأرض الذخيرة والوقود والوسائل الأساسية.

المهمة الرئيسة للروس مؤخراً هي استقرار الجبهة الشرقية أمام تقدم كبير لأوكرانيا في بؤر مختلفة. المعضلة الوحشية التي يمر بها الجنرالات الروس، الذين يشغلهم سؤال أين يجب تقديم الدعم ووضع الوحدات الفقيرة أصلا في جبهة طولها أكثر من ألف كم، ستتحول الآن إلى معضلة أشد – إلى جانب التداعيات الفورية لتقليص مسارات التموين من القرم إلى ساحة الحرب في أوكرانيا، فان تفجير الجسر طرح علامات تساؤل مهمة حول اتخاذ القرارات، سواء في كييف أم في موسكو.

على فرض أن الهجوم نفذ وبحق بتعليمات مباشرة من الرئيس الأوكراني، فلوديمير زيلينسكي، فإن هذا يدل على الثقة الزائدة بالنفس. هذا هو التحدي المباشر والمكشوف حتى الآن أمام رمز روسيا الرئيس – في هذه المرحلة من غير المعروف إذا كان حلفاء أوكرانيا يعرفون عن خطة الهجوم أو إذا تم الأمر بوساطة سلاح وفره الغرب لأوكرانيا. قبل ذلك سربت جهات في الإدارة الأميركية لـ "نيويورك

تايمز" بأن اغتيال الناشطة الوطنية، داريا دوغينا، قبل ستة أسابيع في موسكو، تم تنفيذه من قبل جهات مرتبطة بالنظام في كييف، وأن هذا الأمر قد تم بعدم رضا من يجلسون في واشنطن، الذين لا يحصلون دائما على تقارير عن الخطط الأوكرانية – رغم أن الإدارة الأميركية زودت أوكرانيا حتى الآن بكمية كبيرة غير مسبوقة من السلاح فإن الأميركيين يحرصون على عدم نقل سلاح يمكن أن يمس بعمق أراضي روسيا – في الوقت الذي تنجح فيه أوكرانيا في ضرب الكثير من المواقع الاستراتيجية بشكل ناجع، بما في ذلك مطارات عسكرية في القرم، فان الرئيس الأميركي جو بايدن، غارق في انتصار أوكرانيا، لكنه يخشى من تصعيد يمكن أن يجر الولايات المتحدة إلى داخل أوكرانيا بشكل مباشر أكثر، والذي يمكن أن يجعل روسيا تستخدم السلاح النووي – السيناريوهات المختلفة حول استخدام روسيا للسلاح النووي ضد أوكرانيا مرتبطة بأسئلة لا يوجد لدى أي أحد إجابة عنها – هل يئس بوتين بما فيه الكفاية من اجتياز الخط الأحمر الأخير الذي بقي حتى الآن وتحطيم "التابو" الموجود منذ 77 سنة منذ قصف هيروشيما وناغازاكي، من خلال استخدام عسكري للسلاح النووي؟ إذا كان الأمر هكذا فهل بقي في القيادة الروسية من ما زالوا قادرين على وقفه؟ في الغرب يأخذون التهديد بجدية كبيرة، وفي واشنطن يعمل طاقم كبير، أعد في السابق لجو بايدن، عدة طرق عمل رداً على مثل هذا التطور – إضافة إلى ذلك فإن البدائل لدى بوتين قليلة. فعلى الأرض الجيش الروسي غير قادر على أن يحتفظ في هذه الأثناء بالمناطق التي احتلها في الأشهر الأخيرة. ولا نريد التحدث عن هجوم مضاد.

روسيا في الواقع يمكن أن تواصل إطلاق الصواريخ والقذائف على التجمعات السكانية، وعلى البنى التحتية في أوكرانيا، لكنها في الأصل تفعل ذلك منذ الغزو. ومخزون الصواريخ بعيدة المدى آخذ في الانخفاض – أيضا القصف الروسي جواً لا يتوقع أن يكون مهما في ظل غياب التفوق الجوي.

هناك احتمالية واحدة يخشون منها وهي حدوث خلل نووي في المنشأة النووية زابوريجيا التي توجد الآن تحت سيطرة روسيا – في الوقت ذاته أصبح الضغط الداخلي على بوتين يقوى. فالأسبوع الذي انقضى، منذ أن أعلن بصورة احتفالية عن ضم الأقاليم الأربعة في شرق أوكرانيا، كان مليئا بالعناوين عن إخفاقات عسكرية أخرى وفقدان مناطق واسعة، ما يعتبر الآن أراضي روسية خاضعة للسيادة. في الشبكات الاجتماعية ينشر المزيد من الصور والأفلام التي توثق مواقع مهملة ومخازن سلاح فارغة ومناطق تجمع متروكة تم إحضار سكان روس إليها أصبحوا بين عشية وضحاها جنوداً – في الاستوديوهات يتهم المعلقون الآن قادة الجيش بالإخفاقات وليس الرئيس، لا سمح الله. بعد مهاجمة الجسر سيتعين على المعلقين للعثور على مذنبين جدد، بوتين كان مرتبطاً شخصياً بالجسر بشكل كبير بحيث لا يمكن أن يضره ذلك.

* * *

مقالات

i24news: الوسيط الأمريكي سيسلم لبنان مسودة نهائية للاتفاق مع اسرائيل خلال الساعات القريبة

الادارة الأمريكية تمارس ضغوطات على لبنان لحثه على المو افقة على الاتفاق

أعلن مكتب الرئيس اللبناني ميشال عون الليلة بأن الوسيط الأمريكي عاموس هوكشتين سيسلم خلال الساعات القريبة "مسودة نهائية" لاتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل. وخلال مكالمة هاتفية أجراها هوكشتين مع عون شدد على أنه بالنسبة له جولة المفاوضات انتهت، التحفظات دونت، والحديث يدور عن "مسودة أخيرة ونسخة نهائية" للاتفاق. ورد الرئيس عون بأن بلاده "ستدرس بدقة المسودة قبل اتخاذ قرار نهائي بشأنها ."

حتى اليوم تمارس إدارة بايدن ضغوطا شديدة على اللبنانيين حتى يتنازلوا عن طلباتهم والتحفظات الجديدة على مسودة الاتفاق، وأن يقبلوه كما هو. يأتي هذا بعد أن فهمت الإدارة الأمريكية بأن احتمال استجابة رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد عليها في وضعه السياسي الحالي صفر، ولذلك حاولوا إنزال اللبنانيين عن الشجرة. مدير المفاوضات الوسيط هوكشتين ومستشار بايدن لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك أداروا خلال فترة نهاية الأسبوع سلسلة من المحادثات الهاتفية مع مسؤولين لبنانيين وحثوهم على قبول المسودة الأصلية .

وعلى افتراض بأن الجهود ستنجح، لا زالوا في إسرائيل يعتقدون بأن هناك احتمال للتوصل الى اتفاق قبل الانتخابات. لكن في ديوان رئيس الحكومة يدركون أنه على ما يبدو لن ينهوا كل البيروقراطية المطلوبة قبل الانتخابات. المستشارة القضائية للحكومة جالي بهرب-ميارة، استعرضت الإجراءات المتبقية بشكل عام، وقالت إنه يجب عرض الاتفاق والموافقة عليه في جلسة حكومية، وبعدها يتم استعراضه للتعليق عليه مدة أسبوعين في الكنيست- وهذه العملية من المتوقع أن تصل الى ما بعد الانتخابات. بهرب-ميارة، التي شددت على الإطار الزمني الضيق، استعرضت امكانية اضافية وهي عرض الاتفاق للتصويت عليه بصورة فورية في الكنيست .

* * *

"هآرتس": الجيش الإسرائيلي يرتجف خوفاً من نصر الله!

بقلم إسرائيل هرئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في الأيام الأخيرة انضم إلى النقاش العام "المهني"، على خلفية التنازل عن مساحات بحرية توجد فيها خزانات غاز، رجال أمن كبار متقاعدون. القاسم المشترك بينهم هو كونهم المصممين والمهيمنين على السياسة الأمنية لإسرائيل في عشرات السنين الأخيرة. سُجل اثنان من النجاحات المثيرة للانطباع على اسمهم. 1- قيادة الاقتلاع من "غوش قطيف"، الذي قامت في أعقابه في قطاع غزة دولة "حماس"، التي أطلقت منذ ذلك الحين نحو 150 ألف صاروخ، زرعت القتل والدمار، وشلت بين حين وآخر الدولة. 2- عدم منع تزود "حزب الله" بنحو 200 ألف صاروخ، من بينها 3 آلاف من الصواريخ الدقيقة التي يمكنها المسّ بأهداف مدنية ومطار بن غوريون والموانئ وديمونا وكل قواعد سلاح الجو.

تبرر هذه الإستراتيجية الناجحة، حسب رأيهم، مشاركتهم في مسيرة الحماقة الحالية، التي أغلقوا فيها الاتفاق مع حسن نصر الله (ألم يشاهدوا أن حكومة لبنان هي الرسول الذي ينقل المسودات بين حسن نصر الله وبائير لابيد؟).

في تموز حذر حسن نصر الله إسرائيل من ألا تسارع إلى استخراج الغاز من حقل كاريش قبل التوصل إلى اتفاق مع لبنان (هو أيضاً سيكون الذي يجمع عُشر أو عُشرين منه سيمول بها آلة حربه ضد إسرائيل).

"جميع حقول الغاز والنفط الإسرائيلية توجد تحت تهديد حزب الله"، هدد. "لا يوجد هدف في البحر أو في اليابسة لا يوجد في نطاق الصواريخ الدقيقة لحزب الله."

في الحكومة وفي جوقة الضباط المتقاعدين قالوا: إنه يتبجح، وإنه يبحث عن النصر. وكدليل على جديته قام حسن نصر الله بإطلاق طائرات مسيّرة نحو طوافة كاريش. هذه الطائرات في الحقيقة تم إسقاطها، لكن استنتاج حسن نصر الله كان قاطعاً: "الطائرات دون طيار قامت بالمهمة. وقد تم إرسال الرسالة المطلوبة إلى إسرائيل". الرسالة تم نقلها وكانت حاسمة. يمكن الاستماع إلى مشاهدي رئيس "حزب الله" بعد أن خضعت إسرائيل لإملاءاته. لكن إنكار المتقاعدين السابقين يهت إزاء رأي الجيش الإسرائيلي (الذي تسرب إلى غاي بيلغ في القناة "12")، حيث تم وضعه، أول من أمس، على طاولة الكابينيت. يكشف هذا الرأي الوعي الذي يسود في الجيش. من يعتقد أن مقولة: إن الجيش الإسرائيلي قد خاف من "حزب الله" هي نتيجة ذعر كاتب مقالات "يميني"، مطلوب منه قراءة مقطع رئيس في رأي الجيش الإسرائيلي الذي يحث فيه الكابينيت بهذه الصيغة: "هناك ضرورة أمنية وسياسية ملحة للتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ودون تأخير لمنع تصعيد أمني متوقع باحتمالية كبيرة."

منذ متى يقرر الجيش الإسرائيلي للحكومة ما هي "الضرورة الأمنية"؟ أيضاً إذا كان حسن نصر الله فقط

"يتبجح" فمن أين تنبع الضرورة لـ "منع تصعيد أمني متوقع وباحتمالية عالية"؟ مع من يتوقع حدوث "تصعيد أمني باحتمالية عالية"، مع الجيش اللبناني؟

هل أُصبتم بالقشعريرة، أيها الأصدقاء. حسن نصر الله وإيران وبشكل عام أي عدو (وأي صديق أيضاً) له عقل في رأسه يعرف جيداً الدافع لتغيير الموقف المتسرع والمتطرف للحكومة الانتقالية التي تحظى، إلى جانب الشرعية من الجيش الإسرائيلي، بشرعية النظام القانوني المنحرف.

الوثيقة، التي توصي الحكومة فيها بتبني إملاءات نصر الله "من أجل منع تصعيد أمني باحتمالية عالية"، تمت صياغتها بناء على رأي أفيف كوخافي وهرتسي هليفي وأهارون حليوة وأصدقائهم في هيئة الأركان. الويل لنا أننا وصلنا إلى هذا الحد.

* * *

"هآرتس": حكومة "التغيير" ضربت رقماً قياسياً في قتل الفلسطينيين!

أربعة أشخاص، منهم ثلاثة فتيان، قتلوا في نهاية الأسبوع بنار الجيش الإسرائيلي، ويتواصل القتل شبه اليومي في "المناطق" بكل بشدته. يوم الجمعة قتل الجنود عادل داود، ابن الـ 14، قرب جدار الفصل في منطقة قلقيلية. ادعى الجيش أنه حاول إلقاء زجاجة حارقة نحو الجنود. ساعتان فقط فصلتا بين مقتله وبين مقتل مهدي لدادوة، ابن الـ 17، حيث اطلق الجنود النار على صدره في قرية المزرعة الغربية، شمال غربي رام الله. وحسب الشهادات نشبت المواجهات في ظل محاولة صد المستوطنين الذين هاجموا القرية. أُصيب 50 مواطناً في المواجهات في يوم الجمعة.

قتل الجنود، أول من أمس، شابين آخرين، في مخيم اللاجئين جنين، محمود الصوص ابن 18 وأحمد دراغمة ابن 19. قتل الاثنان في الوقت الذي دخل فيه الجيش الإسرائيلي إلى المخيم بقوات غفيرة كي يعتقل مطلوباً فاصطدم بمقاومة مسلحين.

في الأسبوع الماضي قتل الجيش الإسرائيلي أربعة سكان آخرين أثناء نشاطه في مخيم اللاجئين في جنين.

توجب هذه الأعداد مراجعة وفحصاً مجدداً للأعمال العملياتية للجيش الإسرائيلي في جنين وفي أماكن أخرى، وكذا اليد الرشيقة للجنود على الزناد عندما يدور الحديث عن فلسطينيين حتى وإن كانوا غير مسلحين، وحتى وإن كانوا فتياناً وأطفالاً.

لكن المسؤولية لا تتوقف عند الجيش. فالحكومة تتحمل المسؤولية عن أعمال الجيش الإسرائيلي. من تلقاء ذاته يثور الاشتباه بأنه قبيل الانتخابات يسعى رئيس الوزراء، يئير لابيد، ووزير الدفاع، بيني غانتس، ليثبتا للمقترعين بأنهما في شؤون الأمن ليسا ضعيفين، مثلما يتهمهما اليمين صباح مساء.

المستوطنون هم أيضا يضيفون كعادتهم الزيت على شعلة العنف، سواء بأعمالهم العنيفة ضد السكان أو بإطلاق الشعارات العابثة المهددة عن المخاطر في الطرقات، أو بتحريض الحكومة ضد الفلسطينيين. في أزمنة الانتخابات يوجد للأمور صدى خاص والمستوطنون يعرفون جيدا كيف يستغلون اللحظة المناسبة.

اللحظة المناسبة للمستوطنين هي لحظة الخطر على الدولة. هذا هو اختبار لابيد وغانتس في أن يعرفا كيف يقفان في وجه تهديدات اليمين وتخويفاته وفي الوقت ذاته أن يشددا رقابتهما على الجيش. كما أن هذا سيكون اختبارهما فيما إذا كانت لهما سياسة أخرى لأن يعرضاها غير سياسة القتل التي سيقفان معها أمام الناخبين بالسماح لهما بإقامة حكومة أخرى برئاستهما.

حكومة التغيير "ضربت رقماً قياسياً" في قتل الفلسطينيين. نحو 100 قتيل فلسطيني منذ بداية السنة هو عدد محظور قبوله، وأساسا إذا ما فحصنا ملابسات قتل كل واحد منهم على حدة. يكاد الجيش الإسرائيلي لا يحقق بأي واحدة من الحالات، وبالتأكيد ليس بجدية، وعدم الاكتراث الذي تستقبل بها حجوم القتل في الحكومة، في الجيش وفي الجمهور مهددة وخطيرة جداً.

* * *

"هآرتس": تفجير جسر القرم ضربة لبوتين

بقلم انشل بابر

في 15 أيار 2018 أضاف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، فيلما جديدا لمجموعة الأفلام المثيرة للانطباع لعروضه الرائعة، هذه المرة وهو يقود بثقة شاحنة فوق الجسر. لم يكن هذا مجرد جسر. بعد أربع سنوات على احتلال جنوده جزيرة القرم وضمها، قام بتدشين الجسر فوق مضيق كيرتس. أقيمت 19 كم من الشوارع وسكك الحديد بتكلفة 3.7 مليار دولار، وربطت بين الأم روسيا وشبه جزيرة القرم. هذا الجسر هو الجسر الأطول في أوروبا؛ "مشروع بناء القرن"، حسب وسائل الإعلام في روسيا. على مدى مئات السنين حلم الروس بهذا الجسر، قال بوتين في خطابه. والآن "حدثت المعجزة". المعنى الرمزي والاستراتيجي كان واضحاً وهو أن روسيا لا تنوي التنازل مرة أخرى عن شبه جزيرة القرم في أي يوم. والآن هي لا تعتمد على خطوط التزويد التي تمر في أراضي أوكرانيا.

صمدت هذه المعجزة حتى الساعة السابعة صباحا أول من أمس إلى حين دمّر انفجار شديد جدا مقطعا كبيرا من الجسرين المعبدين وقطعه بالكامل، وفي الوقت ذاته تسبب بحريق كبير في سكة الحديد. استخدام جسر القرم الآن سيكون بشكل محدود لبضعة أشهر على الأقل.

الاعتقاد الأساسي، مثلما صادقت روسيا أيضا، هو أن الانفجار، الذي يظهر بوضوح في كاميرات الحماية ومن

السيارات التي كانت فوق الجسر، كان نتيجة انفجار شاحنة محملة بالمواد المتفجرة سارت فوقه. ولكن ما زال من السابق لأوانه استبعاد احتمالات أخرى مثل القصف من الجو أو إطلاق صواريخ بعيدة المدى أو سفينة كانت تبحر تحته.

على أي حال كانت الدقة الزائدة مطلوبة هنا من أجل القيام بتفجير بهذه القوة فوق جسر ضيق. ولكن تقريبا لا يوجد أي خلاف حول أمر واحد وهو أن هذا هجوم ناجح للأوكرانيين الذين أظهروا سرورهم بسرعة وتحملوا المسؤولية الضمنية عن الهجوم.

بعد يوم على عيد ميلاد بوتين السبعين تعرضت روسيا لضربة شديدة، سواء معنويا أو استراتيجيا، منذ بدأت الحرب في أوكرانيا. "العملية العسكرية الخاصة"، التي حسب الكرملين كان يمكن أن تضمن سيطرة روسيا على الأقاليم الشرقية في أوكرانيا، كشفت ليس فقط ضعف الجيش الروسي، بل أيضا حقيقة أنه غير قادر على ضمان الأمن في المناطق التي احتلها في السابق.

تفجير الجسر لا يفصل شبه جزيرة القرم عن روسيا. فبالإمكان نقل التموين عن طريق البحر، والروس يوجد لهم معبران بريان في المنطقة المحتلة في شرق أوكرانيا. ولكنّ هذين المعبرين قريبان جدا من الجبهة، وهما مكشوفان للنيران الأوكرانية. أثناء الغزو تم استخدام القرم ممرا لوجستيا رئيسا للوحدات المقاتلة في الشرق، والآن يتوقع أن يتضرر حجم الدعم بشكل كبير. يواجه الجيش الروسي في الأصل كابوسا لوجستيا متواصلا، حيث تنقص الجنود على الأرض الذخيرة والوقود والوسائل الأساسية. المهمة الرئيسة للروس مؤخراً هي استقرار الجبهة الشرقية أمام تقدم كبير لأوكرانيا في بؤر مختلفة. المعضلة الوحشية التي يمر بها الجنرالات الروس، الذين يشغلهم سؤال أين يجب تقديم الدعم ووضع الوحدات الفقيرة أصلا في جبهة طولها أكثر من ألف كم، ستتحول الآن إلى معضلة أشد.

ثقة زائدة بالنفس

إلى جانب التداعيات الفورية لتقليص مسارات التموين من القرم إلى ساحة الحرب في أوكرانيا، فان تفجير الجسر طرح علامات تساؤل مهمة حول اتخاذ القرارات، سواء في كييف أم في موسكو. على فرض أن الهجوم نفذ وبحق بتعليمات مباشرة من الرئيس الأوكراني، فلوديمير زيلينسكي، فإن هذا يدل على الثقة الزائدة بالنفس. هذا هو التحدي المباشر والمكشوف حتى الآن أمام رمز روسيا الرئيس.

في هذه المرحلة من غير المعروف إذا كان حلفاء أوكرانيا يعرفون عن خطة الهجوم أو إذا تم الأمر بوساطة سلاح وفره الغرب لأوكرانيا. قبل ذلك سربت جهات في الإدارة الأميركية لـ "نيويورك تايمز" بأن اغتيال الناشطة الوطنية، داريا دوغينا، قبل ستة أسابيع في موسكو، تم تنفيذه من قبل جهات مرتبطة بالنظام في كييف، وأن

هذا الأمر قد تم بعدم رضا من يجلسون في واشنطن، الذين لا يحصلون دائما على تقارير عن الخطط الأوكرانية.

رغم أن الإدارة الأميركية زودت أوكرانيا حتى الآن بكمية كبيرة غير مسبوقة من السلاح فإن الأميركيين يحرصون على عدم نقل سلاح يمكن أن يمس بعمق أراضي روسيا.

في الوقت الذي تنجح فيه أوكرانيا في ضرب الكثير من المواقع الاستراتيجية بشكل ناجع، بما في ذلك مطارات عسكرية في القرم، فان الرئيس الأميركي، جو بايدن، غارق في انتصار أوكرانيا، لكنه يخشى من تصعيد يمكن أن يجر الولايات المتحدة إلى داخل أوكرانيا بشكل مباشر أكثر، والذي يمكن أن يجعل روسيا تستخدم السلاح النووي.

السيناريوهات المختلفة حول استخدام روسيا للسلاح النووي ضد أوكرانيا مرتبطة بأسئلة لا يوجد لدى أي أحد إجابة عنها.

هل يئس بوتين بما فيه الكفاية من اجتياز الخط الأحمر الأخير الذي بقي حتى الآن وتحطيم "التابو" الموجود منذ 77 سنة منذ قصف هيروشيما وناغازاكي، من خلال استخدام عسكري للسلاح النووي؟ إذا كان الأمر هكذا فهل بقي في القيادة الروسية من ما زالوا قادرين على وقفه؟ في الغرب يأخذون التهديد بجدية كبيرة، وفي واشنطن يعمل طاقم كبير، أعد في السابق لجو بايدن، عدة طرق عمل رداً على مثل هذا التطور.

إضافة إلى ذلك فإن البدائل لدى بوتين قليلة. فعلى الأرض الجيش الروسي غير قادر على أن يحتفظ في هذه الأثناء بالمناطق التي احتلها في الأشهر الأخيرة. ولا نريد التحدث عن هجوم مضاد. روسيا في الواقع يمكن أن تواصل إطلاق الصواريخ والقذائف على التجمعات السكانية، وعلى البنى التحتية في أوكرانيا، لكنها في الأصل تفعل ذلك منذ الغزو. ومخزون الصواريخ بعيدة المدى آخذ في الانخفاض.

أيضا القصف الروسي جواً لا يتوقع أن يكون مهما في ظل غياب التفوق الجوي.

هناك احتمالية واحدة يخشون منها وهي حدوث خلل نووي في المنشأة النووية زابوريجيا التي توجد الآن تحت سيطرة روسيا.

في الوقت ذاته أصبح الضغط الداخلي على بوتين يقوى. فالأسبوع الذي انقضى، منذ أن أعلن بصورة احتفالية عن ضم الأقاليم الأربعة في شرق أوكرانيا، كان مليئا بالعناوين عن إخفاقات عسكرية أخرى وفقدان مناطق واسعة، ما يعتبر الآن أراضي روسية خاضعة للسيادة. في الشبكات الاجتماعية ينشر المزيد من الصور والأفلام التي توثق مواقع مهملة ومخازن سلاح فارغة ومناطق تجمع متروكة تم إحضار سكان روس إليها أصبحوا بين عشية وضحاها جنوداً.

في الاستوديوهات يتهم المعلقون الآن قادة الجيش بالإخفاقات وليس الرئيس، لا سمح الله. بعد مهاجمة الجسر سيتعين على المعلقين للعثور على مذنبين جدد، بوتين كان مرتبطاً شخصياً بالجسر بشكل كبير بحيث لا يمكن أن يضره ذلك.

* * *

"هآرتس": تقديرات إسرائيلية أن احتمال الحرب منخفضة لكنهم يستعدون لتأجيل الاتفاقية مع لبنان

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

توجيهات وزير الدفاع، بني غانتس، للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لسيناريوهات تصعيد في الشمال "في حالة هجوم ودفاع"، لا تعكس أي تنبؤ استخباري بحرب مع "حزب الله" على خلفية الأزمة في المفاوضات على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان. يقدر الجيش بأن هناك احتمالية "متوسطة حتى عالية" للتوقيع على الاتفاق حتى نهاية الشهر. في هامش جلسة الكابنت الخميس في التاريخ المشحون من ناحية تاريخية، 6 تشرين الأول، سمع تقدير بشأن احتمالية منخفضة لنشوب حرب.

لا يرى جهاز الأمن أي أخطار أمنية في الاتفاق نفسه، وهم يعتقدون أن ترسيم الحدود البحرية الجديدة، 5 كم باتجاه الغرب حسب الخط 1 (خط الطوافات)، وبعد ذلك النزول جنوباً وغرباً في خط 23، لا يعرض المصالح الأمنية لإسرائيل للخطر. يقوم سلاح البحرية بدوريات حسب الحاجة في خط عرض 1، وفي حالة وجود حاجة أمنية ملحة يتم إرسال قطع بحرية أيضاً إلى الشمال من هناك. الاتفاق لا يضر بحرية النشاط البحري للجيش الإسرائيلي في المنطقة. ممثلو الجيش الذين شاركوا في النقاشات يوم الخميس، قالوا بأن الاتفاق -حسب رأي الجيش- "جيد جداً من ناحية أمنية".

قيل في جلسة الكابنت إنه ليس في الاتفاق الجديد أي تجاوز كبير للاقتراحات التي ناقشتها إسرائيل في فترة الحكومة السابقة. وحسب الاتفاق، فإن الشركة الفرنسية "توتال" صاحبة الامتياز في الحقل اللبناني "قانا" ستعوض إسرائيل بـ 17 في المئة من مداخيل الغاز من الحقل. لم تبدأ بعد مرحلة الحفر في قانا، ومن غير الواضح كم من الغاز سيكون موجوداً فيه في العملية التي يتوقع أن تستمر لبضع سنوات. على أي حال، فقدان المداخيل المتوقعة لإسرائيل لا تعتبر عالية، وجهاز الأمن يقدرها بالفائدة المتوقعة حسب رأيه وباحتمالية عالية، التي تتمثل باستقرار الوضع الأمني أمام لبنان. الضرر الاقتصادي لإسرائيل نتيجة حرب

مستقبلية مع "حزب الله" حتى لو استمرت بضعة أيام، قد يكون كبيراً بدرجة لا تقدر، ولا نريد التحدث عن الخسائر المتوقعة في الأرواح.

الإدارة الأمريكية تستخدم مؤخراً ضغطاً شديداً على حكومة لبنان للتوقيع على الاتفاق. يوم الخميس، نقلت بيروت للولايات المتحدة عدة تحفظات على الاتفاق المقترح. ولكن لدى واشنطن انطباع بأن الفجوات بين الطرفين غير كبيرة ويمكن جسرها. تشارك فرنسا أيضاً في جهود الوساطة في محاولة للتوصل إلى توقيع سريع. مع ذلك، نشأت مشكلة أيضاً في الجانب الإسرائيلي على خلفية الخلاف السياسي، والتحفظات داخل الحكومة واحتمالية أن تتدخل المحكمة العليا عقب الالتماسات التي قدمت، وسيكون مطلوباً القيام بإجراءات أخرى مثل التصويت على المصادقة على الاتفاق في الكنيست.

ينتهي الجدول الزمني للتوقيع على الاتفاق في القريب في نهاية الشهر على خلفية انتهاء فترة ولاية الرئيس اللبناني ميشيل عون والانتخابات في إسرائيل في 1 تشرين الثاني. وإذا لم يتم التوقيع على الاتفاق، فإن الجيش الإسرائيلي يعتقد أنه محظور تأجيل البدء في استخراج الغاز من حقل كاريش (الذي يبقيه الاتفاق كله في الجانب الإسرائيلي)، هذا بذريعة أن الأمر سيعتبر تنازلاً إزاء تهديدات "حزب الله"، وسيضر بقدرة الردع أمام هذه المنظمة. في هذه الحالة، ربما يختار "حزب الله" الرد بعمليات عسكرية مثلما في المرات التي أطلق فيها طائرات بدون طيار، أربع طائرات، في بداية تموز. الجيش الإسرائيلي أسقط جميع الطائرات المسيرة.

تشعر إسرائيل بأن حسن نصر الله لم يقرر بعد كيف سيتصرف في حالة بدأت الحفريات في كاريش قبل التوقيع على الاتفاق. يقدر الجيش بأن لا شهية لنصر الله في الحرب الآن، وأنه يدرك الوضع الاقتصادي والسياسي الصعب في لبنان. مع ذلك، يدرك الجيش حقيقة أن جزءاً كبيراً من الحروب والعمليات في العقدين الأخيرين -حرب لبنان الثانية والعمليات الإسرائيلية في قطاع غزة- لم يندلع حسب خطة مسبقة، بل عقب تصعيد ما تم فقدان السيطرة عليه. على هذه الخلفية، تم في الأشهر الأخيرة تعزيز الدفاع على الحدود الشمالية وحول مواقع الغاز في البحر المتوسط واستكملت الخطط العملياتية لهجوم إسرائيلي مضاد في لبنان رداً على عملية محتملة لـ"حزب الله".

* * *

"معاريف": المجموعات المسلحة غير المُنظّمة في الضفة تربك الجيش الإسرائيلي والشاباك

بقلم تل ليف رام

في رحلة على طول طريق 60 من حوارة، من قاعدة لواء "شمال الضفة الغربية" التي توجد بجوار المدخل الجنوبي لنابلس وحتى مفترق تفوح، الإثنين الماضي، في ساعات المساء المبكرة، أحصينا في القرية نفسها فقط، التي تقوم على محور سير حيوي للسكان اليهود والفلسطينيين على حد سواء، أكثر من 30 جنديا وشرطياً من حرس الحدود. كانوا يرابطون في مهام حراسة مختلفة، بقرب سيارات الدورية في المفترقات على طول الطريق، وأمام بوابات الدكاكين، وعلى أسطح المنازل. يجسد عدد الجنود العالي داخل القرية جيداً التوتر والخوف من تصعيد إضافي في هذه الجبهة. بعد ساعات قليلة من سفرنا على طول الطريق، جرت محاولة عملية أخرى حيث أُطلقت النار من بعيد نحو قوة من الجيش الإسرائيلي، ترابط في أحد المفترقات المجاورة للقرية. انتهى الحدث بلا إصابات. عشية "يوم الغفران"، في ساعات الصباح، مرة أخرى مواجهة عنيفة بين مستوطنين وفلسطينيين، بعد أن وصلت مجموعة من اليهود إلى محيط مدرسة فلسطينية قرب مفترق "يتسهار"، وبدأ بين الطرفان تراشقاً متبادلاً للحجارة. شهدت العلاقات بين الفلسطينيين في حوارة وبين اليهود في المستوطنات منذ القدم ارتفاعات وهبوطات. ولكن في السنوات الأخيرة كانت جماعات الأغلبية المعتدلة في المستوطنات وفي أوساط الفلسطينيين هي التي كانت تعطي النبرة. لا توجد هنا قصة حب، لكن المصالح المشتركة في الهدوء على طول الطريق المشترك تغلبت مثلما تغلبت أيضاً العلاقات الاقتصادية والتجارية التي توثقت في السنوات الطيبة التي كانت هنا حتى السنة الأخيرة

شهدت المحلات الكثيرة على طول الطريق، والكراجات، ومحلات غسل السيارات، أيضاً زبائن يهوداً كثيرين، بينهم غير قليل من مستوطنة يتسهار المجاورة. فهم اليهود والعرب على حد سواء المصلحة المشتركة، وانتصر الاعتدال، وتم جسر الفجوات الكثيرة، حيث كانت منطقة حوارة هذه ومحيطها على مدى عدة سنوات من أكثر المناطق هدوءاً وأمنا في أرجاء الضفة. لكن هذا لم يعد قائماً. بقدر كبير، يروي تسخين الأجواء في حوارة أجزاء من قصة تصعيد الأشهر الأخيرة في شمال الضفة. ظاهرة عمليات إطلاق النار الكثيرة تعود إلى قلب المدن الفلسطينية، مثل جنين ونابلس، لكن الخطر الحقيقي على استقرار المنطقة يوجد في "المناطق" التي يكون فيها احتكاك يومي بين اليهود والفلسطينيين. في حوارة، بعد سنوات من الاستقرار، بات صوت "المتطرفين" الفلسطينيين واليهود على حد سواء هو الذي يعطي النبرة، ونجح في أن يغير الواقع من أقصاه إلى أقصاه في غضون وقت قصير.

أصبح رشق الحجارة نحو سيارات يهودية تسير على طول المحور أمراً عادياً، وبالمقابل العنف من جانب المتطرفين اليهود ورشق الحجارة نحو سيارات فلسطينية وإفساد الأملاك الفلسطينية لم تعد أحداثاً شاذة، كما حصل مثلاً، الإثنين الماضي، عندما حطم نحو 50 يهودياً من سكان المستوطنات المجاورة في وضح النهار سيارات عمل في موقع بناء فلسطيني.

جهاز الأمن، الجيش، والشرطة يجدون صعوبة كبيرة في إنفاذ القانون والنظام، ودوائر الكراهية والعنف آخذة في الاتساع فقط. رأى الجيش ولواء شمال الضفة عن حق على مدى السنين أهمية كبيرة في الهدوء في حوارة كمصلحة أمنية واضحة، وعززا قنوات التعاون الاقتصادي والحوار المعتدل مع القيادة الفلسطينية في القرية. المسؤولية عن لواء شمال الضفة هي الجيش، الذي عزا لنفسه على مدى السنين نقاط استحقاق على حفظ النظام في الجبهة وفي توازنات صحيحة بين الأمن ونسيج الحياة المدنية، لذلك فإن تغيير الواقع الأمني هو بمثابة فشل عسكري أيضاً، وهو التحدي الأهم أمام قائد اللواء، العقيد شمعون سيسو، الذي حلّ قبل أقل من شهر فقط محل العقيد روعي تسفيغ.

إلى جانب موجة العمليات في نيسان – أيار، يحددون في جهاز الأمن المواجهات حول رفع الأعلام الفلسطينية على طول الطريق، الذي يقطع القرية، في نهاية أيار من هذه السنة كنقطة انعطافة مهمة سرعت ميل التصعيد والمواجهات بين الفلسطينيين واليهود في المنطقة. فقد علّق سكان حوارة، كما أسلفنا، أعلاماً فلسطينية في الطريق الذي يقطع القرية ويؤدي إلى مستوطنات الجبل. مجموعة من المستوطنين، بينهم تسفي سوكوت، شخصية بارزة جداً في المستوطنات، وثقوا في شريط فيديو وهم يتسلقون الأعمدة لأجل إنزال الأعلام، الأمر الذي تكرر بعد ذلك مرات عديدة، وأثار نقاشاً وجدالاً سياسياً، بل أثار انتقاداً داخل الجيش ضد العقيد تسفيغ بعد أن حماهم الجنود، بل أنزلوا هم أنفسهم الأعلام داخل القرية، ما اعتبر في قيادة الجيش استفزازاً زائداً رفع فقط مستوى التوتر.

في المستوطنات في المنطقة أيضاً سمعت أصوات مضادة. فقد نشرت القناة "7" أقوالاً ضد إنزال الأعلام صادرة عن حاخام مستوطنة هار براخا، إليعزر ميلميد، مثلما نشرت أيضاً أصوات السكان، الذين ادعوا أن الانشغال بإنزال الأعلام يؤدي إلى تسخين وتصعيد زائدين في الجبهة. ليس في ذلك ما يبرر العنف، ورشق الحجارة نحو سيارات إسرائيلية، وهو الميل الذي أصبح شبه يومي في الأشهر الأخيرة. إنزال الأعلام بالتأكيد ليس السبب الوحيد، لكن يوجد في التصعيد الأخير ما يتطلب من الجيش أن يراجع نفسه كيف كان يمكنه أن يعمل بذكاء وبحكمة أكبر كي يهدّئ الخواطر. سؤال كبير آخر يمكنه أن يطرح بشأن قلة الاعتقالات والتحقيقات، فيما تزداد في المقابل ظواهر العنف، ورشق الحجارة، وإلحاق الضرر بالممتلكات من جانب

شبان يهود متطرفين أيضاً. يمكن الافتراض بأن الأغلبية الصامتة في حوارة وفي الاستيطان الإسرائيلي معنية بالهدوء وبالحياة بأمان، لكنها بحاجة لجهاز أمن – جيش وشرطة فاعل، مبادر، ومنفذ للقانون، وليس لجهاز ينجر وراء الواقع في الميدان، وصوت المتطرفين، ويجد صعوبة في حكم المنطقة.

إشعال الشارع

على بعد بضعة كيلومترات من حوارة، حيث وقعت عملية إطلاق النار الأخيرة، نُفذت، هذا الأسبوع، عمليتا إطلاق نار أخريان ضد قوات الجيش الإسرائيلي. وخلف هذه العمليات الثلاث تقف الشبكة الجديدة في نابلس والتي تسمى "عرين الأسود". يدور الحديث عن شبكة عنف باعثة على التحدي الشديد لجهاز الأمن، إذ بخلاف المنظمات المؤطرة والمعروفة، فإن هذه قبل كل شيء مفهوم شديد غريب في حجومه.

على مدى سنوات طويلة تتصدى إسرائيل بنجاح عال لمنظمات مؤطرة مثل "حماس" و"الجهاد". فالتوغل الاستخباري، والقدرات التكنولوجية، والأعمال العملياتية في الميدان، واعتقالات المطلوبين المتواصلة منذ سنين كل ليلة، تؤدي إلى أن يحبط الجيش و"الشاباك" مئات العمليات القاسية كل سنة.

لا يسمح النشاط الحثيث لتلك المنظمات بأن تعيد بناء شبكاتها، القيادات، مختبرات المواد المتفجرة، وسلسلة القيادة التي كانت لهم عشية الانطلاق إلى حملة "السور الواقي". منذ الحملة ذاتها مرت أكثر من عشرين سنة، ولا تزال المنظمات الكبيرة والمعروفة بعيدة جداً عن امتلاك القدرات العملياتية التي كانت لها في الماضي. من هنا أيضاً فإن موقف جهاز الأمن هو أنه لا يوجد مضمون عملياتي من خلف الأقوال التي تُسمع هذه الأيام في الساحة السياسية وفي الخطاب الجماهيري عن عملة "سور واق-2" كبيرة في ضوء التصعيد الأمني الأخير. تعالج هذه المنظمات بشكل ناجع في إطار النشاط الذي ينفذ في السنوات الأخيرة، وبقوة أكبر في الأشهر الأخيرة.

عملية إطلاق النار، هذا الأسبوع، قرب "ألون موريه"، والتي أُصيب فيها بجروح طفيفة سائق سيارة عمومية إسرائيلية، تعبر جيداً عن نمط العمل وميول العمليات الجديدة في المنطقة التي بات صعباً أكثر على جهاز الأمن التصدي لها بسبب التحدي الاستخباري الجديد. اعتُقل سلمان عمران، وهو نشيط معروف سابق من "حماس"، بعد أن أطلق رشقة من سلاح أوتوماتيكي من سطح المبنى في بلدة بيت فوريك نحو باص محصن وسيارة عمومية. في غضون دقائق قليلة صعد الفيلم إلى الشبكات الاجتماعية، وعلى الفور أعلن تنظيم "عرين الأسود" المسؤولية عن العملية، حيث اعتقل في "يوم الغفران" الأخير. في نابلس يسمون التنظيم الجديد "أبناء الفتح". أولئك الشبان الفلسطينيون ممن ليسوا تحت علم ديني أو رعاية منظمة جهادية،

حيث يسعون ليتصدروا خطاً وطنياً صقرياً جديداً ضد إسرائيل. في جهاز الأمن لا يشخصون في هذه المرحلة شبكة منظمة ومراتبية قيادية. ويبدو مرات عديدة أن الانتماء لشبكة العنف الجديدة يتم بعد تنفيذ العملية.

في منطقة جنين، التي كانت مركز التصعيد الأخير، تتم معظم أحداث إطلاق النار والعمليات بين مسلحين ومقاتلي الجيش الإسرائيلي، لكن في نابلس طبيعة الجبهة مختلفة. فثمة مستوطنات يهودية عديدة توجد في المنطقة مثلما هي أيضاً محاور حركة مشتركة للإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي يؤدي إلى اندفاع سريع في تنفيذ عمليات إطلاق النار الموجهة ضد مدنيين، ومن هنا فإن نابلس، عاصمة المقاومة في الماضي والتي كانت غافية نسبياً على مدى السنين، أكثر خطورة بكثير على استقرار المنطقة، وعلى السكان، وتبعث على التحدي من ناحية أمنية حتى أكثر من جنين.

في الجيش و"الشاباك" قلقون من أن تنتقل هذه الظاهرة من نابلس إلى مناطق أُخرى في الضفة، وبات يمكن تشخيص مؤشرات أولية في أماكن أخرى. "حماس" و"الجهاد" لا تقفان خلف هذه الشبكات، ويبدو أنها نشأت في الميدان بشكل عفوي. ومع ذلك، فهموا في "حماس" بسرعة جداً الإمكانية الكامنة لإشعال الميدان أمام إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وبالتالي في بعض الحالات على الأقل يقدمان مساعدة مالية أو سلاحاً لتنفيذ العمليات. إضافة إلى ذلك كجزء من المعركة على الوعي توفر المنظمات منحة مالية يمكن أن تصل إلى بضع مئات من الدولارات على رفع أفلام إلى الشبكات الاجتماعية فور تنفيذ العملية، حتى لو كانت هذه إطلاق نار من بعيد نحو سيارة في موقف، مستوطنة إسرائيلية، أو قاعدة. وحتى في الحالات التي يكون واضحاً فيها أن احتمال الإصابة متدنٍ.

في "حماس" يشخصون الإمكانية الكامنة التي في فكرة إشعال وجرّ الشارع الفلسطيني حيثما فشلوا المرة تلو الأخرى في السنوات الأخيرة. وهم يؤيدون الفكرة رغم الفوارق في التفكير الديني، ويحاولون تعزيزها بتمويل موضعي، لكن ولا بأي حال يقودون المعركة. لا من الضفة ولا من غزة. يواجه الجيش و"الشاباك" صعوبة في التصدي للميل الجديد، وهي تنبع من أنه ليس لهذه الشبكات عنوان واضح: لا مؤسسات، لا منظمات، ولا مطلوبون كبار، وبالتالي جمع المعلومات لإحباط العمليات يصبح مركباً على نحو خاص.

مرات عديدة يكون القرار بتنفيذ عملية عفوياً، مثل إطلاق النار نحو تظاهرة سكان مستوطنات شمال الضفة ورئيس المجلس يوسي داغان، هذا الأسبوع، والذي أُصيب فيه مقاتل من الجيش الإسرائيلي. هذا الحدث كان يمكنه أن ينتهي بشكل أخطر بكثير. فحرية التظاهر بالطبع ليست موضع شك، ولكن حتى الآن

ليس واضحاً لماذا أُقرت التظاهرة قرب مدخل نابلس في منطقة مكشوفة تماماً للنار، فيما يدعون في الجيش أنه في أثنائها خرج بعض المستوطنين عن المسار الذي خصص لهم، وتقدموا عشرات الأمتار داخل الأراضي الفلسطينية.

في الجيش الإسرائيلي غاضبون من غياب تحمّل المسؤولية، ومن الكشف الزائد لخطر إطلاق النار على المدنيين، من نساء وأطفال ومقاتلين في حدث زائد، بينما كان يمكن إجراء التظاهرة في مكان آخر. هذه الرسالة هي الأخرى رفعها رائد الفرقة، آفي بلوط، في لقاء مع السكان في المنطقة، لكن يبدو أنهم في الجيش حذرون جداً من أن يقولوا ذلك بشكل واضح خوفاً من أن يعلقوا في ورطة سياسية، وبالتأكيد حين نكون عشية الانتخابات.

* * *

"هآرتس": على الدم، ديماغوجيا نتنياهو تدفع للحرب

بقلم أمير أورن

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

كم تساوي الضحية الإسرائيلية؟ بالنسبة للأهل والعائلة والأصدقاء؟ ليس الهدف من السؤال هو البحث عن إجابة، فالخسارة لا تقدر بثمن، وليس الهدف أيضًا دراسة تكاليف البحث عن المفقودين، إن كانوا مفقودي غرق سفينة "داكار" أو مفقودي الحروب، ولكن السؤال هنا من أجل البحث عن منع وقوع الحروب وسقوط الضحايا في المعارك أو في الجبهة الداخلية.

القيادة السياسة الرصينة تبحث في مبررات ودواعي الحرب، فمن المحظور أن يكون الجشع أحد مبررات الحرب، لا يجوز أن نموت ونقتل من أجل المال، حتى لو كانت ملايين ولا مليارات، المبررات التي نجد أن نتنياهو يدفع باتجاه الحرب من أجلها أو بمعنى أدق يدفع الآخرين للخروج إلى الحرب من أجل سلامة "كاريش، بالنسبة لنتنياهو هذه حرب ليست فقط مبررة، بل أم أمها، فهذا البحر أسفله بحر من المال، وهناك في المقابل في السماء الطيار المتعلق بالمال، نتنياهو رجل بلا محفظة ولا مال يدعو إلى المخاطرة بالطرف الآخر من أجل صاحب المحفظة، باستخدام الديماغوجيا والكرامة والسيادة والبطولة، من أجل تزيين صناديق الملوك.

للتوضيح أكثر، لو طلب خاطفو طائرة "ايرفرانس" في عنتيبي أموالًا مقابل الإفراج عن المخطوفين، ولم يطلبوا إطلاق سراح أصدقائهم من السجون، وإنما فقط طلبوا أموالًا، فهل كان من الصحيح أن نخاطر في

عملية الإنقاذ بـ 200 من الجنود و100 من المخطوفين؟ بالتأكيد حكومة رابين وضباط هيئة الأركان و"سييرت متكال" وعائلة نتنياهو، كانوا سيرفضون المخاطرة.

في مثل هذه الأيام قبل 55 عامًا، وردًا على الإحباط الناشئ عن إغراق المدمرة "إيلات" قام الجيش الإسرائيلي بتدمير مصافي النفط المصرية ومدن القناة، كان لهذا مساهمة جيدة في تهدئة الجبهة المصرية إلى شهور قادمة، حتى أن الجيش المصري بدأ يخاف على نفسه من القصف القاتل للقوة الإسرائيلية أمامهم، وذلك قبل بناء خط بارليف، ولكن النتيجة النهائية كانت أن المصريين قد دفعوا ثمنًا في الجبهة الداخلية كلما كانوا يحاولون عبور القناة.

وثيقة اتفاق "كامب ديفيد" تضمنت مساعدات بالمليارات لطرفيْ النزاع، كانت هذه الهدية وما زالت معززة للسلام، إذا اخترقت مصر الاتفاقات مع إسرائيل فإن المجتمع المستفيد من هذه المساعدات سيُعلن إفلاسه، وبالتالي مصر كلها. هذا نوع من التشجيع على السلوك الجيد، ويشبهه رفع العقوبات عن إيران مقابل التراجع عن تخصيب اليورانيوم، والعكس تمامًا العقوبات المالية. ولكن على حد نهج نتنياهو الديماغوجي، فإن هذا السلوك الذي انتهجه كارتر ومن بعده ريغن، هؤلاء الرؤساء ألقوا في البحر أموالًا ودولارات جيدة، لأنه بالنسبة له (أي نتنياهو) ليس هناك أفضل من المال.

الدولة التي تصارع من أجل البقاء من حقها أن ترى في كل مصدر منها مصدرًا وجوديًا (النفط، الأدوات القتالية، والمنتجات الأساسية)، والثروة الأساسية كلها يجب أن نصارع من أجلها. حماية حرية الملاحة الإسرائيلية في سنوات الخمسينات كانت مهمة عليا لسلاح البحرية الناشئ، وحركة السفن في قناة السويس حتى مرفأ حيفا وتل أبيب بالعلم الإسرائيلي أو حتى بمشحونات تحت علم أجنبي اعتبرت هدفًا حيويًا، ولكن ليس إلى درجة الحرب مع مصر والصراع مع القوى العظمى.

ولكن في المقابل، حماية الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران وانفتاح إيلات على الشرق الأقصى وترتيبات استيراد النفط من إيران وتركيب خط نفط إلى عسقلان كبديل لقناة السويس كانت غاية سياسية وأمنية تؤكد وصول الطاقة إلى إسرائيل.

تأمين الطاقة الإسرائيلية من الغاز من شرق المتوسط ليست مرتبطة بحقل "كاريش"، حيث أنها تشكل إضافة هامشية فقط للتنقيب السابق، فهذا فقط مال؛ طبق من فضة على وجه الماء. وإذا اتفقنا على أن لدى كل من إسرائيل ولبنان ما تخسره في الحروب، فإن الجزء اللبناني من حقل الغاز وعائداته كلما كانت أكبر كلما كانت الخسارة اللبنانية من الحروب أكبر. ليس هناك شك أنه في المواجهة القادمة وعلى عكس الضوابط التي

فرضتها إدارة بوش على إدارة أولمرت في 2006، فإن المس بالبنية التحية اللبنانية سيكون كبيرًا، وبدون حصانة للبحر (فإن إسرائيل ستضطر أن تراعي الشركات الأجنبية خوفًا من أن تدفع لها تعويضات كما دفعت لشركات الطيران التي دُمرت طائراتها في اجتياح مطار بيروت عام 1968. في حساب الدخل والتكاليف الإسرائيلية، حتى قبل التبذير الكبير في الحروب، فإن التنازل للبنان في البحر هو بند إضافي مُحتمل في الموازنة الأمنية.

منذ اللحظة التي سيتم تشغيل الحقول فيها، فإن واقع الحقول سيصبح مشابهًا لواقع محطات الطاقة على شواطئ إسرائيل، المس بها يبرر الهجوم، وأي معلومة عن نوايا حقيقية للمس بها يبرر الهلع من أجل منع ذلك، هذه مقاييس لها وزن آخر.

يذكر أن نتنياهو ليس لديه خصومة شخصية مع نصر الله، فهو لم يحاربه سابقًا على الإطلاق، على العكس فإن نتنياهو استفاد من نصر الله مرتيْن، المرة الأولى في عام 1996 عندما خسر شمعون بيرس الانتخابات لصالح نتنياهو على إثر عملية "عناقيد الغضب"، والمرة الثانية كانت في العام 2006 عندما استغل نتنياهو نتائج حرب لبنان الثانية لهزيمة أولمرت وحزبه، وبذلك فإن نصر الله قد ساعد نتنياهو للوصول إلى السلطة وللعودة إليها مرة أخرى.

إن نصر الله ليس خصمًا لنتنياهو، ولكن يائير لبيد وبيني غانتس (وأيضًا في الخلفية المستشارة القانونية ليئات بن آري) هم خصوم نتنياهو؛ لذلك فهو يدفع حكومة لا يترأسها لتخرج إلى المواجهة من أجل المال، والثمن هو الدم.

* * *

"جيروزاليم بوست": ما هي التهديدات الأمنية التي سيواجهها جيش الاحتلال في العام المقبل؟

بقلم آنا أحرونهيم

ترجمة: عبير شهاب . أطلس للدراسات

عادة ما يثير قلق الإسرائيليين هو قطاع غزة، حيث يُمكن لحماس والجهاد الإسلامي إطلاق آلاف الصواريخ على الجبهة الداخلية خلال أيّ جولة قتالية مع الجيش الإسرائيلي، وقد شهدت المعركة الأخيرة في الصيف الماضي إطلاق أكثر من ألف صاروخ في أقل من أسبوع من القتال. لكن التركيز الرئيسي للجيش هذه المرة هو

الضفة الغربية؛ وقعت 34 عملية لإطلاق النار في الضفة والقدس، الشهر الماضي وحده. وشكلت البيانات زيادة بنسبة 47% عن 23 عملية إطلاق نار في أغسطس، وزيادة بنسبة 126% عن 15 عملية في يوليو.

وادعى جهاز "الشاباك" أن شهر أغسطس شهد تنفيذ 172 عملية في الضفة، فيما شهد شهر سبتمبر الماضي، 212 عملية في الضفة الغربية، من بينها 34 من عملية إطلاق نار، كما شهد شهر يوليو تنفيذ 113 عملية، بينما شهر يونيو ما مجموعه 147 عملية. كانت غالبية الهجمات عبارة عن زجاجات حارقة - بإجمالي 139، مقارنة بـ 135 في أغسطس و75 فقط في يوليو. كما شهد سبتمبر أربع عمليات طعن، مقارنة بواحدة فقط في سبتمبر.

أصيب أربعة جنود في عملية إطلاق نار على حافلة كانت تسير في غور الأردن في 4 سبتمبر. لم يتم إطلاق النار على الحافلة فحسب، بل حاول المهاجمون إشعالها. وبدلاً من ذلك، اشتعلت النيران في السيارة التي كان يستقلها المنفذين، مما أدى إلى إصابة اثنين بحروق شديدة. واعتقلتهما القوات الأمنية، لكن الثالث، وهو والد أحد المشتبه بهم، هرب إلى جنين حيث شوهد محاطًا بمسلحين مطلع أغسطس. أصبحت جنين ونابلس من النقاط الساخنة خلال جولة العمليات الأخيرة في الضفة الغربية، وكان العديد من منفذي العمليات من المدينة أو القرى المجاورة.

في 15 سبتمبر، قُتل بار فلاح، 30 عاما، نائب قائد دورية "ناحال" بعد أن أطلق فلسطينيان النار عليه وعلى قوته بالقرب من جنين. بعد أسبوع، في 21 سبتمبر، قُتلت شولاميت راشيل عوفاديا البالغة من العمر 84 عامًا في حولون بعد أن طعنها فلسطيني يبلغ من العمر 28 عامًا كان في إسرائيل.

بدأ الجيش الإسرائيلي عملية كاسر الامواج في أبريل في محاولة لكبح العمليات التي نشأت في المدن والبلدات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، مع التركيز على الجزء الشمالي وفي مدينتي نابلس وجنين.

زيادة انتشار القوات في المنطقة، وتزايد التوغلات في المدن ومخيمات اللاجئين سهلت على الجماعات المسلحة مثل عرين الأسد والمسلحين الفلسطينيين المنفردين الذين ليس لديهم أي انتماءات لاستهداف القوات، أحيانًا إطلاق النار بكميات هائلة. وقد تعهد المستوى العسكري والسياسي بمواصلة العملية لأطول فترة ممكنة وبأي وسيلة ضرورية. لكن في حين أن هجمات الجيش الإسرائيلي والشاباك والشرطة الإسرائيلية ضرورية لمنع انفجار القنابل الموقوتة، فإنها تثير قضية أخرى مقلقة. كلما توغل الجيش الإسرائيلي بعمق، زادت المقاومة التي يواجهها. وعندما يكون هناك إطلاق نار كثيف على القوات، وكذلك إلقاء عبوات ناسفة عليهم، ترد القوات وكذلك القناصة بإطلاق النار. أكثر من 100 فلسطيني قتلوا منذ بداية العام في هذه الاشتباكات -

معظمهم منذ بدء عملية كاسر الأمواج. وبينما كانت هناك مناقشات حول عملية أوسع نطاقاً مماثلة لعملية السور الواقي في عام 2002، يبدو من غير المرجح أن يشرع الجيش في مثل هذا الهجوم قبل انتخابات الأول من نوفمبر، هذا إذا حدث أصلًا.

كان الدرع الواقي أكبر عملية عسكرية في الضفة الغربية منذ عام 1967، وكان يهدف إلى وقف العمليات التي تعاني منها إسرائيل من خلال استعادة السيطرة على الضفة الغربية، ولا سيما المدن في المنطقة أ. كانت أعنف المعارك في مدينتي جنين ونابلس. بعد عشرين عامًا، لا يزال القتال الأكثر عنفًا في هاتين المدينتين، حيث غضت القوات الإسرائيلية وقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية الطرف عن تزايد النزعة العسكرية على مدى العقد الماضي.

تحتاج المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى إيجاد حل للعنف في الضفة الغربية، وإعادة الهدوء النسبي إلى المنطقة مرة أخرى. ما يهم الجيش الإسرائيلي ليس فقط الضفة الغربية والمسلحون الفلسطينيون، فكذلك قضية الحدود الشمالية مع حزب الله وتدخل إيران على رأس أولوياتها.

قال مسؤول سياسي رفيع مؤخرا إن الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، كان يلعب بالنار بتهديداته ضد منصة غاز كاريش. وحذر وزير الجيش غانتس يوم الخميس من أنه "سواء تم التوقيع على اتفاق أم لا، فنحن مستعدون لحماية بنيتنا التحتية وسيادتنا. إذا أضر حزب الله به، فسيدفع ولبنان ثمناً باهظاً."

أجرى غانتس يوم الخميس تقييمًا للوضع مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، مدير عام وزارة الجيش اللواء أمير إيشل ورئيس مديرية عمليات الجيش عوديد باسيوك. بعد التقييم، أصدر غانتس تعليمات إلى المؤسسة الأمنية بالاستعداد لأي سيناريو تتصاعد فيه التوترات في الساحة الشمالية - بما في ذلك الاستعداد الدفاعي والهجومي. في حين أن الحدود نفسها هادئة، يواصل حزب الله ترسيخ نفسه في عمق قرى وبلدات جنوب لبنان، حيث يتم تخزين الصواريخ والأسلحة الأخرى الموجهة إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية في كل منزل تقريبًا. بالإضافة إلى خطاب نصر الله المستمر، يواصل عناصر التنظيم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من القيام بعملها وتسيير دوريات في جنوب لبنان. كما استدعى التنظيم العديد من عناصره من سوريا لتعزيز قواته في جنوب لبنان.

يستمر حزب "أخضر بلا حدود" التابع لحزب الله في النمو، مع ظهور قوافل جديدة وبؤر استيطانية على طول الحدود، بما في ذلك بالقرب من مواقع اليونيفيل. بينما يقول الجيش الإسرائيلي إنه لا يزال في حالة تأهب لأي عمل عدائي، فإن نصر الله يدرك الأمر ومن غير المرجح أن يبدأ حربًا يعرف أنها ستدمر لبنان تمامًا.

شهدت أرض الأرز كارثة اقتصادية كارثية في السنوات الأخيرة، وبقدر ما يعتبر حزب الله جماعة "إرهابية"، فإن له دور سياسي كبير في البلاد. إن إغراق البلاد في حرب ليس شيئًا من شأنه أن يجلب للحزب دعم السكان، الذين بالكاد يستطيعون الحصول على الطعام. لم يتجاهل الانهيار الاقتصادي في لبنان القوات المسلحة اللبنانية، التي تلقت دعماً قوياً من الولايات المتحدة، بما في ذلك الأسلحة المتقدمة والتدريب. اعتاد الجنود في الجيش اللبناني على تلقي ما يعادل حوالي 1000 دولار شهريًا، لكن منذ عام 2019 انخفض رواتب الجنود إلى 30 دولارًا في الشهر.

وليست الرواتب فقط هي التي تضررت. وجدت القوات المسلحة اللبنانية صعوبة في إطعام جنودها، حيث جاء في تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط في حزيران أن الجيش اعتمد نظام غذائي نباتي لأنه لا يستطيع شراء اللحوم. وقال التقرير إن عائلات الجنود، الذين يجدون صعوبة في تحمل تكاليف الطعام على موائدهم، قاموا بدور إطعام الجنود. إذا لم تتمكن القوات المسلحة اللبنانية من إطعام جنودها، فلن تستطيع القوات المسلحة اللبنانية خوض حرب. وبينما يعاني الجيش اللبناني من الجوع، تواصل إيران إطعام وكيلها حزب الله بمليارات الدولارات كل عام. سيكون عناصر حزب الله هم الموجودين في الخطوط الأمامية ضد إسرائيل. وهؤلاء هم نفس عناصر حزب الله، الذين أمضوا سنوات في اكتساب الخبرة في ساحة المعركة في سوريا، على إسرائيل أن تقلق بشأنهم.

تقوم إسرائيل بحملة "المعركة بين الحروب" منذ ما يقرب من عقد من الزمان في محاولة لإحباط تهريب الأسلحة المتطورة من طهران إلى حزب الله في لبنان.

أهداف الحملة، التي تُضرب بشكل شبه أسبوعي في الأشهر الأخيرة، تكون أحيانًا أسلحة استراتيجية لا تريد إسرائيل أن تكون في أيدي حزب الله. ومع ذلك، تواصل إيران إرسال أسلحة إلى سوريا، بالإضافة إلى ضباط من ذوي التدريب والمعرفة. بينما قد يكون الإيرانيون معروفين بصبرهم، فإن الإسرائيليين معروفون بعنادهم. وإسرائيل لن تستسلم - لا عندما تهدد وجود الدولة.

قال قائد مديرية العمليات السابق يارون فينكلمان يوم الثلاثاء خلال مراسم تغيير القيادة أن شعب إسرائيل لا يستطيع حتى تخيل ما يفعله الجيش يومًا بعد يوم لحماية البلاد. وقال: "الجيش الإسرائيلي يعمل طوال الوقت، وعلى جميع الجبهات، وفي جميع الأبعاد. ونفعل ذلك بإبداع وتصميم وشجاعة. يتم إخفاء العديد من العمليات عن الأنظار وتتجاوز - وليس من قبيل المبالغة - خيال أي شخص. من الجيد أن شعب إسرائيل لا يعرف ما تم القيام به، لكنه أمرٌ مؤسف،."

فينكلمان، الذي حل محله العميد شلومي بيندر لم يكن يبالغ. ازدادت التهديدات التي تتعرض لها البلاد على مر السنين، ومن المرجح جدًا أن تستمر في التصاعد مع مرور السنين. يجب أن يبقى الجيش في حالة تأهب قصوى، لصد كل التهديدات، على جميع الجبهات، إذا كان يريد الاستمرار في تأجيل الحرب القادمة.

* * *

" يديعوت أحرونوت": اتفاق الغاز": بيروت بين واشنطن و"حزب الله" وميقاتي يرسل لماكرون و"كاريش" على المحك

بقلم ايتمار آيخنر، سمدار بيري وتوفا تسيموكي

ترجمة: القدس العربي

مارست إدارة بايدن نهاية الأسبوع، ضغطاً شديداً على لبنان لسحب ملاحظاته على مسودة اتفاق الغاز والحدود البحرية، وقبول المسودة كما هي. فقد فهم الأمريكيون بأنه لا يوجد احتمال ليستجيب رئيس الوزراء لبيد في الوضع السياسي الراهن لمطالب لبنان الجديدة، ولهذا يحاولون إنزال اللبنانيين عن الشجرة. ومن يتصدر الاتصالات هما عاموس هوكشتاين، ومستشار بايدن لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي بريت ماكغورك. وكلاهما أدارا سلسلة مكالمات هاتفية في نهاية الأسبوع مع مسؤولين لبنانيين كبار وناشداهم لقبول المسودة الأصلية.

"المسؤولون عندكم أيضاً يعرفون بأن نصر الله طرف فاعل في إحباط الاتفاق"، قال أمس مصدر لبناني كبير. على حد قوله، فإن فكرة قيام شركة "توتال" الفرنسية بتعويض الطرف الإسرائيلي عن نصيبه في حقل قانا- صيدا كانت فكرة الوسيط الأمريكي عاموس هوكشتاين. حالياً، لم يعطِ لبنان موافقته على ذلك. تسمع أصوات مؤيدة للفكرة وأخرى معارضة لها في لبنان. بالتوازي، نقل رئيس وزراء لبنان، نجيب ميقاتي، رسالة إلى الرئيس الفرنسي وبموجبها: "نفهم بأن إسرائيل غير معنية بالتصعيد على لبنان".

"إسرائيل في حالة ضغط" شرح المصدر اللبناني الكبير، "لكن هناك ضغوطاً على الطرف اللبناني أيضاً: المبعوث الأمريكي من جهة، و"حزب الله" من جهة أخرى، حين يكون واضحاً للمسؤولين اللبنانيين الذين هم معنيون بإنقاذ لبنان من الأزمة الاقتصادية وتلقي مبالغ مالية على الحساب، بأن "حزب الله" يجند وزراء ونواباً يتماثلون معه كي لا يسمحوا بالاتفاق أو لكي يؤجلوه". والسؤال المركزي الآن هو الوقت – هل هناك احتمال بإنهاء إجراءات التوقيع على الاتفاق قبل الانتخابات، فقد قدر مسؤولون مطلعون على المفاوضات أمس، بوجود احتمال أكثر من 50 في المئة، لتحقيق الاتفاق. "اللبنانيون يريدون الاتفاق لكن التفاصيل

مركبة"، شرح أحد المسؤولين. "لن يفعل لبيد شيئاً يعرض أمن إسرائيل للخطر، وأؤمن بأننا سنتمكن من النجاح في هذا وقد يحصل قريباً".

عرضت المستشارة القانونية للحكومة غالي بهرب ميارا، في جلسة الكابينت الأسبوع الماضي، إجراء إقرار الاتفاق وحذرت وزراء الكابينت من حيث الجدول الزمني الضيق الذي ستمر فيه الحكومة إذا ما قررت إقراره، أما ضغط الوقت فلأن المداولات ستتوقف ابتداء من يوم الانتخابات. وشرحت ميارا بأنه هناك بديلين لإقرار الاتفاق: الأول، بعد إقرار الاتفاق في كامل الحكومة، عليها – استناداً إلى نظام الكنيست – أن تضعه على طاولة الكنيست لمراجعة أعضائها على مدى أسبوعين. أما البديل الثاني فطرح الاتفاق للتصويت الفوري في الكنيست.

"إذا كان اتفاق، فسيجتاز كل إجراءات الإقرار اللازمة"، أوضح أمس مسؤول إسرائيلي. "لا يوجد موعد نهائي يتمثل بالانتخابات هنا. وبالتالي، سيكون هنا إقرار بعد الانتخابات، ولكن الاعتبار ليس في هذا بل هل بالإمكان الوصول إلى اتفاق جيد لإسرائيل. بالنسبة لإجراء الإقرار، فسنفعل ما ينبغي. لا نوقع على الاتفاق بأي ثمن".

في جلسة الكابينت الأسبوع الماضي، كان هناك تأييد واسع للاتفاق، سواء من جانب محافل الأمن – رئيس الأركان، رئيس الموساد – أم من جانب وزارة الطاقة. والتساؤل الوحيد كان حول إجراء الإقرار للاتفاق. رئيس الوزراء البديل نفتالي بينيت، الذي لم يقرر بعد إذا كان سيستخدم الفيتو على الاتفاق، قال في جلسة الكابينت إنه من الصواب اتخاذ مثل هذا القرار بعد الانتخابات، لكن إذا كان هذا ممكناً من ناحية عملية. يعتقد بينيت أن هناك نقاطاً إشكالية في الاتفاق، كأن يُعرّف خط الحدود البحري المقرر بـ"وضع راهن" لا بحدود ملزمة.

سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، توم نايدز، رد في مقابلة مع وكالة الأنباء اليهودية ادعاء رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو في أن مسودة الاتفاق التي تحققت بالمفاوضات مع لبنان على الحدود البحرية هي بمثابة "استسلام لحزب الله". كما رد نايدز ادعاءات سلفه في المنصب، السفير السابق ديفيد فريدمان، في أن لبنان سيحصل على 100 في المئة من المردودات من حقل الغاز قانا – صيدا، الواقع في منطقة الخلاف بين الطرفين، بينما ستحصل إسرائيل على صفر في المئة. وقال نايدز: "عندي احترام كبير لديفيد، ولا أنتقده بأي حال، لكن هذا مغلوط. عملياً، رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو ايد هو الآخر صفقة مشابهة قبل بضع سنوات".

هذا ويفترض أن تبدأ اليوم المرحلة الأخيرة في فحص طوافة كاريش التي ينفذ فيها الضخ منها إلى الشاطئ. إذا ما نجح الفحص، فالمعنى أنه سيكون ممكناً البدء بالإنتاج، وتقدر إسرائيل أن الإنتاج سيبدأ حتى نهاية

الشهر. تقول إسرائيل إن الإنتاج سيبدأ دون صلة بالمفاوضات مع لبنان، إذ إن حقل كاريش واقع في منطقة إسرائيل. غير أن عضو البرلمان اللبناني محمد يزبك، المتماثل مع "حزب الله"، حذر في نهاية الأسبوع: "لن نسمح لإسرائيل بالعمل في حقل كاريش، إلى أن تلبى كل مطالب لبنان".

على خلفية الاتفاق المتشكل، توجه مكتب وزير الدفاع بيني غانتس إلى مكتب رئيس المعارضة نتنياهو بدعوة لإحاطة أمنية في الكريا بحضور محافل أمن ذات صلة. في محيط نتنياهو، قال إنه لا يعتزم الاستجابة للدعوة بمبرر أن المحفل الذي يتوجب أن يحيط رئيس المعارضة بآخر التطورات هو رئيس الوزراء وليس غانتس، وفقاً للقانون.

* * *

استعدادات للتصعيد مع لبنان: بدء اختبارات تدفق الغاز من كاريش

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

رفع كيان العدو من حالة التأهب خشية وقوع مواجهة مع حزب الله على الحدود الشمالية خلال الأيام المقبلة، وذلك على خلفية بدء اختبارات تدفق الغاز اليوم الأحد في خط الأنابيب الذي يربط منصة "كاريش" بشواطئ الكيان وفقاً لصحيفة هآرتس العبرية. وبحسب تقديرات للعدو، طالما لم يتم إحراز تقدم واضح في مفاوضات حقول الغاز مع لبنان، فإن الأزمة مع كيان العدو ستكون على قدم وساق وهناك تخوف من التصعيد، إلى جانب الاتصالات الجارية بين الدول، أكدت وزارة طاقة العدو أن الاختبارات التجريبية لتدفق الغاز ستبدأ غداً. كجزء من الفحص يتم إجراء تدفق عكسي للغاز – من الشاطئ إلى الحفارة – من أجل فحص وصلات خطوط الأنابيب، في الحالات السابقة لربط خزاني الغاز تمار وليفيتان، فالوقت المطلوب بين عمليات الفحص والاختبار وبدء الإنتاج الفعلي يستمر حوالي شهر. وتقول مصادر مطلعة على الأمر إن تأجيل الإنتاج من خزان كاريش لا علاقة له بتقدم المفاوضات بين كيان العدو ولبنان، وإنما بعدم استعداد شركة إنرجيان لبدء الإنتاج.

وبحسب مصدر سياسي في الكيان، فإن "إسرائيل مستعدة بالفعل على الأرض لأي سيناريو" سيحاول فيه حزب الله مهاجمة المنصة على خلفية فحص تدفق الغاز. وقال وزير جيش العدو بيني غانتس مساء السبت إنه إذا حاول حزب الله مهاجمة المنصة، فإن "إسرائيل "ستدافع عن نفسها بعزم." وقال غانتس في مقابلة مع القناة ال12 العبرية: "إن حزب الله حاول بالفعل في الماضي التعامل مع مثل هذه الطائرات ضد منصات

الحفر، وبالطبع نحن نعرف كيف نتعامل معها." وحذر قائلاً": إذا تطور ذلك إلى معركة واسعة، فسوف نحطم لبنان، ومن الخسارة أن يحدث هذا."

الخميس الماضي، فوض مجلس وزراء العدو كلا من لبيد ونفتالي بينت وغانتس لاتخاذ قرارات دون اجتماع وزاري آخر في حالة حدوث تصعيد في الشمال. لكن رغم الخلافات الأخيرة بين الطرفين، أعرب مسؤول سياسي في كيان العدو عن تفاؤله نهاية الأسبوع بإمكانية سد الفجوات وإتمام الاتفاق مع لبنان.

وبحسب مصدر آخر مطلع على الاتصالات بين الطرفين، أوضح كيان العدو للولايات المتحدة أنها تقبل اقتراح الوسيط عاموس هوخستين "كلُغة"، وتعارض التغييرين اللذين طالب لبنان بإدخالهما في الاتفاق الأسبوع الماضي. وبحسب المصدر فإن "الرسالة لقيت استحساناً" من الجانبين الأمريكي واللبناني، وتعمل الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة على صياغة تنازلات تسمح بهذه الخطوة.

بطريقة أو بأخرى يحذر كيان العدو من الجدول الزمني الضيق المتبقي للموافقة على الاتفاق، فالتقاعد المتوقع للرئيس اللبناني الشهر المقبل، إلى جانب الانتخابات في الكيان، قد يجعل من الصعب المضي قدماً في هذه الخطوة. وتتطلب عملية الموافقة على الاتفاقية في كيان العدو طرحها على طاولة الكنيست لمدة أسبوعين قبل موافقة الحكومة.

في الوقت نفسه يستعد المستوى السياسي أيضاً لمزيد من التأخير المتوقع بعد الالتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا بشأن صلاحيات الحكومة المنتهية ولايتها بالموافقة على تغيير في الحدود البحرية عشية الانتخابات وبدون استفتاء. وفي المحكمة العليا، القضاة هم الذين سيتعين عليهم الفصل بين التفسيرات المحتملة للقانون الحالي. لكن الجانب القانوني ليس هو المشكلة الوحيدة التي قد تُفشل الاتفاق إذا لم يكتمل خلال أيام، وبحسب مصدر سياسي، فإنه "حتى لو لم تكن هناك انتكاسة قانونية في الموافقة على الاتفاق بعد الانتخابات في إسرائيل، فليس من الواضح ما إذا كانت هناك شرعية عامة لاتخاذ القرار بشأن هذه القضية من قبل حكومة انتقالية."

* * *

القناة الـ13: هل المؤسسة الأمنية متفائلة باستكمال الاتفاق مع لبنان؟

بقلم ألون بن دافيد

على الرغم من التشاؤم النسبي الذي ساد الخميس الماضي في مكتب رئيس الوزراء يائير لبيد والتأكيد على الفجوات بين "إسرائيل" ولبنان في اتفاقية الغاز، سُمع أمس (الجمعة) أصوات أخرى، بشكل رئيسي من عناصر في المنظومة الأمنية، الذين يزعمون أنه قد ضاقت الفجوات وأصبح الأمر يتعلق بشكل أساسي بالصياغة واختيار الكلمات. وبدءاً من صباح الجمعة، أظهر الوسيط الأمريكي عاموس هوخستاين نشاطاً كبيراً فيما يتعلق بالاتفاقية، لأن جميع الأطراف تتفهم ضيق الجدول الزمني. في "إسرائيل" يتحدثون عن الجدول الزمني القانوني الذي وضعته المستشارة القانونية للحكومة "غالي بهارف ميارا"، والذي لا يترك الكثير من الوقت للتوصل إلى اتفاق قبل الانتخابات. وعلى الجانب اللبناني، من المتوقع أن يتقاعد الرئيس ميشال عون نهاية الشهر الجاري، وبالتالي لن يكون هناك من يتفاوض معه.

في الوقت نفسه تحدث مسؤولون سياسيون في تل أبيب عن محادثات مكثفة في اليوم الأخير بين كبار "المسؤولين الإسرائيليين" والأمريكيين، في محاولة للتوصل إلى حل وسط بشأن التحفظات اللبنانية، وقالوا": لا توجد نية في الوقت الحالي للتنازل وقبول المطالب، لكننا نحاول التحقق مما يمكن فعله، وما هو مهم للاتفاق وما يمكن حله بمساعدة الصياغات القانونية." على الرغم من تضييق الفجوات، لا تزال هناك معارضة للاتفاق الحالي داخل مجلس الوزراء، ويواصل رئيس الوزراء المناوب نفتالي بينيت إبداء تحفظات.

الخميس الماضي وفي جلسة مجلس الوزراء، لم يقل هذا صراحة، لكنه لم يعرب عن دعمه أيضاً، فهو يعتقد بأنه يجب التوصل إلى اتفاق، لكن هناك عدة قضايا تزعجه، كربط حقل غاز كاريش بالاتفاق على الرغم من أنه ليس جزءاً من المنطقة المتنازع عليها، وتنازلات "إسرائيلية" في قضايا مهمة وأيضاً الموافقة على الاتفاق قرب الانتخابات.

وأعلنت الشركة التي من المفترض أن تشغل منصة الحفر في حقل غاز كاريش نهاية الأسبوع أنها مستعدة لبدء ضخ الغاز باتجاه منصة الحفر التي ستضيء الشعلة (شعلة الغاز) فوقها. مع ذلك ربما تفضل "إسرائيل" الانتظار حتى لا تستفز حزب الله، ولترى ما إذا كانوا يتجهون حقاً نحو اتفاق.

للتذكير، فقد أعرب رئيس الأركان أفيف كوخافي، عن دعمه للاتفاق الخميس الماضي، قائلاً للوزراء": إنه اتفاق جيد يحمي مصالح إسرائيل الأمنية بشكل جيد." وقال رئيس الموساد ديفيد بارنيع إن هناك خوفاً من أن يقوم نصر الله بعمل رمزي ليثبت أنه يفي بتهديداته. وعلى الرغم من التوترات فإن "الجيش الإسرائيلي" لم

يرفع مستوى التأهب، ولكن هناك إحساس باليقظة المتزايدة، فكل التشكيلات في "الجيش الإسرائيلي" مستعدة لاستفزاز حزب الله، إن وجد. في الوقت نفسه، لا يبدو أن الوضع في طريقه إلى التصعيد.

وفي الشأن الأمني بالمنطقة الشمالية، أجرى وزير الجيش بيني غانتس محادثة في وقت سابق من مساء الجمعة مع رؤساء مستوطنات الشمال، وذلك على خلفية المفاوضات مع لبنان بشأن الحدود البحرية، حيث أطلعهم على آخر المستجدات وكذلك استعدادات وعمليات المنظومة الأمنية، وأكد أنه في هذه المرحلة لا توجد تعليمات خاصة للجبهة الداخلية، وفي حال وجودها سيتم نقلها بطريقة منظمة. بالإضافة إلى ذلك قال المدير العام لوزارة الطاقة "ليئور شيلات" لوزراء مجلس الوزراء اليوم إنه "حسب تقديراتنا المتفائلة، يحتوي حقل غاز (قانا) على 106 مليارات متر مكعب من الغاز، ومن الممكن أن يكون جافاً تماماً. وأوضح شيلوت للوزراء: "حتى تبدأ عمليات التنقيب في حقل غاز قانا تعتبر هذه الأرقام مجرد تخمينات وليست مؤكدة لأن عمليات البحث لم تبدأ بعد بسبب الخلاف بين إسرائيل ولبنان."

* * *

هل يمكن أن تندلع مواجهة مع لبنان؟ الدو افع والمخاطر؟

ذكرت وسائل إعلام عبرية أن وزير جيش العدو أعلن عن رفع الجهوزية على الجبهة الشمالية مع احتجاج من رؤساء مستوطنات شمال الكيان بأنه بذلك يبث الذعر والخوف بينهم دون التنسيق معهم. تأتي هذه الحالة بعد تفويض كابينت العدو للبيد وغانتس وبينت بإدارة تصعيد محتمل في الشمال في حال حدوثه. ولكن هنا يجب توضيح بعض الأمور:

- إمكانية إقرار مجلس وزراء العدو لاتفاقية الغاز مع لبنان في الأيام القادمة مستبعدة للأسباب التالية:

1. إعلان أعضاء الكابينت شاكيد وساعر وأيضا ما نشر حول قرار رئيس وزراء العدو البديل بينت بعدم دعم الاتفاق.
2. تحرك المعارضة باتجاه المحاكم؛ إذ من المقرر النظر في القضية يوم 27 أكتوبر الجاري أي قبل الانتخابات بـ4 أيام فقط.
3. تراجع المستشارة القانونية لحكومة العدو عن دعم الاتفاق وقانونية إقراره في مجلس الوزراء دون العرض على الكنيست.

4. التخوف من تحول إقرار اتفاق على تبادل أراضي سيادية (من وجهة نظر العدو يجب أن يحصل على تأييد ثلثي أعضاء الكنيست أو استفتاء شعبي حسب القانون الأساسي للكيان).

- هذه الصعوبات يضاف إليها شروط لبنان الجديدة التي أعلن عنها كملاحظات وتعليقات على الاتفاقية المبدئية، والتي عبر عنها الوزير بو صعب من عدم دفع أي مبالغ مالية مقابل غاز حقل قانا، وأن الاتفاق ليس له أي صفة تطبيعية إضافة لمطالبة لبنان بإقرار الحدود البحرية عند خط 29، وليس كما ذكر عند خط العوامات في الاتفاق المبدئي، إضافة إلى مطلب لبنان لهم بأن يكون لهم دور في توزيع أرباح حقل قانا، وأن يكون لهم حق النقض، أي أنهم يطالبون بأن يكونوا جزءًا من المحادثات بين "إسرائيل" وشركة "توتال إنيرجي" الفرنسية فيما يتعلق بالأرباح من الغاز في منطقة حقل قانا.

- كل هذا أصبح عائقا أمام حملة تسويق الاتفاق على أنه انتصار وإنجاز للبيد في حملته الانتخابية هو وغانتس، رغم الأصوات الكثيرة داخل الكيان من خبراء أمنيين وعسكريين حول الجدوى الأمنية والاقتصادية للعدو من الاتفاق المبدئي وخاصة إشغال حزب الله داخليا وإبعاده عن ساحة أي مواجهة قريبة.

- كما أن تهديدات لبيد والآخرين من حكومته من أنه سيتم استخراج الغاز من كاريش رغم عدم وجود اتفاق مع لبنان هو محض دعاية انتخابية لا يمكن أن تطبق على الأرض لمخاطرها الأمنية والعسكرية.

- إلا أنه يفهم من ملاحظات لبنان التوجه نحو مفاوضات حافة الهاوية والضغط على كيان العدو والذي لا يملك الوقت الكافي لإقرار الاتفاقية سرا أو علانية بسبب قرب موعد الانتخابات.

- تصرف لبنان ومن ورائه المقاومة اللبنانية قد ينجح إذا كانت الحكومة الانتقالية تملك الوقت الكافي لتسويق الاتفاق داخليا وقانونيا، ولكن المعرفة المسبقة بعدم إمكانية إقرار هذه الاتفاقية في بحر الأسابيع الثلاثة القادمة من موعد الانتخابات دفعت لبنان إلى رفع مستوى المطالب، والتي تحولت إلى إنجازات سياسية لحكومة ميقاتي إضافة إلى انتصار سياسي داخلي للمقاومة اللبنانية.

هل يمكن أن تتدهور الأحداث لمواجهة مع لبنان؟

1. لا يتوقع أن تملك الحكومة الحالية القدرة على اتخاذ قرار لفتح جبهة حرب معقدة يمكن أن تتدحرج كرة لهيبها جنوبا لغزة، وهي مشغولة أصلا بجبهة الضفة، وترقب الوضع شمالا حيث سوريا والتواجد الإيراني على أراضيها.

2. قائد أركان جيش العدو الحالي كوخافي يلملم أوراقه ويسلم مهامه تدريجيا لنائبه ورئيس أركان جيش العدو الجديد منذ يناير القادم هرتسي هاليفي، وتصريحات غانتس حول قيمة كوخافي ومكانته في قرارات الاغتيال والتصعيد قبل يومين يشير بشكل واضح لحالة قيادة الأركان الانتقالية التي يعيشها كوخافي، ولا يُعتقد أن فتح جبهة خطيرة وكبيرة كجبهة الشمال يمكن أن تكون في خطط كوخافي وهاليفي القريبة على الأقل في ظل حكومة لبيد المؤقتة لحين تشكيل حكومة جديدة، والتي يمكن أن تتشكل حتى منتصف ديسمبر أو بداية يناير 2023.

3. رفع مستويات اللاءات من قبل لبيد وغانتس أمام ملاحظات لبنان تهدف إلى الحصول على إنجاز سياسي رغم قناعتهم الداخلية بعدم إمكانية تمرير الاتفاق، فلبيد يعتبر أن الوصول للاتفاق المبدئي وقدرته على خفض ألسنة اللهب في الشمال عبر هذا الاتفاق هو إنجاز بحد ذاته له ولحزبه.

4. وغانتس يعتبر أن الاتفاق وما يرتبط به من هدوء أمني وعسكري في الشمال إضافة إلى مستويات الحزم الدعائية والاستعراضية التي يسعى لإبرازها هي جزء من مساعيه للحصول على أصوات في حملته الانتخابية في ظل حالة من الجمود والتراجع في حظوظ ائتلافه مع ساعر وأيزنكوت في استطلاعات الرأي الأخيرة.

5. الظرف الإقليمي والدولي غير مهيأ لاندلاع مواجهة مع لبنان؛ فشهر وأيام تفصلنا عن الانتخابات النصفية الأميركة، وبايدن مشغول بالأعاصير والحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة والتهديدات الروسية النووية، ولملة حلفائه من حوله وإعادتهم إلى حظيرة الطاعة الأميركية.

6. كما أن أي توتر في الشمال قد يؤثر على حظوظ بايدن في الوصول لاتفاق نووي جديد مع إيران وفك الحصار عن بترولها وطاقتها والتي تحتاجها أوروبا بشدة وهي على أبواب شتاء قارس.

7. لبنان يعتبر أنه في الطريق للحصول على حقوقه، والتي تم انتزاعها بما يملك من قوة وحزم وتهديدات مقاومته؛ فإن لم يتم إقرار اتفاق حقول الغاز مع لبنان في الحكومة الحالية فسترضخ أي حكومة قادمة بعد شهرين من الآن للاتفاق، وقد يكون بتعديلات حسب الملاحظات اللبنانية؛ خصوصا وأن شركة إنرجيان ومن ورائها كيان العدو لا يمكنهم المخاطرة بسحب أي قدم مكعب من الغاز من كاريش

إلا بعد الوصول لاتفاق نهائي مع لبنان، وإلا ستكون مواجهة، وهذا الأمر أثبتته الأسابيع الثمانية السابقة منذ تصريح حزب الله بخصوص تشغيل منصة حقل غاز كاريش وأنه لن يتم إلا بعد الوصول إلى حقوق الغاز اللبناني.

* * *

إسرائيل اليوم: "استعدوا لأيام أشد توتراً حتى موعد الانتخابات"

بقلم يوآب ليمور

كان هجوم الليلة الماضية في القدس متوقعاً، فمنذ عدة أسابيع حذرت المنظومة الأمنية من وجود ذروة من الدافعية وعدد غير عادي من التحذيرات لتنفيذ هجمات، كالعادة كانت القدس في مركز التأهب، مع التركيز على فترة الأعياد الحالية، والتي تم تحديدها مسبقاً باعتبارها متفجرة بشكل خاص. وكانت النتيجة تعزيزاً هائلاً للقوات في القدس وعلى مداخل المدينة وفي منطقة التماس، فضلاً عن زيادة النشاط في المناطق الفلسطينية المتاخمة للمدينة، يتم تنفيذ هذا النشاط في نفس الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الجهد العملياتي في شمال الضفة الغربية (أمس فقط تم إلقاء القبض على مطلوب كبير آخر في مخيم جنين للاجئين) وأحد أهدافه المعلنة هو منع انتشار العمليات جنوباً إلى جنوب الضفة الغربية ومنطقة القدس.

في الحقيقة أدى هذا النشاط في الأيام الأخيرة إلى ظهور اتجاهين متوازيين في الضفة الغربية.

- الأول :زيادة نشاط السلطة الفلسطينية، لا سيما في نابلس، مع إدراك أن فقدان السيطرة والحكم في شمال الضفة يهدد أيضاً وضعها واستقرارها.
- والثاني :زيادة عدد الإنذارات، بعضها بتشجيع من التنظيمات الفلسطينية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي، والبعض الآخر بمبادرات من تنظيمات محلية أو أفراد، سعى الكثير منهم للانتقام لمقتل فلسطينيين في عمليات "الجيش الإسرائيلي" في المناطق.

أكثر من 100 شهيد منذ بداية العام (اثنان منهم أمس)، على الرغم من الاشتباه في الغالبية العظمى منهم بقيامهم بنشاط نضالي. لم يتضح بعد ما إذا كان منفذ الهجوم على حاجز شعفاط أمس أراد مهاجمة أشخاص يرتدون الزي العسكري، أم أنه أصاب الهدف الأول المتاح الذي قابله، بشكل أو بآخر من المحتمل أن تكون هناك الآن محاولات لتقليده، وبالتالي ستكون أيام الأعياد – وفي الواقع كل الأسابيع المقبلة حتى الانتخابات – متوترة للغاية. وهذا يتطلب من القيادة السياسية والأمنية العليا اتخاذ عدة قرارات سريعة.

- أولاً :هل يجب أن نفرض إغلاقاً تاماً على المناطق لفترة أطول من مجرد فترة عيد العرش.
- ثانياً :هل ينبغي زيادة النشاط الاستباقي في مناطق السلطة الفلسطينية في محاولة لزيادة الردع، ولكن مع المخاطرة بجعل المنطقة أكثر توتراً؟
- ثالثاً: هل ينبغي زيادة تعزيز قوات الجيش والشرطة في منطقة القدس، مع الفهم (وبصدق) أنه مع كل الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر من الأفضل أن يكون أفراد الأمن هم الذين يواجهون المسلحين، ويمنعون بأجسادهم إلحاق الأذى بالمدنيين؟

* * *

"يديعوت أحرونوت": تصعيد "تيك توك" يتطلب حلولًا جديدة.. وعملية "السور الواقي 2" لن تساعد

بقلم رون بن يشاي

كانت العملية التي وقعت ليلة (السبت) على معبر شعفاط في شرق القدس التي قُتلت فيها المجندة نوعا لازار متوقعة نظرًا لاستمرار موجة العمليات الحالية بدرجات متفاوتة الشدة منذ سبعة أشهر، منذ سلسلة العمليات في بني براك، "تل أبيب"، وبئر السبع، والخضيرة، وطوال هذه الفترة يبذل "الجيش الإسرائيلي" الكثير لكبح العمليات، وبالتالي ربما يمكن أن نعزي أنفسنا بحقيقة أن عدد الضحايا ليس أكبر، لكن الموجة الحالية لها خصائص فريدة من نوعها إلى حد ما بل وجديدة، وبالتالي فإن التعامل معها يتطلب طريقة مختلفة عما عهدناه في التعامل معها.

تتطابق العملية في شعفاط مع ما يمكن تسميته بـ"تصعيد التيك توك" أو "انتفاضة التيك توك"، في الأسابيع القليلة الماضية يتم تنفيذ العمليات في الغالب من قبل أشخاص دون سن الثلاثين، وهي موجهة بشكل أساسي ضد قوات الأمن عند نقاط الاحتكاك، وأثناء مواجهة مكثفة بين شبان فلسطينيين و"الجيش الإسرائيلي" و"حرس الحدود". لقد عرفنا بالفعل جذور "تصعيد التيك توك" في الضفة الغربية وخاصة في شرق القدس قبل عملية "حارس الأسوار" في عام 2021، عندما اعتاد الشباب الفلسطينيون على توثيق "الإساءة لليهود" وتحميلها على الإنترنت، منذ ذلك الحين اتخذت هذه الظاهرة خطوة كبيرة وعنيفة إلى الأمام.

هذا جزء من ظاهرة عالمية، منفذو العمليات هم من رواد الشبكة الذين هم مصدر إلهام للشباب الآخرين ويشجعونهم على تقليدهم والنزول إلى الشوارع والطرق، وهذا يحدث اليوم أيضًا في إيران مع أعمال الاحتجاج ضد النظام، وحدث في أوروبا مع احتجاجات ضد قيود كورونا وهكذا هو الحال في أجزاء أخرى من العالم،

تُخرج الشبكات الاجتماعية وتيك توك على وجه الخصوص الشباب إلى الشوارع – أو في حالتنا إلى عمليات – أحيانًا بدون أساس أيديولوجي أو خلفية تنظيمية.

وهذا ينتج كذلك من فقدان السلطة الأبوية والثقة في القيادة الرسمية (السلطة الفلسطينية) أو المنظمات الفلسطينية، العدد الكبير لعمليات إطلاق النار يعود إلى انتشار الأسلحة النارية المعيارية أو المرتجلة محلية الصنع بشكل كبير بين الشباب في المناطق الفلسطينية، مجموعة "عرين الأسود" في نابلس هي مثال على مشاهير الشبكات الذين حصلوا على أسلحة وأصبحوا مصدر إلهام وتقليد لشباب آخرين، عندما يتم استجوابهم من قبل الشاباك غالباً ما يعترفون علناً بأنهم لم يتصرفوا بدافع أيديولوجي أو سياسي أو ديني، ولكن من منطلق الرغبة في الانتماء إلى دائرة المشاهير في الشبكة.

لكن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية عاجزة لا حول لها ولا قوة (على الرغم من حقيقة أنهم يبذلون قصارى جهدهم كما يتضح من الحالات التي قاموا فيها مؤخرًا بإنقاذ اليهود الذين حوصروا في نابلس والخليل وسلموهم دون أن يصابوا بأذى إلى "الجيش الإسرائيلي").

في المنظومة الأمنية يتحفظون على تعريف "انتفاضة" ويفضلون الإشارة إلى الأحداث على أنها موجة عمليات أو تصعيد، وذلك لأن غالبية السكان الفلسطينيين لا يشاركون فيها، كما ذكرنا أن الأشخاص الرئيسيين هم الشباب المحبطون والغاضبون الذين يعبّرون عن إحباطهم في مواجهات بالأسلحة النارية مع قوات "الجيش الإسرائيلي" و"حرس الحدود" والشاباك الذين يقتحمون مخيمات اللاجئين، أو في عمليات على الطرق والمعابر، إحباطهم وغضبهم لا ينبع فقط من "الاحتلال الإسرائيلي" ولكن أيضًا وأحيانًا بشكل رئيسي من خيبة الأمل والغضب من السلطة الفلسطينية، التي تضعف قواتها الأمنية وأمنها مع اقتراب يوم تقاعد الرئيس أبو مازن.

معارك الخلافة التي بدأت تنضم إلى الانتشار الواسع النطاق للأسلحة النارية كعوامل مهمة في الروح القتالية للشباب الفلسطيني، ينبع انتشار الأسلحة جزئياً من حقيقة أن الفلسطينيين (بالمناسبة، كما في المجتمع العربي في "إسرائيل") تعلموا إنتاج أسلحة خفيفة محلية الصنع على مستوى تكنولوجي يتحسن بشكل متزايد، وفقًا لذلك ينخفض سعر هذا السلاح ويصبح أكثر شيوعًا وفتكًا. لماذا لا يوجد "سور واقٍ 2"؟

في المنظومة الأمنية يميلون إلى إلقاء اللوم على الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، والادعاء أن الاعتماد على نشاطهم كأمل في الحل هو وهم خطير لا ينبغي التمسك به، الأجهزة الأمنية قادرة بالفعل على العمل فقط

كمكمل لبنية تحتية ل "لجيش الإسرائيلي" فعالة ورادعة (في الأيام الأخيرة زادت الأجهزة الأمنية الفلسطينية من نشاطها – وهو أمر مرحب به في حد ذاته ولكنه ليس كافياً).

على عكس التصعيد السابق في الضفة الغربية، فإن إغراق المنطقة بالجنود من الخدمة النظامية والاحتياط لا يهدئ أو يقلل من دافع الشباب الفلسطيني للعمل، بل على العكس من ذلك، وفي ظل هذه الخلفية يرى البعض أن الوقت قد حان من أجل "عملية السور الواقي 2"، هؤلاء أنصحهم بالتفكير مرة أخرى: الاحتكاك المتصاعد يؤدي إلى العديد من الضحايا على الجانب الفلسطيني، وهذا يؤجج النار، وهذا لا يردع ويقلل من موجة التيك توك فحسب، بل في الواقع يزيدها ويحمل في طياته خطرًا أن ينضم إليها غالبية الفلسطينيين في الضفة ومن ثم يتحول الأمر لانتفاضة.

ومع ذلك، هناك بعض الحقيقة في القول بأنه لو أوقف "الجيش الإسرائيلي" عملية "كاسر الأمواج" وقرر عدم القيام باقتحام المخيمات والمدن الفلسطينية للقيام بعمليات الاعتقال الليلية في فمن المرجح أن لا يلقي المسلحون الذين اكتسبوا تجربة في المواجهات مع قوات الأمن أسلحتهم بل كانوا سيخرجون لمواجهة "الجيش الإسرائيلي" في الأماكن التي يتواجد فيها – على المعابر، ونقاط الحراسة ونقاط التفتيش – كما رأينا ليلة السبت، لذلك فإن السؤال المُلِح هو كيف نقطع هذه الدائرة المفرغة التي فيها السبب والمسبب يحركان أو يشغلان بعضهما البعض؟

فلماذا تعتبر عملية مثل "السور الواقي" غير مرغوب فيها؟ في عام 2002 دخل "الجيش الإسرائيلي" إلى تجمعات كبيرة للسكان الفلسطينيين وبقي هناك لفترة طويلة للسماح لـ "الشاباك" بالانتشار في المنطقة، والحصول على معلومات استخبارية واعتقال المطلوبين الأمر الذي أدى ببطء إلى تراجع الانتفاضة الثانية، ومع ذلك، تسبب هذا المكوث أو البقاء في وقوع ضحايا وإصابات بين الجنود، كما تسبب في انشغال "الجيش الإسرائيلي" معظمه إن لم يكن كله في الصراع الفلسطيني، ولم يتدرب ويستعد بشكل صحيح للحرب القادمة (رأينا النتائج الخطيرة في أداء "الجيش الإسرائيلي" وقادته في حرب لبنان الثانية 2006). لذلك من المرغوب فيه قدر الإمكان تجنب عملية كبيرة، وأكثر من ذلك "الجيش الإسرائيلي" اليوم لا يفتقر إلى المعلومات الاستخباراتية في المناطق مثلما كان عام 2002، يقدم الشاباك و"الجيش الإسرائيلي" معلومات استخباراتية دقيقة وحديثة كل ساعة، المشكلة اليوم هو الاحتكاك ذاته بين قوات الأمن والفلسطينيين، ونتائجه تتجلى ليس فقط في العمليات والمواجهات مع "الجيش الإسرائيلي"، ولكن أيضًا في العديد من حالات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة ضد المستوطنين اليهود (في شرق القدس وعلى الرغم من الأعياد واقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى فإن الهدوء النسبي واضح في هذه الأثناء، لكن التهديد موجود دائمًا).

عمليات الإغلاق والحصار وتقليل الاحتكاك..

إذاً ما الذي يمكن عمله في هذه المرحلة لتحقيق نتائج؟ أولاً، عمليات الإغلاق وحصار على القرى والمدن الفلسطينية التي يشكل سكانها من الشباب مولِّدًا رئيسيًا لموجة العمليات ونظامها الحاضن على الشبكات الاجتماعية، قد يؤدي إغلاق نابلس وإغلاق مخيم جنين وحواجز مفاجئة على طرق المرور وفي منطقة الخليل وغوش عتصيون إلى احتكاك تحت السيطرة مع المقاتلين الفلسطينيين.

من المحتمل أن لا يسفر الإغلاق والحصار والحواجز المفاجئة على طرق المرور، بما في ذلك تحسين استخدام وسائل المراقبة من الجو والأرض عن النتائج المرجوة، عندها لن يكون هناك خيار وستكون هناك حاجة لعملية كبيرة تستمر لأشهر شمال الضفة الغربية تسمح لقوات الأمن بجمع جزء كبير من الأسلحة الموجودة في مراكز القتال وقد تحصد العديد من الضحايا من الجانبين.

هذه ليست انتفاضة بعد، لم نصل إلى هناك بعد، لكن يجب أن يكون مفهوماً أن موجة العمليات في التيك توك تختلف في خصائصها ومثيريها عن موجات العمليات السابقة ويجب أن نفكر في نموذج مختلف للتعامل معها، نحتاج أيضًا إلى الاعتراف بحقيقة أنه طالما أن "إسرائيل" تصر على السيطرة على 2.6 مليون فلسطيني فإن موجات العمليات هذه لن تتوقف فحسب بل ستزداد حدتها. من المؤسف أن عدم الاستقرار السياسي الذي استمر قرابة أربع سنوات يمنع حتى من المناقشة المنظمة وعمل الطاقم الذي قد يؤدي إلى تسوية طويلة الأمد ل "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" في اليوم التالي لأبو مازن.

* * *

N12: الشعور بالأمن في تدهور عميق..

بقلم اللواء يتسحاك بريك

هل نفقد قيمة النصر والرسالة من أجل الوطن؟ لقد كان صباحاً مثل كل صباح، يوم سبت هادئ، السماء زرقاء صافية يوم عيد غفران "كيبور"، كنا بضعة أصدقاء نقف جنباً إلى جنب على العشب في الكيبوتس، ولم نكن نعلم أن حياتنا ستتغير منذ ذلك اليوم. بعد ساعات قليلة اندلعت حرب "يوم الغفران" وانفجر كل شيء فجأة، كان الرعب مخيفاً، وتغلغلت صرخات الألم في أعماق القلب، وواصلت التقدم مع أصدقائي في مواجهة نيران الجحيم التي تلتهم كل من يقف في طريقها، سقط أصدقائي واحداً تلو الآخر بجانبي وأنا أعلم أنه لا يوجد آخرون يسدون مكاني. تركت خسارتهم ألماً كبيراً في قلبي، ما زلت أحمله حتى يومنا هذا في أعماق ذاكرتي وأتحدث عن قصص البطولة والانتصار منذ سنوات وحتى يومنا هذا كرسالة للأجيال القادمة، في كل

مرة من جديد أشعر كيف أن خسارتهم تحرق قلبي بحرقة تحولت على مدى الأيام إلى فخر انتصار كبير يوضح كيف أننا بفضل هؤلاء الجنود نواصل عيش حياتنا بأمان في مستعمرتنا الصغيرة..

ليس الجنرالات هم من انتصروا في "حروب إسرائيل..." الذي انتصر في "الحروب الإسرائيلية" هم الجنود والقادة الصغار في الميدان، قادة المجموعات، وقادة الفصائل، وقادة السرايا وقادة الكتائب، أولئك الذين قاتلوا في أوضاع خطيرة وصعبة، في ضباب المعركة وعدم اليقين. سقط أصدقاؤهم بجانبهم واستمروا في القتال، لقد فهموا أنه لا يوجد آخرون يسدون مكانهم، فهموا أنهم إذا لم يقفوا كجدار حصين أمام العدو، فلن يكون هناك آخرون للقيام بهذه المهمة، ولن يكون هناك آخرون يحافظون على عائلاتهم ووطنهم. لقد قاتلوا بضراوة، بشجاعة، يحمي بعضهم بعضاً، في حين أن العديد منهم في الواقع تُركوا في الخلف ولم يعودوا أبداً إلى ديارهم بسلام، بفضل هؤلاء المحاربين الشجعان انتصرنا في "المعارك الإسرائيلية" وبفضلهم نعيش اليوم في "دولة إسرائيل." لقد أظهروا مثالاً شخصياً ومهنياً وفي أفعالهم كانت هناك نزاهة وصدق وعزم وتمسك بالمهمة، التماسك واللطف والاهتمام ببعضهم بعضا هو ما كان ينير طريقهم، وكانوا يؤمنون بعدالة القضية، وحب الوطن وأهمية الخدمة وقيمتها، وفهم أنه ليس لدينا بلد آخر نعيش فيه، فالرغبة في العطاء للمجتمع والبلد، وليس مجرد الأخذ منه، بفضل هذه المجموعة انتصرنا في "حروب إسرائيل" وبموتهم أورثونا الحياة، والفضل في أننا نعيش في بلدنا الصغير الحبيب يعود إليهم إلى الأبد.

منذ ذلك الحين وحتى اليوم تغيرت أشياء كثيرة، نشأ جيل جديد لا يعرف الجيل الذي سبقه ولا ماذا فعل أو قدّم، جيل الكثير منه يسأل: ماذا استفدنا من ذلك؟ قبل أن يسأل ماذا يمكننا أن نقدم للدولة؟ جيل معظمهم لا يعرف تراث الدولة ومناظرها الطبيعية وطرقها منذ إنشائها، جيل معظمهم لا يعرف كلمة الرسالة ولا التضحية ولا قيمة النصر، جيل دافعيته للذهاب إلى الخدمة القتالية انخفضت بنسبة عشرات النسب.

اليوم أولئك الذين يذهبون للخدمة القتالية في "الجيش الإسرائيلي"، معظمهم من الضواحي ومن ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي الضعيف، وفي الوقت نفسه ظاهرة التهرب من التجنيد في الجيش في تزايد مستمر. يرغب العديد من جيل الشباب في الوصول إلى وحدة الاستخبارات 8200، وهذا هو الهدف وذروة النجاح لديهم، جيل كثير منهم لا يرغبون في الذهاب إلى دورات القيادة وبالتأكيد عدم التوقيع على الخدمة العسكرية الدائمة الطويلة.

جيل كثير منهم لا يهتم بتراث البلاد ولا بمصيرها وجهلهم وصال إلى القمة، جيل ينتظر آباؤه أن يخاطر الآخرون بحياتهم في الحرب، وليس أبناءهم الذين ينتظرون الأشياء الكبيرة "الدراسات الأكاديمية والدرجات العليا"، فالقيادة الأمنية والسياسية لا تكفي لتكون قدوة لهم.

إن أمن مواطني البلاد في تدهور عميق..

نظراً لأننا مررنا مؤخراً فقط بفترة من محاسبة أو مراجعة النفس (عشرة أيام التوبة التي تنتهي بيوم الغفران)، يجب أن يتحمل الجيش المسؤولية ويحاسب على كل ما يتعلق باستنفاد قدرة "الجيش الإسرائيلي" على أن يكون نقطة الوصل بين قيم النصر والمهمة أو الرسالة، القيم التي فقدت مشاعرها بعد حرب "يوم الغفران" وكأنها غير موجودة وبقيت دون روح نابضة بينهم وليس كما كانت معروفة في العصور السابقة.

إن الذين يتجندون حالياً في "الجيش الإسرائيلي" لا يدركون حقاً هذه القيم، وأثناء تجنيدهم يواجهون ثقافة تنظيمية معاكسة وفاسدة تدفع بعضهم إلى تحذير أصدقائهم من التجنيد في الوحدة التي يخدمون فيها، لم يعد المثال الشخصي والموثوقية والعزم والتمسك بالمهمة لدى العديد من قادتهم موجوداً على الإطلاق، حيث يواجه المجندون نقصاً في الانضباط، وفشلاً في تأكيد الأوامر، وثقافة الكذب، والفشل في تعلم الدروس، والإهمال أو التقصير في التحقيقات، بشكل متكرر لا تجري طوابير تفتيش روتينية ولا يوجد من يعالج الأسلحة، ومستوى الأداء منخفض وأحياناً تكون منظمة لا تتعلم الدروس اللازمة. يواجه المجندون الصغار قيادة رفيعة منفصلة عنهم، لا تنزل إليهم ولا تعرف الواقع على الأرض لأن الصورة أهم بالنسبة لها من الجوهر.

إنهم يفتقرون إلى القدرة على أداء مهامهم بشكل صحيح بسبب الفجوات الكبيرة في القوى البشرية بعد التقليصات الكبيرة وغير المسؤولة في عدد منتسبي الخدمة الدائمة وبعد تقصير خدمة الجنود، الوحدات الصغيرة لا تفي بالمعايير، وبالتالي فإن الأعباء التي تقع على عاتق الشباب تقوض إرادتهم ودوافعهم. وخلال خدمتهم في "الجيش الإسرائيلي" يواجهون نموذج الخدمة الدائمة الشابة والمعايير المتدنية في الجيش، وهذا يتسبب في ترك معظم الضباط وضباط الصف الجيدين للجيش، لقد أدى هذا الوضع "بالجيش الإسرائيلي" إلى واحدة من أشد أزمات القوى البشرية على الإطلاق.

معظم الشباب الذين يلتحقون "بالجيش الإسرائيلي" لا يشعرون بالمهمة والرسالة، والدافعية لدى الكثير منهم متدنية، والروح القتالية في تراجع شديد وأهم سؤال يبقى مفتوحاً بعد حرب يوم الغفران وقيم الانتصار والرسالة التي خسروها هو كيف يمكن "للجيش الإسرائيلي" أن ينتصر في حرب مرة ثانية؟ الجيش الإسرائيلي" في حالته الكئيبة، هل سيحمي البلاد ومواطنيها من التهديد المتزايد باستمرار الذي يتحول إلى تهديد وجودي؟ فبدلاً من أن يكون "الجيش الإسرائيلي المنقذ"، أصبح جيشاً أعرجَ وغير كفء، فالثقافة التنظيمية لديه تنهار، وهو غير مستعد للحرب لأن المعايير لديه رديئة ولا تجتذب الشباب، من يجب عليه أن يقدم إجابة عن هذه الأسئلة هو رئيس الأركان الجديد، إذ سيتعين عليه تحمل المسؤولية لبناء جيش ينتصر، وأول ما سيتم اختباره فيه هو في قدرته على البدء في التغيير الجذري في الأنظمة الموجودة وإعادة تأهيل "الجيش الإسرائيلي" في العديد من القضايا الرئيسية وإخراجه من الوحل في القضايا التالية.

1. إعادة تأهيل الثقافة التنظيمية الفاسدة التي هي أساس بناء جيش سليم.
2. إعادة تأهيل القوى البشرية والخدمة الدائمة والخدمة النظامية التي تمر بأزمة خطيرة، تغيير نموذج الخدمة الدائمة الشابة الذي تسبب في أضرار جسيمة في الدافعية لدى ضباط الصف المخضرمين والضباط للخدمة الدائمة الطويلة، ما تسبب في ترك الكثيرين الجيش.
3. إعادة تأهيل الاستمرارية الوظيفية في قواعد سلاح الجو لتمكين الطائرات من الإقلاع إلى مهامها في زمن الحرب – وقد تدهورت هذه الاستمرارية الوظيفية في العقد الماضي بسبب تفكك الكتائب التي تم تشكيلها للتعامل مع ذلك.

   وتتمثل مهمتهم في جمع الحطام من مسارات الإقلاع، والمساعدة في سد الحفر على مسارات التي ستحدثها الصواريخ الدقيقة، وإخماد الحرائق في القواعد وإجلاء الجرحى، لا يوجد ملاجئ لآلاف الجنود في كل قاعدة.

   قواعد سلاح الجو ليست جاهزة للحرب متعددة الجبهات، حيث ستطلق يومياً عشرات الصواريخ الدقيقة وأسراب من الطائرات بدون طيار على هذه القواعد ما سيعطل بشكل كبير إقلاع الطائرات لإنجاز مهامها وهبوطها.
4. إعادة تأهيل السلاح البري وتحسين كفاءته، القدرة القتالية متعددة الأذرع التي بدونها يستحيل الانتصار في الحرب، واستيعاب أسلحة جديدة من صواريخ أرض – أرض، وتفعيل أنظمة الليزر القوية.
5. تجهيز الجبهة الداخلية للحرب وإنشاء الحرس الوطني.
6. إعادة تأهيل القدرات اللوجستية وقدرات الصيانة في معالجة الوسائل القتالية التي تمت خصخصتها وتمديتها وتم نقلها إلى أكثر من ألف مصنع مدني، معظمها غير مؤهل للاستجابة في زمن الحرب.
7. إعادة تأهيل الثقة "بعدالة القضية" وقيمة الخدمة وقيمة الانتصار وزيادة الدافعية والروح القتالية.

* * *

"جيروساليم بوست": تحليل الهجمات الصاروخية الإيرانية: ما ينبغي على الولايات المتحدة و"إسرائيل" أن تتعلمه

نشرت وسائل إعلام إيرانية، أن الجيش الإيراني أطلق 73 صاروخاً أرض-أرض على العراق، كما استخدمت عشرات الطائرات بدون طيار على مدار أسبوعين متتاليين. من الواضح أن إيران تصعد تهديداتها للمنطقة من خلال الاعتراف بأنها استخدمت الصواريخ والطائرات المسيرة، كما يعتقد النظام في طهران أنه يمكنه

بشكل أساسي اختبار صواريخه وطائراته بدون طيار خارج حدوده، وأن إيران يمكنها التخطيط للهجمات بهدوء وممارسة استخدام الطائرات بدون طيار والصواريخ والمدفعية في عمليات مشتركة.

أظهرت مقاطع فيديو نشرتها إيران في 28 سبتمبر، أنها تستخدم نوعين من الصواريخ في عملياتها، وادعت إيران أنها استخدمت عشرات الطائرات بدون طيار أيضاً، ومن المحتمل أن تكون الصواريخ من نوع "فاتح 360" التي اختبرتها إيران في وقت سابق من هذا الشهر، والمهم ليس فقط في النوع، بل أن إيران أصبحت أكثر كفاءة في استخدام الطائرات بدون طيار والصواريخ معاً. كما أرسلت إيران طائرة بدون طيار من طراز "مهاجر-6" والتقطت لقطات فيديو للمراقبة للمناطق التي ضربتها، وازداد قلق الولايات المتحدة بشأن "مهاجر-6" لدرجة أنها أرسلت طائرة إف 15 لإسقاط الطائرة الإيرانية بدون طيار.

إيران ليست خجولة من التباهي بقدراتها، فقد نشرت مقاطع فيديو للصواريخ الإيرانية التي يتم إطلاقها وأظهرت أيضاً إطلاقها لصواريخ غراد 122 ملم من خلال شاحنة، كما أظهرت إيران جنودها يستعدون للعملية والمدفعية أثناء العمل. كما نشرت فيديو للغارات مأخوذة من طائرتها المسيرة، وقالت إيران إنه تم إطلاق نحو 73 صاروخاً باليستياً، وأنها ضربت أهدافاً عديدة في أنحاء إقليم كردستان شمال العراق.

دروس "لإسرائيل"

ماذا يعني هذا بالنسبة لكيان العدو ولتهديدات إيران في المنطقة؟

إيران تسلح المقاتلين في العراق بنفس الأسلحة التي استخدمتها لمهاجمة الأكراد، وتسلح المقاتلين في سوريا وكذلك حزب الله بذخائر مماثلة، كما ساعدت حماس على زيادة مدى صواريخها وطائراتها بدون طيار، ولقد ساعدت الحوثيين أيضاً في اليمن على فعل الشيء نفسه، لذلك لا ينبغي النظر إلى الهجمات الإيرانية على "الجماعات الكردية" في العراق بأنه حدث من فراغ، بل تعتبر كجزء من التهديدات الإيرانية الأوسع في المنطقة.

ازدادت موجة الهجمات والتهديدات الإيرانية الحالية في السنوات الخمس الماضية ففي عام 2018 حاولت إيران نقل نظام دفاع جوي إلى سوريا وواصلت محاولة نقل الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار والذخيرة الموجهة بدقة إلى سوريا، وأطلقت إيران طائرة مسيرة على كيان العدو في فبراير 2018 من سوريا، وهاجمت المملكة العربية السعودية باستخدام طائرات بدون طيار وصواريخ كروز في عام 2019. وفي العام نفسه أرسلت فريق طائرات بدون طيار تابع لحزب الله لتهديد الجولان، وهاجمت إيران سفينة في خليج عمان باستخدام طائرة بدون طيار في يوليو 2021، وحاولت مهاجمة كيان العدو بطائرات بدون طيار تم إطلاقها من إيران والعراق خلال العامين الماضيين، حيث تعتبر هذه عمليات معقدة بشكل متزايد.

ومن المحتمل أن إيران لم تدرب مشغلي الطائرات بدون طيار من جميع أنحاء المنطقة فحسب، بل أن تكتيكاتها المستخدمة في شمال العراق وكذلك القوات الأمريكية في العراق وسوريا – هي نماذج للهجمات المستقبلية على كيان العدو "إسرائيل."

ما يعنيه ذلك هو أنه بينما لجأت إيران حتى الآن إلى تحقيق أهدافها من خلال هجمات صغيرة، مثل حادثة الطائرات بدون طيار في فبراير 2018 وعام 2021، فإنها تتزايد في قدرتها واستعدادها لتهديد كيان العدو، ومن الأمثلة على ذلك تهديدات حزب الله لمنصة غاز كاريش البحرية بالقرب من "شواطئ الكيان."

محور الطائرات بدون طيار بين إيران وروسيا

هناك جانب آخر مثير للقلق من تهديد الطائرات بدون طيار الإيراني وهو الذي يتجلى في هجمات مثل تلك التي حدثت في العراق هو محور الطائرات بدون طيار الإيرانية الروسية. عندما أرسلت روسيا وفداً إلى إيران في وقت سابق من هذا العام للتحقق من ترسانة الطائرات بدون طيار الإيرانية، زادت إيران أنواع ونطاقات ودقة طائراتها بدون طيار في السنوات الأخيرة، وتستخدم روسيا الآن صاروخ شاهد 136 على الطراز الإيراني في هجماتها على أوكرانيا.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران لتصنيع وتصدير هذه الطائرات بدون طيار لروسيا، ومن الواضح الآن أنه لا يمكن تجاهل الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية باعتبارها تهديداً يؤثر فقط على الشرق الأوسط، فإنهم الآن ينقلون هذه الأسلحة بعيداً عن المنزل ويزودون أسلحتهم بمدى يصل إلى آلاف الأميال.

يمتلك كيان العدو الدفاعات الجوية لوقف الطائرات بدون طيار الإيرانية وينسق جيش العدو مع والولايات المتحدة بالفعل بشأن اعتراض العمليات الإيرانية في سوريا.

بالإضافة إلى ذلك يعمل العدو ودول الخليج على التعاون في مجال الدفاع الجوي من خلال المبيعات المحتملة "للأنظمة الإسرائيلية" وأيضاً التعاون الأوسع مع القيادة المركزية الأمريكية، وما ينبغي تعلمه من الهجمات على شمال العراق هو أن إيران تمارس وتتقن استخدام الطائرات بدون طيار والصواريخ، وأنه يمكنها أن تشن هجمات أوسع في المنطقة بهذه الأنظمة قريباً.

* * *

معهد هرتسيليا متعدد المجالات: في ظل التصعيد: هل سيستخدم بوتين أسلحة نووية تكتيكية؟

بقلم د. شاي هارتسفي

قبل حوالي أربعة أشهر، قدر رئيس المخابرات الوطنية الأمريكية أفريل هاينز خلال إحاطة لمجلس الشيوخ أن بوتين قد يستخدم ترسانته النووية إذا شعر أن هناك تهديداً ملموساً على روسيا أو نظامه، فالتطورات الأخيرة في الحرب وفي مقدمتها نجاحات الهجوم المضاد الأوكراني، وخاصة الضم الروسي للمقاطعات الأوكرانية الأربعة والتحذيرات الروسية التي صاحبت الخطوة تزيد من مخاوف الغرب من تحقيق مثل هذا السيناريو.

الغرض من المقال هو فحص الأسباب التي دفعت بوتين إلى إعلان ضم وتجنيد قوات الاحتياط، وهي الخطوات التي تجنب اتخاذها لفترة طويلة، وكيف ستؤثر على استمرار المعركة؟

الدوافع وراء قرارات الضم والتجنيد

إن الخطوات "المتطرفة" التي يتخذها بوتين وفي مقدمتها الإعلان عن ضم المقاطعات الأربع؛ والتلميحات حول الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية وقرار القيام بتجنيد جزئي لقوات الاحتياط (لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية)، وعلى ما يبدو تخريب خطي الغاز نورد ستريم 1 و 2 يوضحان عمق الصعوبات التي يجد بوتين نفسه محاط فيها.

هذا بعد نجاح الهجوم الأوكراني المضاد لاحتلال مناطق واسعة في شمال شرق البلاد، والخوف المتزايد من أن الجيش الروسي سيجد بمرور الوقت صعوبة في الدفاع عن المناطق التي احتلها وبالتأكيد لن يكون قادراً على الاستيلاء على مناطق جديدة، وذلك بسبب الضربات والخسائر القاسية التي يتعرض لها الجيش الروسي (حسب تقارير مختلفة، قُتل أكثر من 50 ألف ضابط وجندي، وتم تدمير العديد من الأنظمة العسكرية، وهناك تراجع في الروح المعنوية وفشل في القيادة)، إلى جانب حقيقة أن الجيش الأوكراني يستفيد من التدفق المستمر للوسائل القتالية المتطورة والمعلومات الاستخباراتية النوعية من الغرب.

يدرك بوتين أيضاً أن النجاحات الأوكرانية لها آثار بعيدة المدى على المستوى الاستراتيجي، ولديها القدرة على إعاقة الجهود الروسية في تثبيط العزم الأوروبي على مواصلة المعركة من خلال استخدام الطاقة، وذلك لأن الاحتلال الأوكراني بعث الآمال بأن هزيمة الجيش الروسي ليس حدثاً خيالياً، يضاف إلى ذلك مشاهد الرعب التي ظهرت في المناطق التي تم تحريرها، والتي أعادت وأبرزت جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الروسي منذ بداية الحرب. وهذا يعني أنه في نظر الدول الغربية لا توجد طريقة أخرى سوى مواصلة القتال، ولا توجد إمكانية للتفاوض على وقف إطلاق النار طالما أن الجيش الروسي لا ينسحب من المناطق التي احتلها، ولهذا يمكننا ذلك أن نضيف الانتقادات العلنية التي بدأت تسمع في روسيا، حتى من الدوائر المقربة من السلطة الحاكمة ضد أداء الجيش بما في ذلك ضد وزير الدفاع الروسي شويغو.

كل هذا دفع بوتين في الوقت الحالي أن يقرر الطريقة الرئيسية وربما الوحيدة لإحداث التغيير وكبح الزخم الأوكراني وهي من خلال تحرك مشترك يشمل تصعيد سياسي (ضم) وتصعيد عسكري (تجنيد قوات احتياط) والطاقة، (تخريب خطوط الغاز) إلى جانب الردع (بالسلاح النووي).

في الواقع تهدف الخطوات الأخيرة إلى إيصال رسالة مفادها أن روسيا تستعد لحرب استنزاف متواصلة وطويلة الأمد ومستعدة لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لها لتأمين أهدافها في المعركة.

هذا على أمل أن ينجح الخوف من سوء التقدير والتدهور لدرجة استخدام الأسلحة غير التقليدية إلى جانب أزمات الطاقة التي ستشتد في أشهر الشتاء وفي نهاية المطاف في كسر التماسك الغربي وتؤدي إلى الاستعداد للتحلي بالمرونة والبحث عن ترتيب لإنهاء القتال.

ومن الممكن أيضاً أن بوتين يستمد التشجيع من نتائج الانتخابات الأخيرة في إيطاليا وإمكانية تشكيل تحالف يميني متطرف جديد مع حلفائه السابقين (برلسكوني، سالفيني)، علاوة على ذلك فإن حقيقة أن بوتين اتخذ قرارات الضم والتجنيد بعد أيام قليلة من قمة منظمة شنغهاي للتعاون والاجتماعات التي عقدها مع الرئيس الصيني شي ورئيس الوزراء مودي قد تشير إلى أنه على الأقل في رأيه لا يوجد تهديد حقيقي من فقدان الدعم من القوى الآسيوية خاصة في الجوانب الاقتصادية.

جدير بالذكر أنه خلال سبعة أشهر من القتال، دأبت روسيا على نشر التهديدات حول إمكانية استخدام قدراتها النووية لردع الغرب عن التدخل المباشر في المعركة، وهكذا استخدمت روسيا عملياتياً ولعدة مرات صواريخ تفوق سرعة الصوت قادرة على حمل رأس حربي نووي، لتكون أول دولة تستخدم هذا السلاح، حتى إن بوتين أمر في بداية المعركة برفع درجة الاستنفار لدى النظام النووي (على الرغم من عدم حدوث تغيير في الممارسة العملية في تصرف القوات).

استمرار الحرب – تصعيد واسع النطاق

يهدف ضم المقاطعات الأوكرانية الأربع إلى تشكيل واقع سياسي وأمني جديد، تكون بموجبه هذه المقاطعات تابعة لروسيا وجزء لا يتجزأ منها، كما كان متوقعاً رفضت أوكرانيا والدول الغربية إعلان الضم الروسي تماماً، وتم حظر قرار الإدانة الذي قدمته في مجلس الأمن بواسطة فيتو روسي (بينما امتنعت الصين والهند والبرازيل عن التصويت).

لقد صرح الرئيس زيلينسكي أن أوكرانيا تسعى إلى أن يتم قبولها كعضو في الناتو في مسار سريع، على الرغم من أن هذا هو في الأساس تصريح لاحتياجات الوعي، لأن معنى انضمام أوكرانيا إلى الناتو هو أن أعضاء الحلف سيكونون ملزمين بالتجنيد لمساعدتها في حالة الهجوم عليها وفقاً للمادة 5 من المعاهدة.

في ظل الوضع الحالي يبدو أن الهوة بين الموقفين الروسي والأوكراني قد اتسعت، والمعنى المباشر لذلك هو زيادة الجهود الأوكرانية لمواصلة الهجوم المضاد ومحاولة استعادة السيطرة على الأراضي المحتلة حتى قبل أشهر الشتاء، ومن ناحية أخرى تصعيد النشاط الروسي في كل من ساحة المعركة وفي حرب الطاقة ضد أوروبا وفي ساحات أخرى (السايبر والفضاء والغذاء).

على الرغم من أنه في الوقت الحالي لا يزال يُنظر إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية على أنها سيناريو متطرف لكن احتمال تحقق ذلك يبدو الأقرب منذ اندلاع الحرب.

تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لعقيدة الأمن القومي الروسي يمكن لروسيا استخدام الأسلحة النووية ضد التهديدات على أمنها وسلامة أراضيها السيادية.

هناك فرق كبير بين التحذيرات التي أصدرتها روسيا خلال الأشهر القليلة الماضية بهدف ردع الغرب عن التدخل المباشر في القتال على أراضي أوكرانيا وبين التحذيرات بعد الضم والتي كانت تهدف في الواقع لردع الجيش الأوكراني والغرب من استمرار الهجمات ضد الأراضي التي أُحتلت والتي في نظر موسكو توجد في الأراضي الروسية.

لقد حذر الرئيس كينيدي بالفعل منذ حوالي ستة عقود من أن القوى النووية يجب أن تتجنب الصراعات التي قد تؤدي إلى الاختيار بين الانسحاب المهين والحرب النووية.

تعتمد قوة الخطوات التي سيكون بوتين مستعداً لاتخاذها بشكل مباشر على عمق الضائقة لديه والمخاوف من الهزيمة العسكرية، والتي قد تنعكس ليس فقط على إرثه ولكن أيضاً على استمرار حكمه وفقاً لهذا المفهوم، كلما رأى بوتين أن الخطر أصبح أكبر وأكثر وضوحاً وزادت الضغوطات عليه من الداخل، كلما كانت الخطوات الأكثر صرامة والمخاطر التي سيكون مستعداً لتحملها أكبر، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية التكتيكية. على أي حال في ظل الإصرار الأوكراني والغربي والتصعيد المتوقع من جانب روسيا، يبدو أننا أمام تصعيد كبيراً جداً في القتال سيكون في المستقبل القريب.

توصيات "لإسرائيل"

يتطلب تصعيد المعركة في أوكرانيا، أكثر من أي مرحلة من أشهر القتال السبعة اعتماد نهج حذر وفطنة وذكاء سياسي، على "إسرائيل" أن تستمر في العمل من أجل الحفاظ على أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الأمنية سواء فيما يتعلق بتعميق التحالف مع الولايات المتحدة أو الحفاظ على حرية التصرف في الساحة الشمالية. بشكل ملموس تحتاج "إسرائيل" إلى التمييز بين المستوى السياسي والمستوى الأمني، وبالتالي فمن

ناحية يجب أن تستمر في الانحياز إلى الدول الغربية والتعبير عن معارضتها لإجراءات الضم الروسية في كل من التصريحات العلنية والتصويت في المؤسسات الدولية.

ومن ناحية أخرى تحتاج "إسرائيل" إلى إظهار الحساسية فيما يتعلق بالمساعدة الأمنية لأوكرانيا (بالتأكيد فيما يتعلق بالمساعدات العلنية)، والتي قد تعتبرها روسيا تدخلاً في القتال ومساعدة لأنشطة الجيش الأوكراني.

على نطاق أوسع فإن المحاولات الروسية لاستخدام الورقة النووية كرادع، يكمن في إمكانية التأثير على دول أخرى في الساحة العالمية (اليابان وكوريا الجنوبية) والشرق الأوسط (إيران والمملكة العربية السعودية ومصر وتركيا)، والتي تعمل بطريقة أو بأخرى على استكشاف إمكانية الحصول على قدرات نووية، من جانبها ينبغي "لإسرائيل" أن تحاول الاندماج في أي جهد دولي لمنع استخدام الأسلحة النووية في الحرب بطريقة يمكن أن "تطبع أو تشرعن" استخدام مثل هذه الوسائل وتقود إلى سباق تسلح نووي.

* * *

الصلة المباشرة بين فشل الحوكمة وعدم الاستقرار الاجتماعي وبين تحديات "الأمن القومي الإسرائيلي"

بقلم ليئور أكرمان

وسائل الإعلام ومعظم المسؤولين الحكوميين في "إسرائيل" يحبون ويفضلون التعامل مع تحديات "الأمن القومي الإسرائيلي" كأولوية، مثل التهديد النووي الإيراني، والقضية الفلسطينية، وتهديدات حماس وحزب الله، والتهديدات السيبرانية العالمية، وأكثر من ذلك. وفي حين أن هذه كلها حقيقية وصحيحة تمامًا، إلا أن النظام الحاكم يتجاهل بشكل كامل تقريبًا التهديدات الاستراتيجية القادمة من الاتجاهات الاجتماعية والمدنية الناتجة عن انهيار الأنظمة المدنية في "الدولة."

يركز هذا المقال على ضرورة وأهمية الربط بين تحديات الأمن القومي "لدولة إسرائيل" وبين الصعوبات الاجتماعية والسياسية لديها، ونحاول فهم كيف تضر الأخيرة بشكل مباشر بالتحديات الأمنية. بينما هدف الجهات السياسية والإعلامية هو التعامل مع المشاكل الظاهرة للعيان، تظهر الحاجة إلى دراسة الوضع من منظور أكثر استراتيجية ووطنية والإشارة إلى فشل الحوكمة وانعدام سيادة القانون كعامل حاسم ومؤثر في "مكافحة الإرهاب" في الداخل والخارج.

سنحاول في هذا المقال أن نعرض عدة أمثلة على الارتباط المباشر بين ضعف الأنظمة المدنية في "إسرائيل" وتفكك النظام الاجتماعي فيها وإمكانية تضرر الأمن القومي وقوة وصمود "البلاد ومواطنيها."

بداية من الجدير الإشارة إلى عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل"، والتغييرات المتكررة في الحكم وغياب الوحدة الاجتماعية كعوامل تولد لدى الجانب الآخر سواء كان شريكًا فلسطينيًا أو "إرهابيًا" من حماس أو مقاتلًا متعصبًا من حزب الله الشعور بـ"ضعف إسرائيلي" بارز، وعدم قدرة على إنتاج الحوكمة والردع وغياب أي رؤية إستراتيجية بعيدة المدى في مواجهة كل ذلك.

هذا الأمر يمس لب مشكلة سلوك "دولة إسرائيل" ويشير بوضوح إلى الارتباط المباشر بين ضعف الحكومة وعدم استقرارها وتجنب "الدولة" بناء استراتيجيات طويلة المدى في مختلف المجالات الاجتماعية والمدنية، ونتيجة لذلك ينشأ وضع من ضعف السلطة الحاكمة وتتشكل حالة من الافتقار إلى الحوكمة وغياب سيادة القانون في البلاد، وإهمال المشاكل الاجتماعية الرئيسية، وتجنب الإنفاذ الحازم للقانون ضد الجهات المحرضة على الشبكات الاجتماعية واستمرار زيادة قوة الاستقطاب والانقسامات الاجتماعية والدينية داخل "دولة إسرائيل" وخلق صورة شاملة في أعين أعدائها في الداخل والخارج على أنها دولة تزداد ضعفاً من الداخل حتى لو كان جيشها قويا ومتطوراً.

في ترجمة بسيطة للوقائع الموجودة، من الممكن الإشارة إلى أكثر الإخفاقات جوهرية وإشكالية وصلتها بالنتيجة المدمرة لغياب الإحساس بالحوكمة وسيادة القانون في البلاد.

تسير "دولة إسرائيل" في عام 2022 نحو حملة الانتخابات الخامسة خلال 3 سنوات حيث إن الحملة الانتخابية السادسة أصبحت تُرى بوضوح في الأفق. في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل سيتم تشكيل الحكومة السابعة والثلاثين (إن حدث أصلا) مع وجود احتمال كبير أن يتم أيضا بعد حوالي عام من تشكيلها تشكيل الحكومة الثامنة والثلاثين، والحساب بسيط للغاية. لقد تم تشكيل 38 حكومة خلال 74 عامًا من وجود "الدولة" – كل أقل من عامين تتغير حكومة في "دولة إسرائيل". ولا يوجد رئيس وزراء نجح في الخدمة فترة كافية لبناء وتنفيذ استراتيجية وطنية أياً كانت.

حتى أولئك الذين سيصمدون وينجحون في إكمال فترة ولايتهم يضيعون كل وقتهم في جهود البقاء السياسي والحروب اليومية على وجود تحالف هش كهذا أو آخر، بسبب هيكلية الحكومة ونظام الانتخابات الحالي. في دولة تتغير فيها الحكومة كل بضعة أشهر إلى سنة ونصف، لا يمكن لوزير أن يتخصص في مجال عمله أو أن يبني وينفذ خططًا استراتيجية طويلة المدى. في مثل هذه "الدولة" تكون فرص إعادة تأهيل النظام الصحي وإضافة الأطباء والممرضات الذين يعد عددهم في "إسرائيل" من الأدنى في العالم ضئيلة، لا توجد فرص لإعادة ترميم نظام التعليم الذي كثرت إخفاقاته. من المستحيل بناء استراتيجية أمن داخلي وفرض سيادة القانون لفترة الوقت طويلة بينما تضعف الشرطة الوطنية إلى حد فقدان السيطرة بالكامل في بعض مناطق "الدولة"، وبينما عدد أفراد الشرطة الإسرائيلية هو أيضًا من الأدنى في العالم من حيث نصيب الفرد. لن

يكون من الممكن استعادة أنظمة الرفاه المنهارة أو الحد من اتساع دوائر الفقر كل عام. لن يهتم أي قائد بسن قوانين لفرض الحوكمة والنظام على الأرض أو لتعزيز تنظيم الشبكات الاجتماعية وعمالقة التكنولوجيا بغرض تحسين حماية أنظمة السايبر في "الدولة" ومنع زيادة التحريض على الجريمة والإرهاب.

التهديد الآخر والخطير الذي يتطور ويتعاظم في السنوات الأخيرة هو التهديد الذي يأتي من الشبكات الاجتماعية الآخذة في النمو وتعاظم قوتها، وقوة أصحاب الرأي والمفكرين "السطحيين والمتطرفين والجهلاء" الذين يظهرون عليها الذين يسيطرون على الخطاب العام ويحتلون المكانة التقليدية للسلسلة الهرمية السياسة والاجتماعية والعائلية التي كانت موجودة في الماضي. تتيح الشبكات "الخطاب الفظ والتحريضي" بينما تنشر "الأكاذيب" بطريقة تزيد من رغبة جيل الشباب في الانخراط بشكل متزايد في "الأحداث العنيفة والجريمة والإرهاب". وتشير إلى الحاجة الأساسية لإيجاد سيطرة قوية في هذا المجال ولإصدار لائحة تمنع نشر الأشياء بحرية بدون أو بالتنسيق مع شركات الإنترنت الكبيرة. إن الجمع بين الفوضى المطلقة على الشبكات الاجتماعية والدعوات المتكررة من قبل الأحزاب السياسية للتمييز بين السكان في البلاد يزيد من الاستقطاب والكراهية، ويوسع من الانقسامات الاجتماعية، وينقلنا إلى خطر الحرب الأهلية. بينما يخدم هذا الانقسام الأحزاب السياسية في توضيح الاختلافات بينهم للأغراض الانتخابية، فإنه يضر بالنسيج الهش بالفعل للعلاقات داخل المجتمع الإسرائيلي ويسلط الضوء على الفجوات بين اليهود والعرب وبين المتدينين والعلمانيين والسفارديم والأشكناز وأكثر من ذلك بكثير.

التهديد الآخر الذي تصاعد في السنوات الأخيرة هو التهديد السيبراني العالمي مع التركيز على الحرب السيبرانية "للإرهاب الإيراني" ضد "إسرائيل". هنا أيضًا في ظل غياب الحوكمة وتنظيم الكيانات التكنولوجية والتجارية تجد "الدولة" صعوبة في إلزامها باتخاذ الإجراءات الوقائية التي يحاول الشاباك تنفيذها بحكم وظيفته.

جانب مدني واجتماعي آخر يتعلق بالعلاقة الدقيقة بين الوسطين العربي واليهودي في المجتمع الإسرائيلي، مع التركيز على المشاركة المتزايدة والشراكة بين الوسطين. في هذه الحالة أيضًا غياب عمل "الدولة" وتجنبها المعالجة الاستراتيجية المتعمقة للخطوات التي تحدث في المجتمع الإسرائيلي يبرز في كل من غياب الحوكمة وسيادة القانون اللذين يمكّنان من تقوية المنظمات الإجرامية في الوسط وأسلوب أو نمط حياة الفوضى لدى المواطنين البدو في النقب.

أدى عجز الحكومة عن معالجة مشاكل البلاد الرئيسية على مر السنين لا محالة إلى إضعاف أنظمة إنفاذ القانون والأمن الداخلي، وعدم وجود تشريعات صارمة تحدد وتمنع عمليات أو خطوات طويلة الأجل وغياب وعدم وجود أي قدرة على بناء وتنفيذ استراتيجيات ورؤية مستقبلية طويلة المدى في جميع مجالات الحياة في "الدولة". نقاط الضعف هذه تراها أو تلاحظها "المنظمات الإرهابية" في السلطة الفلسطينية، ونقاط الضعف

هذه تلاحظها "عناصر تخريبية متطرفة" تعمل داخل "الدولة" في الوسط العربي وفي أقصى اليمين على حد سواء، وهذه المشاكل تلاحظها إيران وحلفائها في حزب الله وسوريا وغزة. كما أن العمليات التي تؤدي إلى تآكل الصمود الاجتماعي والقومي لإسرائيل تراها مختلف دول المنطقة وكل دولة والراعي أو الحليف الذي يقف من خلفها.

وعلى الرغم من أن هذه الدول لا تشكل تهديدًا وجوديًا على أمن "إسرائيل" إلا أنها تميل إلى تغيير أنماط التفكير القديمة وفهم توازنات القوة المتغيرة، وتحديد نقاط الضعف المتزايدة في "المجتمع الإسرائيلي" وقيادته وتحديد نقاط الضعف التي من خلالها تستطيع كل هذه الجهات أن تستمر في تعزيز ومراكمة قوتها على حساب الردع العسكري لإسرائيل. وبينما سيستمر بناء كل هذه الأشياء وتقويتها، فإننا سنستمر في الغرق في المستنقع اللانهائي للسياسة الإسرائيلية، التي لا تهتم إلا بنفسها وبعملها ونتجاهل تمامًا حالة "الدولة" وكل ما فيها من أنظمة مدنية واجتماعية. سنستمر في سماع وإسماع الشعارات السياسية والتعبير عنها بدلاً من خطط التغيير الحقيقية، والأهم سنستمر في التسلي على أمل حدوث تغيير سياسي لن يحدث، بينما يتغير العالم من حولنا بسرعة.

تمتلك "إسرائيل" جيشًا قويًا وحديثًا يتمتع بقدرات ممتازة ومرضية، وجهاز أمن داخلي ممتاز بقدرات ردع مذهلة و"موساد" محترف ينجح في تنفيذ عمليات تحبس الأنفاس في الدفاع عن أمن "الدولة". لكن كل هؤلاء لن ينجحوا في إحباط التهديد الوجودي الوحيد الموجود اليوم ضد البلاد. وهو التهديد الداخلي – الاجتماعي – القومي. هذا الناشئ من عدم الاستقرار السياسي، وغياب الحكم وتزايد الاستقطاب والانقسامات وتجاهل الحكومة للمشاكل الاستراتيجية.

يجب على "دولة إسرائيل" التحرك بسرعة وبناء خطط استراتيجية وطنية طويلة المدى في جميع المجالات: ضمن ذلك يجب السعي لتغيير هيكل الحكومة ونظام الانتخابات بطريقة تزيد من استقرار السلطة الحاكمة في "إسرائيل" وحكمها لوقت طويل. يجب على "إسرائيل" إعادة تأهيل جهاز التعليم من حيث الجوهر والمحتوى ومن حيث الميزانية والازدحام في الفصول وشروط توظيف المعلمين. يجب أن تعمل "الدولة" في أسرع وقت ممكن لاستعادة النظام الصحي مع إضافة وظائف للأطباء والممرضات والأبحاث بالإضافة إلى أجهزة التصوير والتشخيص الطبية الحديثة. كما يجب تحسين استخدام ميزانيات الرعاية الاجتماعية وتقليص دوائر الفقر وزيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين وشروط توظيفهم. في المجتمع العربي، يجب على "الدولة" زيادة الاستثمار في البنية التحتية للرعاية الاجتماعية والتعليم والصناعة والمواصلات، وتعزيز إنفاذ القانون والحوكمة، وتشجيع القيادة العربية الجديدة التي تطمح حقًا في إقامة شراكة حقيقية مع "دولة إسرائيل."

* * *

"هآرتس": حكومات إسرائيل "تشرعن" الضم الزاحف

بقلم شاؤول ارئيلي وسيفان هيرش هفلروجلعاد هيرش بيرغر

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

النبأ، الذي يقول، إن الإدارة المدنية تدفع قدماً بخطة ستمكن من شرعنة عشرات من بؤر مزارع الرعاة في الضفة الغربية، يكشف مرة أخرى الفجوة الكبيرة بين رؤية معظم الجمهور لمفهوم "الوضع الراهن" أو "استمرار الوضع القائم" وبين ما يحدث فعلياً على الأرض. تتعارض تصريحات الإدارة الأميركية عن التزامها الحفاظ على احتمالية حل الدولتين مع خطط حكومات إسرائيل، سواء خطط بنيامين نتنياهو أم خطط حكومة التغيير، التي ليست سوى ضم زاحف يقود إسرائيل إلى واقع دولة واحدة مع منظومتين لقوانين غير المساواتية.

كيف يبدو الوضع الراهن على الأرض؟ تتناول عمليات الحكومات في العقد الأخير خمسة مجالات أساسية:

-توسيع المستوطنات القائمة. حسب بيانات حركة "السلام الآن" فإنه بين الأعوام 2011 – 2020 صادقت حكومات نتنياهو على مناقصات لبناء 1350 وحدة سكنية بالمتوسط في السنة. كانت سنوات الذروة في فترة رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة (اكثر من 3 آلاف وحدة في كل سنة في الأعوام 2017 – 2018). حطمت حكومة نفتالي بينيت المتوسط السنوي وصادقت على مناقصات لبناء 1550 وحدة سكنية في سنة توليه الحكم. ليس من نافلة القول الإشارة إلى أن معظم المناقصات تمت المصادقة عليها في مستوطنات معزولة وليس في "كتل" قريبة من الخط الأخضر.

-خطط البناء. كان المتوسط في عقد نتنياهو تخطيط 5292 وحدة سكنية في السنة في المستوطنات. ووصلت حكومة بينيت إلى 7292 وحدة سكنية. وقد سبق أن طُلب تدخل مباشر من قبل الإدارة الأميركية من اجل تأجيل النقاش في الإدارة المدنية بشأن الدفع قدما بالبناء في منطقة "إي1" قرب "معاليه أدوميم". البناء على الأرض تم التعبير عنه أيضا بعدد السكان. في عقد نتنياهو ازداد عدد الإسرائيليين في المستوطنات من 325.601 إلى 451.257 مستوطنا (زيادة 38 في المئة). من المهم الإشارة إلى أن جميع حكومات إسرائيل منذ العام 1967 صادقت على توسيع المستوطنات، لأسباب مختلفة وفي نطاقات متغيرة. عمليا، في كل "عملية سياسية" وفي كل تشكيلة لم تحافظ الحكومات على "الوضع الراهن"، بل عملت على مواصلة السياسة المشجعة لتوسيع المستوطنات القائمة.

-البؤر الاستيطانية غير القانونية. في عقد حكومة نتنياهو وصل عدد البؤر الاستيطانية غير القانونية إلى الذروة، 130 بؤرة. وفي فترة بينيت أضيفت 6 بؤر أخرى. قامت حكومات نتنياهو بتبييض 21 بؤرة استيطانية

غير قانونية، وحولت بعضها إلى مستوطنات مستقلة مثل "رحاليم" و"بروخيم"، ومعظمها إلى أحياء قانونية في المستوطنات القائمة، حتى لو كانت هذه الأحياء مقامة بعيدا عن المستوطنات الأم.

لم تبق حكومة بينيت متخلفة. فقد قامت بشرعنة 3 بؤر استيطانية غير قانونية. إذا تمت المصادقة على خطة شرعنة المزارع غير القانونية فإن حكومة لابيد، ومن المرجح من ستأتي بعدها، يمكن أن تحطم الرقم القياسي في "الشرعنة"، 30 – 40 من البؤر الاستيطانية من بين الـ 70 بؤرة القائمة في الضفة. في تموز بشرت "القناة 7" بأن وزيرة الداخلية، ايليت شكيد، أعطت توجيهات لوزارة الداخلية للاعتراف بسكان البؤر غير القانونية لغرض احتساب منح التوازن للسلطات المحلية في "يهودا" و"السامرة". كل ذلك خلافا لتوجيهات المستشار القانوني السابق، مني مزوز، الذي منع تحويل مساعدات مالية حكومية في العام 2004 إلى مستوطنة غير قانونية في أعقاب تقارير مراقب الدولة التي ذُكر فيها تمويل حكومي بعشرات ملايين الشواكل لمراكز في البؤر الاستيطانية.

من المهم أن نذكر أنه في حين أن نسبة المنح للسلطات المحلية في إسرائيل تبلغ 40 في المئة من ميزانية السلطة المحلية فإنه في منطقة "يهودا" و"السامرة" يمكن أن تصل إلى 70 – 80 في المئة من ميزانية السلطة المحلية. واحيانا، خلافا للمعايير التي تم تحديدها، يدور الحديث دائما عن المجالس التي تصوت للأحزاب الدينية المسيحانية. تستخدم هذه الميزانية، التي سرقت فعليا من السلطات في إسرائيل، بصورة معينة لتقديم خدمات للبؤر غير القانونية.

-المواصلات. بدأت حكومة نتنياهو في تطبيق "خطة رئيسة للمواصلات" في "يهودا" و"السامرة"، التي يمكن أن تصل إلى ميزانية تبلغ 13 مليار شيكل. شوارع مثل شارع عابر حوارة في "السامرة" وشارع عابر العروب في "يهودا"، التي هدفت بالأساس إلى خدمة جزء صغير جدا من المستوطنين، تكلفة كل شارع منها هي ملايين الشواكل. المبرر الرسمي لهذه الخطة هو الحاجة إلى تحسين منظومة المواصلات الفلسطينية، إلى جانب الإسرائيلية، لكن التعمق في الخطة يوضح بأنه إلى جانب تخفيف العبء الفلسطيني فإن النية هي خلق منظومة شوارع سريعة تربط جميع المستوطنات المعزولة وتشجع على الهجرة إليها. هل هذا هو الوضع الراهن؟ حقيقة لا.

لم توقف حكومة بينيت الخطة، بل صادقت على استمرار جميع المشاريع التي كانت قيد التنفيذ. في الشهر الماضي، تم تدشين اربعة مفترقات للطرق في "يهودا" و"السامرة" في محاور المواصلات التي تقع في مناطق الاستيطان اليهودية. إسرائيل ابريات، وهو ضابط ركن المواصلات في الإدارة المدنية، قال في حينه لـ"واي نت"، إنه "في الأشهر الأخيرة نشاهد زخما كبيرا في استكمال مشاريع المواصلات الكثيرة التي نقوم بتنفيذها بالمشاركة مع وزارة المواصلات في منطقة يهودا والسامرة."

-شبكة المياه. صادقت حكومة نتنياهو على خطتين رئيستين لزيادة توفير المياه للضفة بتكلفة ملياري شيكل تقريبا. خطة لـ"يهودا" وخطة لـ"السامرة". الادعاء الرسمي كان الحاجة إلى مساواة في توفير المياه للإسرائيليين

والفلسطينيين في الضفة. فعليا، هذا الأمر يمكن من توسيع المستوطنات والزيادة المستقبلية للمزارع والبؤر الاستيطانية غير القانونية.

-هدم بيوت الفلسطينيين في مناطق "ج". في عقد نتنياهو، هدمت إسرائيل بالمتوسط 447 منزلاً في السنة بنيت دون ترخيص من الإدارة المدنية. وهدمت حكومة بينيت 641 منزلا في سنة حكمها. يجب الذكر بأن حدود مناطق (أ وب) التي فيها صلاحية التخطيط والبناء هي للفلسطينيين لم تتغير منذ 25 سنة (منذ الاتفاق المرحلي)، وهي الفترة التي تضاعف فيها عدد السكان الفلسطينيين. أيضا 52 في المئة من المناطق "ج"، التي معظمها قريبة من البلدات العربية، هي بملكية خاصة فلسطينية، ومعظم البناء غير القانوني فيها كان هناك، أي أن "الوضع الراهن" في الضفة هو وضع غير ثابت كما يظهر، بل هو تقدم ديناميكي، دون أي تصريح رسمي، لتوسيع الاستيطان اليهودي، وفي الوقت ذاته إبعاد الفلسطينيين.

ما هو موقف الجمهور الإسرائيلي اليهودي بشأن الوضع الراهن؟ ماذا يعني هذا المفهوم بالنسبة له؟ في الاستطلاعات التي أجريناها في الأعوام 2018 – 2022 وجدنا أن نسبة الدعم لاستمرار الوضع القائم كانت ثابتة ومتدنية، 10 في المئة. ولكن في الاستطلاع الأخير الذي اجري في حزيران 2022 تمت مضاعفة الدعم ووصلت إلى 20 في المئة. هنا يطرح سؤال ما الذي يميز من يؤيدون مقاربة "الوضع الراهن"، أي استمرار الوضع القائم؟ هل بالنسبة لهم القصد هو واقع ثابت أم واقع متغير وديناميكي، لكن بشكل غير رسمي؟ يتبين أن من يؤيدون يدركون جيدا معنى "استمرار الوضع القائم". وقد وجدنا أن معظم المؤيدين يعتبرون انفسهم متدينين وأصحاب مواقف يمين – وسط. الكثيرون منهم أيضا يؤيدون الضم، لكنهم يخافون من التداعيات الاقتصادية والأمنية للضم أحادي الجانب. وهم يعتقدون أن سيطرة إسرائيل على "المناطق" هي أمر مهم لأسباب أمنية، لكنهم يعارضون دولة ثنائية القومية ويخشون من الاختلاط مع السكان الفلسطينيين. من يؤيدون الوضع الراهن (أو استمرار الوضع القائم) معنيون بوضع اليد على "المناطق"، دون تحويل السيطرة عليها إلى سيطرة رسمية ودون دفع ثمن الضم. بكلمات ابسط، هم يعكسون بمواقفهم سياسة "الضم الزاحف."

يبدو أنه في السنوات الأخيرة تمثل حكومات إسرائيل الأقلية (نحو الخُمس فقط) في الجمهور الإسرائيلي، التي على قناعة أنه يمكن ومن المرغوب فيه أن تكون مع وتشعر بـ" لا"، أي تعزيز سيطرة إسرائيل على "المناطق" قطرة قطرة، دون حاجة إلى الإعلان عن الضم الرسمي. عمليا، يدور الحديث عن عملية ضم مهمة، تمت خلافا لموقف أغلبية الجمهور الإسرائيلي – اليهودي (62 في المئة في الاستطلاع الأخير) الذي يريد الانفصال عن الفلسطينيين باتفاق أو بعملية أحادية الجانب، وهي تجر دولة إسرائيل إلى مناطق بعيدة عن حلم الصهيونية في دولة ديمقراطية مع أغلبية يهودية.

دراسة

N12: الاتفاق مع لبنان جيد لإسرائيل لكن أمرًا واحدًا لا يجب الموافقة عليه

بقلم عاموس يدلين وأودي ديكل

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

دخلت المفاوضات بين إسرائيل ولبنان لحظة دراماتيكية بعد أن رفضت إسرائيل التعديلات التي طالب بها لبنان على اقتراح

الوساطة الأميركي بإيحاء من حزب الله. رفضت إسرائيل المطالب اللبنانية في قضيتين أساسيتين من وجهة نظرها: الأمن والاقتصاد.

مجال الأمن

تصر إسرائيل على ضمان الوضع الراهن على الأقل في ما يتعلق بـ"خط الحماية" كحاجز بين إسرائيل ولبنان. هذا الخط يبدأ من أمام روش هنكارا ويمتد خمسة كيلومترات غربًا على طول الخط 1، خمسة كيلومترات شمال الخط 23 الذي يطلبه لبنان. فوجود البحرية على طول الخط لإسرائيل يسمح بالسيطرة على النيران ومراقبة المنطقة بالقرب من الحدود بين الدولتين، ومنع الهجمات والتسلل من البحر إلى أراضي إسرائيل ومستوطناتها الساحلية. تشير الصيغة اللبنانية التي رُفضت بشكل قاطع إلى هذا الخط على أنه "خط أمر واقع"، وبالتالي تفتح باباً للمطالب اللبنانية في المستقبل، مدعومة باستفزازات على الأرض.

المجال الاقتصادي

وعارضت إسرائيل أي تدخل لبناني في قضية تعويض ضخ الغاز من خزان قانا اللبناني الذي يقع طرفه الجنوبي بحسب الاتفاق في مياه إسرائيل الاقتصادية. وتصر إسرائيل على مناقشة موضوع الإتاوات حصريًا بينها وبين شركتي الإنتاج "توتال" و "إيني".

بروح عشية الانتخابات، أصبحت مسألة الاتفاق مع لبنان على الحدود البحرية جدلاً وصراعًا سياسيًا مليئًا بالالتواءات. يحق لمواطني إسرائيل في الواقع الذي نعيش فيه تحليل الموضوع من وجهة نظر استراتيجية أمنية تتجاوز في الوقت الحالي الخلاف السياسي

ترتيب جيد لإسرائيل ولبنان

لنبدأ بالنتيجة النهائية - الاتفاق الذي تمت مناقشته بين إسرائيل ولبنان، وفقًا للمعايير المنشورة في وسائل الإعلام، قبل التحفظات اللبنانية، يعكس بالفعل تسوية مهمة، مالية بشكل أساسي، من جانب إسرائيل، لكن هذا مقابل ترتيب يخدم مصالحها الإستراتيجية (ومصالح لبنان) بشكل جيد.

الاتفاق على الحدود في المياه الاقتصادية. كما صيغ حتى الآن. يسمح لإسرائيل ولبنان بالهروب من ديناميكيات "لعبة محصلتها صفر". بالإضافة إلى ذلك، يتم من خلال الاتفاقية المطروحة تقليل خطر التدهور إلى صراع عسكري واسع النطاق ومدمّر لكليهما، خاصة بالنسبة لدولة لبنان المنهارة.

من ناحية أخرى قطعت إسرائيل في المجال الجغرافي شوطًا طويلاً نحو لبنان عندما وافقت على مطلبه المبالغ فيه لجهة الحقوق حتى الخط 23 (باستثناء "خط العوامات")، بما في ذلك الحق في الاستخراج الحصري من خزان كانا. هذا، مقابل تعويض غير مباشر لإسرائيل من شركات الاستخراج سيتم تحديده وفقًا للغاز الذي سيتم العثور عليه بالفعل في خزان قانا (حاليًا يتعلق بالإمكانات والتقديرات فقط).

من ناحية أخرى، من وجهة نظر سياسية واقتصادية وأمنية، فإن خطوط الاتفاق العريضة التي وافقت عليها الأغلبية الساحقة تعزز مصالح إسرائيل:

من وجهة نظر أمنية، قد تقلل الحفارتان على جانبي الحدود البحرية المعترف بها دوافع لبنان في نزاع مستقبلي، وتعمق توازن الاستقرار بين البلدين. وعلى الرغم من أن الاتفاق لا ينص على أن "خط العوامات" سيكون الحدود الدولية، فإن الاتفاق على الحفاظ على الوضع الراهن يسمح لإسرائيل بمواصلة توفير الأمن في هذه المنطقة الحيوية الواقعة شمال الخط الذي يطالب به لبنان.

على الصعيد السياسي والاقتصادي، فإن الاتفاق مع دولة عربية أخرى. وإن كان جزئيًا ومرفوضًا وغير مباشر، ومع تحويل الخط الحدودي البحري إلى حدود معترف بها من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة على الأقل يمنح إسرائيل شرعية إضافية إقليمياً ودولياً، وسيسمح لها بممارسة مواردها في مجال الطاقة ونقلها. وستحرم الاتفاقية حزب الله من الذريعة لمهاجمة أصول الغاز الإسرائيلية بحجة حماية حقوق لبنان. بالإضافة إلى ذلك، فإن لإسرائيل مصلحة في وجود دولة ذات عنوان مستقر وفعال قدر الإمكان على حدودها الشمالية، في حين أن استمرار النزاع على الحدود البحرية يمنع لبنان من تحقيق موارده من الطاقة، وربما أيضًا البدء بالخروج من الهاوية التي يغرق فيها بسرعة.

كإجراء احترازي، يجب تأكيد أن العثور على الغاز في المنطقة الاقتصادية ليس مضمونًا، وسيستغرق وقتًا طويلاً حتى يتم إنتاجه. كما أن النخبة الفاسدة التي تسيطر على لبنان ستكون قادرة على وضع يدها على عائدات الغاز أيضاً، وبالتالي استمرار سقوط لبنان في الهاوية بدلاً من إنقاذه.

ان المزايا الاستراتيجية الكامنة في الاتفاقية بالنسبة لإسرائيل هي السبب الرئيس لموافقة الحكومة على إبداء المرونة في المفاوضات. من ناحية أخرى، من الواضح أن حزب الله ينتظر، على أي حال، أن يتباهى بإنجازات سياسته التهديدية وإطلاق الطائرات من دون طيار التي أثبتت ذلك. لذلك، من المهم جدًا لإسرائيل وقدرتها على الردع ألا يرتكب نصر الله خطأ الاقتناع من خلال دعايته الخاصة.

والآن بعد أن رُفضت مطالب لبنان الأخيرة بإدخال تعديلات إضافية على مسودة الاتفاق التي قدمها الوسيط الأميركي، فإن إنهاء المفاوضات قد يضطر إلى الانتظار إلى ما بعد الانتخابات. لكن إسرائيل مطالبة بإدراك مصلحة إستراتيجية مهمة أخرى - تحقيق سيادتها التي لا جدال فيها على موارد الطاقة الوطنية في حقل غاز "كاريش"، بما يدل على أنها لا تخشى حزب الله وتهديداته.

بكل المقاييس، لا يقع حقل "كاريش" في منطقة نزاع مع لبنان، وبعد أن أبدت إسرائيل استعدادًا ومرونة كبيرين للتوصل إلى اتفاق، يجب أن تبدأ في إنتاج الغاز في "كاريش" في أسرع وقت ممكن. في حين أن الاتفاق مع لبنان محل خلاف سياسي، فمن حق إسرائيل استنفاد مواردها الطبيعية والرد بقوة على أي محاولة من قبل حزب الله لمنعه من القيام بذلك. هناك إجماع واسع في المنظومة السياسية والأمنية الإسرائيلية بشأن هذا الموقف.

علاوة على ذلك، يجب على إسرائيل أن توضح للبنان أنها لن تجري مفاوضات تحت التهديد وبالتأكيد لن تكون "تحت نيران حزب الله"، وأن هجوم الحزب على أهداف إسرائيلية سيؤدي إلى إنهاء المفاوضات. وانه "لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء" وفي حال توقفت المفاوضات بسبب عدوان من جانب حزب الله فلن تستأنف بالضرورة من النقطة التي توقفت عندها.

في الوقت نفسه، ومن أجل تقليل مخاطر ارتكاب حزب الله لخطأ ما، يجب على إسرائيل أن توضح للتنظيم وللجمهور في إسرائيل ولبنان ما يلي:

. العدوان من جانب حزب الله سيقابل برد قاسٍ وغير متوقع، والمشي على حافة الهاوية من جانبه سيثبت أنه رهان غير مسؤول على مصير لبنان والطائفة الشيعية..

. أن تبادل الضربات قد يتصاعد بسهولة إلى حرب شاملة ولا ينتهي الأمر ب "أيام المعارك". لذلك، أحسنت الحكومة ووزير الدفاع بتوجيه تعليمات للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لأي سيناريو تصعيد ضد حزب الله.

. طالما أن حزب الله سيواصل تهديداته وينفذها، فقد تم بالفعل تحذير سكان جنوب لبنان بالابتعاد عن البنى التحتية العسكرية التي أقيمت في مكان قريب.

خلاصة القول، تمد إسرائيل يدها إلى لبنان وهي مستعدة للمرونة في تحديد الخط الحدودي في المياه الاقتصادية وحجم الإتاوات المستمدة من هذا التحديد. ومع ذلك، فإن إسرائيل مصممة على عدم السماح لحزب الله بإملاء تغييرات على الاتفاقية من شأنها الإضرار بمصالحها الأمنية والسياسية، وبالتأكيد عدم تهديد حقها في إنتاج مواردها الحصرية من الطاقة. على إسرائيل أن تحمل في المقابل "عصا غليظة" من أجل أن توقظ نصرالله من إحساسه بالغطرسة، واقناعه بالابتعاد عن طريق المغامرة الذي يسلكه. هذا مسار قد لا يلقى فقط باتفاق جيد قريب المنال، ولكنه قد يؤدي إلى حرب ودمار في لبنان - الذي هو بالفعل في حالة سقوط حر سياسيًا واقتصاديًا في الهاوية.

* * *

تقارير

مكورريشون: الوسيط الأمريكي هوشستين.. إسرائيلي خدم بجيش الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

منذ انطلاق المفاوضات الخاصة بترسيم الحدود البحرية بين لبنان ودولة الاحتلال، حظي الوسيط الأمريكي عاموس هوشستين بمتابعة إسرائيلية لافتة، كونه سيكون عراب أي اتفاق مائي قد يحصل بين الطرفين، تمهيدا لاتفاق لاحق بخصوص استخراج الغاز من حقوق البحر المتوسط. لكن تركيزه على مجال الطاقة جعله من أقرب مستشاري الرئيس جو بايدن، بسبب الأزمة التي سببتها الحرب الروسية الأوكرانية.

ما لا يعرفه كثير من اللبنانيين والعرب، أن هوشستين إسرائيلي بالأساس، ويتحدث اللغة العبرية بطلاقة، لكنه يحرص على عدم التحدث بها في غرف المفاوضات، رغم أنه زار عائلته في القدس المحتلة خلال رحلاته المكوكية بينها وبين بيروت. ولا يخفي الإسرائيليون اندهاشهم من قبول اللبنانيين له كوسيط، مع العلم أنه يهودي وإسرائيلي، حتى إن زعيم حزب الله ذكره في أحد خطاباته.

مايكل توكفيلد الكاتب في صحيفة "مكور ريشون" اليمينية، كشف أن "هوشستين ولد في فلسطين المحتلة، لكنه يعيش حاليا في الولايات المتحدة، ولد لأبوين من أصل أمريكي، وخدم في جيش الاحتلال في سنوات التسعينيات". وتابع: "ثم انتقل للولايات المتحدة فور انتهاء خدمته العسكرية، حيث وصل إلى واشنطن، وبدأ بشغل مناصب في الإدارات الديمقراطية، أو في القطاع الخاص، عندما يكون الجمهوريون في السلطة، ويعد صديقا لإسرائيل، رغم أنه مسؤول بالأساس في الإدارة الأمريكية، وله مصلحة عليا بالتوصل إلى تسوية".

وأضاف في تقريره "في آب/أغسطس 2021، بعد فترة من بدء بايدن فترة ولايته، عينه وزير الخارجية أنتوني بلينكين مستشارا كبيرا لأمن الطاقة، وتم إرساله للشرق الأوسط للتوسط في المحادثات الجارية بين إسرائيل

ولبنان، وبات قريبا جدا من بايدن، ويهمس له في أذنه". ولفت إلى أن هوشستين وبايدن "عملا معا في إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، عندما تم تعيين هوشستين مبعوثا خاصا لشؤون الطاقة الدولية، وعمل بمنطقة البحر الكاريبي وشرق البحر المتوسط وأوروبا على أمن الطاقة، وشجع الأوروبيين على إيجاد مصادر جديدة للغاز والنفط والفحم لتقليل اعتمادهم على الطاقة الروسية".

وأشار إلى أن "هوشستين بدأت مسيرته بعد انتهاء خدمته العسكرية في جيش الاحتلال، حيث توجه لواشنطن، ويعيش حاليا مع زوجته وأطفالهما الأربعة، حيث تدرب بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب نيابة عن الديمقراطيين، ثم ذهب للعراق زمن صدام حسين، وعمل خلف الكواليس لرفع العقوبات الاقتصادية عنه مقابل توطين عدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين، وخلال فترة جورج بوش الابن بين 2001-2009، عمل في القطاع الخاص لتقديم الاستشارات لشركات النفط والغاز الأمريكية والعالمية، واكتسب خبرته في مجال الطاقة".

وأوضح أنه "في أيام أوباما طلب تعيينه مساعدا لوزير الخارجية لشؤون الطاقة، لكن الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ رفضته، وبعد انتصار الديمقراطيين في 2020، وتصاعد الاهتمام بقضايا الطاقة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، على خلفية التضخم العام، وحرب روسيا في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الوقود والغاز، وتم إرساله للسعودية قبيل زيارة بايدن في تموز/يوليو، لحثها على زيادة إنتاج النفط، وهو هدف لم يتحقق في نهاية المطاف، وخلال ذروة الأزمة، أصبح المتحدث الرئيسي للإدارة في جميع الأمور المتعلقة بالطاقة". وأكد أن "هوشستاين حضر اجتماعات بايدن في جولاته للشرق الأوسط، بما في ذلك اجتماعاته الثنائية مع رؤساء الإمارات ومصر والعراق وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، ونال إشادة من البيت الأبيض، والغريب أنه نفسه يقود سيارة كهربائية، ولديه ألواح شمسية على سطح منزله، ويعرّف نفسه بأنه يهودي أرثوذكسي، رغم أنه لا يرتدي الكيباه، ولا تزال الأوساط اليهودية في الحزب الديمقراطي تتذكر كيف أنه قبل 17 عاما، جلس هوشستين مع 25 ممثلا يهوديا آخر على أرضية مركز المؤتمر لقراءة لفيفة من التوراة والكتب الدينية اليهودية".

يوفال شتاينتس وزير الطاقة الإسرائيلي السابق، كشف أنه "التقى مع هوشستين سفيرا للطاقة خلال إدارة أوباما"، وقد ساعدنا خلال الأزمة مع الأردن، رفض الأردنيون التوقيع على اتفاقية لتوريد الغاز، لكنني اتصلت به، وتمكن مع نائب الرئيس بايدن آنذاك من طمأنة الأردنيين، الذين وقعوا لاحقا على الاتفاقية".

* * *

موقع واللا: ضباط إسرائيليون: جوانب سرية بالشراكات مع العرب المطبّعين

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

بجانب توسع العلاقات السياسية لدولة الاحتلال حول العالم، بما فيها الدول العربية والإسلامية "المطبّعة"، فإنه يزداد التعاون الاستخباراتي، من خلال قسم التعاون الدولي في جهاز الاستخبارات العسكرية- أمان، المنوط به تعزيز العلاقات الخارجية، وإنشاء علاقات جديدة مع قوى وأحلاف عسكرية موازية في دول أجنبية الهدف منها تشكيل تحالف عسكري واسع. وتم في السنوات الأخيرة توسيع علاقات جيش الاحتلال مع الكيانات العسكرية المناظرة في الدول الأجنبية، واعتاد رؤساء جميع هذه الجيوش والأجهزة العسكرية والأمنية المشاركة في عمليات سرية بعيدة عن الحدود، ويهتمون بالتعاون الاستخباراتي، بزعم أن هذه العلاقات أدت للتعاون في العمليات الاستخباراتية في دول العدو، وتبادل المعلومات الاستخبارية عن إيران، بل وإنقاذ أرواح الكثيرين.

كشف أمير بوخبوط، الخبير العسكري في **موقع واللا** جانبا من هذه العلاقات الإسرائيلية السرية في الجانبين الاستخباري والعسكري، من خلال إجراء مقابلات مع عدد من الضباط المنخرطين في هذه الاتصالات، ومنهم "المقدم "أ"، الذي قام بمجموعة متنوعة من الأدوار في قسم العمليات الخاصة التابع لاستخبارات الجيش الإسرائيلي، وهو نظام سري بالكامل، وبعد انضمامه لجهاز أمان قبل 5 سنوات، فإنه اليوم رئيس فرع الشراكات الإقليمية مع الدول العربية "المطبعة"، ولا يمكن الكشف عن تفاصيل هذه الشراكات".

وأضاف في تقرير موسع أن "هذا الفرع الجديد وُلد قبل عام بعد توقيع اتفاقيات التطبيع، بهدف توسيع التعاون الاستخباراتي والعملياتي في الشرق الأوسط، وهناك فروع أخرى مسؤولة عن مناطق جغرافية مثل أوروبا وأمريكا، ويعمل من خلال جهاز أمان جنبًا إلى جنب مع الموساد، في تحديد الروابط السرية، وبناء البنية التحتية لهذه الاتصالات مع وكالات الاستخبارات في البلدان المذكورة". وزعم أن "اليوم هناك قدرة على إدارة العلاقات مباشرة وبدون وسطاء، في مجموعة متنوعة من القضايا، بمعدلات أعلى بكثير، وكجزء من التبادلات الجارية مع شركاء من أطراف مختلفة في مجالات الاستخبارات والقوات الجوية والعمليات وقسم الاستراتيجية، وبعد أن قضى معظم سنواته في عالم العمليات العسكرية وحمل الأسلحة، فإن عمله اليوم محصور في نطاقات الاجتماعات الرسمية بالبدلات المدنية في الخارج". وكشف أنه "منذ توقيع اتفاقات التطبيع، تسارعت الأنشطة داخل الجيش لربط قدراته مع الكيانات المناظرة، من أجل إقامة تعاون منتظم بينها جميعها".

ضابط آخر "ك" أشار إلى أنه "منذ توقيع اتفاقات التطبيع، فقد انعكس التعاون الاستخباري في الميدان على المستويين المفاهيمي والعملياتي، وإذا تصرفت إسرائيل في الماضي من مبدأ أنه لا يوجد أحد آخر يساعدها في التعامل مع التحديات الأمنية الإقليمية، فإنها اليوم بدأت تفكر في الائتلافات والتحالفات، بزعم أن القدرة على تنسيق ومزامنة الجهود بين الشركاء لمواجهة تهديد مشترك أمر بالغ الأهمية في الشرق الأوسط، وفجأة ساد الشعور بأنها ليست وحدها، ويمكنها التكاتف والعمل سويًا مع الآخرين، حيث نقوم بأنشطة مشتركة في بلدان العدو داخل ساحات الشرق الأوسط، لجمع المعلومات الاستخبارية".

على صعيد التعاون الاستخباري الإسرائيلي مع الدول الأوروبية، كشف التقرير أن "هناك رغبة كبيرة مفاجئة لها لتعاون أوسع مع إسرائيل سواء نتيجة للحرب في سوريا، أو موجات الهجرة في أوروبا، ومحاربة داعش والجهاد العالمي، وكلها لها علاقة مباشرة بالأمن الداخلي في أوروبا، ويتجلى التعاون الاستخباراتي بالتقييمات والمعلومات وتعزيز الاتصال، وتبادل تقارير الموظفين والمواد الخام". وزعم أن "هناك أمثلة كثيرة على التعاون المتكرر بين الجيش الإسرائيلي وأجهزة المخابرات الأجنبية، بما فيها دول الخليج، فالعلاقات ممتازة معها، ولديها رغبة كبيرة بالتعلم من الخبرة والقدرات المتقدمة والفريدة من نوعها لجهاز أمان، والاستفادة من حقيقة أنه يمتلك معلومات استخباراتية حساسة للغاية في الشرق الأوسط، بطريقة تسهم في أمنها، رغم وجود بعض من خيبات الأمل، والتخوف أحيانًا من تدهور بعض الشراكات".

الملازم "س" زعم أن "العالم أصبح أكثر انفتاحا في جمع المعلومات الأمنية والاستخبارية بسبب وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية والتحول الرقمي التي تمكن من نقل المعلومات والوصول السريع، حتى إنها سرّعت من إقامة الشراكات الاستخبارية العملياتية، ولها العديد من الخطوات. ورغم أنها تستغرق وقتًا، فإن بعضها يقوم على الخطاب البحثي وتبادل التقييمات، وبعضها الآخر يلقي الضوء على "النقطة العمياء" للطرف الآخر، وقد تتطور لقدرة جمع مشتركة، وبناء برنامج مشترك لجمع المعلومات وبناء صورة كاملة معًا عن جملة تهديدات مشتركة مثل الصواريخ الدقيقة والمسيّرات غير المأهولة".

* * *

موقع عبري يكشف خبايا زيارة غانتس "الغامضة" لأذربيجان

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

رغم أن الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الحرب بيني غانتس إلى أذربيجان الأسبوع الماضي لم تستقطب اهتمامًا كبيرًا في إسرائيل، لكن هناك أهداف خفية منها لم تجد طريقها إلى وسائل الإعلام، تتراوح بين تلقي باكو

التكنولوجيا والمعرفة من تل أبيب، مقابل حصول الأخيرة منها على مزيد من النفط. ومن اللافت ترك غانتس الحلبة السياسية المستعرة في إسرائيل، والتوجه إلى باكو، عاصمة أذربيجان، في زيارة سريعة رفقة كلّ من رئيس الشعبة الأمنية السياسية في الوزارة درور شالوم، ومديرها العام أمير إيشيل. ولم يتردد الخبير العسكري، أمير بار في القول إن "هذه المرة يصعب معرفة الغرض من زيارة غانتس إلى أذربيجان، حتى أن الإعلان المقتضب الصادر عن مكتبه، الذي تحدث أن الزيارة تناولت موضوعات سياسية وقضايا أمنية وتعميق التعاون بينهما، لم يكشف عن حقيقتها".

ورجح الخبير العسكري أن يكون "موضوع المساعدة الأمنية قد طرأ في المحادثات، لكنه غاب عن الإعلانات الرسمية، ولسبب وجيه، حيث يستخدم الجيش الأذربيجاني طائرات مسيرة هجومية إسرائيلية الصنع، إضافة لمصنع كبير للطائرات بدون طيار تم بناؤه هناك من قبل شركة الطيران الإسرائيلية". وأضاف في تقرير نشره موقع "**زمان إسرائيل**" أن "توقيت الزيارة يثير علامة استفهام في الجانب الإقليمي، فعلى مدار الشهر الماضي، دارت المعارك بين الجيشين الأذربيجاني والأرميني، وهذه المرة ليس فقط في منطقة كاراباخ، ولكن أيضًا على الحدود الشرقية لأرمينيا، التي نظرت بقلق لهذه الزيارة باعتبارها مساعدة لجارتها اللدودة".

وتابع بار بالقول إنه "بالتزامن مع هذه الزيارة فقد زارت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي، أرمينيا، وأدانت بشدة الهجوم الأذربيجاني، بجانب زيارتها المتوترة لتايوان". وأشار إلى أن "إسرائيل شريك استراتيجي مهم، من وجهة نظر أذربيجان، فهي تتلقى التكنولوجيا والمعرفة منها، مقابل منحها النفط، فمعظم الوقود فيها يأتي من باكو، بما فيه وقود السيارات وطائرات سلاح الجو، وبدأت الشركات الإلكترونية الإسرائيلية بالعمل تحت تسجيل أجنبي في أذربيجان، لبناء أنظمتها الدفاعية، وتطوير صناعة المعرفة فيها، فضلا عن مصالح إسرائيل مع أذربيجان تجاه إيران، التي تزعم أن إسرائيل تجري العديد من العمليات الاستخبارية على أراضي أذربيجان".

ويستنتج الإسرائيليون أن الكثير من أغراض زيارة غانتس ما زالت طي الكتمان، لكنها مرتبطة بالسلوك الأذربيجاني في السنوات الأخيرة التي تشير إلى تغيير في تصوراتها عن السياق الإقليمي، حيث باتت تدرك أن مزيجا من ثروتها المعدنية، وقوتها العسكرية التي يتم بناؤها، إضافة لانحدار روسيا، ونشوب أزمة الطاقة، فكل تلك التطورات تلعب لصالحها، وعلى هذه الخلفية، تمت زيارة غانتس إليها.

ويخلو التقدير الإسرائيلي لتوقيت القتال الأذري الأرمني من العفوية، فروسيا متورطة في أوكرانيا، وليست مهتمة بالقوقاز، لكن تركيا المهتمة بتوسيع دائرة نفوذها إلى الشرق، تلبي الرغبة الأذربيجانية في خلق

استمرارية قارية معها، لا سيما بالتزامن مع البحث الأوروبي عن مصادر جديدة للطاقة مما يضع أذربيجان في قفزة اقتصادية لم تشهدها منذ سنوات، حيث يمكن لغازها ونفطها أن يحل محل روسيا، ولهذا تحتاج باكو ممرا بريا يمر عبر تركيا إلى أوروبا، وهو ما يتقاطع مع التوجه الإسرائيلي.

* * *

"هآرتس": علاقات إسرائيل - بورما: سلاح لتطهير عرقي مقابل دعم سياسي

ترجمة :بلال ضاهر. موقع عرب 48

تنظر إسرائيل إلى الأنظمة الاستبدادية في أنحاء العالم، من الناحية الفعلية، على أنها حليفة سياسية لها وخاصة في المؤسسات الدولية وبينها الأمم المتحدة، وفرصة تجارية لبيع أسلحة. وخلافا لدول كثيرة في العالم، لا تتردد إسرائيل من إقامة علاقات وثيقة مع أنظمة كهذه، التي ترتكب جرائم وحشية بحق شعوبها.

وأحد أبرز الأمثلة على هذه السياسة، هي العلاقات المتينة التي أقامتها إسرائيل مع نظام الطغمة العسكرية التي حكمت في بورما. ويؤكد ذلك وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية، التي أزيلت السرية عنها مؤخرا، حول العلاقات العسكرية مع بورما، منذ خمسينيات وحتى بداية ثمانينيات القرن الماضي. وتظهر هذه الوثائق نظرة جميع الحكومات الإسرائيلية إلى الأهلية الدموية في بورما، وإلى علاقاتها مع الطغمة العسكرية الحاكمة وفساد جيشها، وكيف أن إسرائيل رأت بهذه العلاقات فرصة تجارية للجيش والصناعات العسكرية في إسرائيل.

ونشرت صحيفة "هآرتس" يوم الجمعة تقريرًا حول هذا الموضوع للمحامي إيتاي ماك الذي قدّم مع ناشطين حقوقيين إسرائيليين آخرين التماسًا إلى المحكمة العليا طالب بوقف تصدير الأسلحة إلى بورما، ودعا إلى فتح تحقيق ضد الإسرائيليين الذين ساعدوا على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في بورما.

وتبين الوثائق أنه كان لإسرائيل دور مركزي في إقامة الجيش البورمي الذي حكم البلاد بوحشية طوال سنوات وجود الدولة، قبل أن يتحول اسمها إلى ميانمار. فقد ساعدت إسرائيل في إعادة تنظيم الجيش كجيش عصري، وسلحته، وقدمت إرشادات لقواته وأسهمت بشكل بالغ في بناء قوته. وسمح ذلك للجيش البورمي بإدارة الدولة من خلف الكواليس بداية، وبعد ذلك الإطاحة بالقيادة المدنية وإقامة نظام عسكري كامل. وشدد التقرير على أن حكومات إسرائيل لم تهتم بحقيقة أن مساعداتها العسكرية ليست موجهة للدفاع، وإنما استخدمت في الحرب ضد سكان الدولة. ولا يوجد في عشرات آلاف صفحات هذه الوثائق، ولو مندوب إسرائيلي واحد عبر عن موقف ضد بيع الأسلحة إلى بورما.

وإحدى هذه الوثائق هي برقية أرسلها سفير إسرائيل في بورما، عنار كالمان، إلى مدير دائرة آسيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، في كانون الأول/ديسمبر عام 1981. وتناولت البرقية لقاء عقده كالمان مع وزير خارجية بورما من أجل إقناعه بتأييد إسرائيل في التصويت في الأمم المتحدة. وكتب فيها أنه "من دون جهد كبير للإقناع، حاول الوزير البورمي الادعاء بشأن انتهاك القانون الدولي. وحاولت إقناعه بأن القانون الدولي، وخاصة هذا القانون، ليس أمرا إلهيا، وأي أحد يطبقه بموجب مصالحه الشخصية. ويبدو لي أن أقوالي نزلت على أذن صاغية."

وفي برقية من العام 1955، كتب مندوب إسرائيل في بورما، مردخاي غازيت، بعد لقائه مع سكرتير رئيس الحكومة البورمية، أن إسرائيل هي إحدى أكثر الدول الصديقة لبورما، وبورما دولة ودية للغاية تجاه إسرائيل. وذكر سكرتير رئيس الحكومة أن الدولتين تتعاونان بشكل وثيق في حلبة الأمم المتحدة. وخلال تفسيره لمصدر هذه الصداقة، ذكر أن إسرائيل وبورما هما الدولتان الاشتراكيتان الوحيدتان في آسيا." إلا أن هذه العلاقات القوية كانت نابعة من حاجة بورما إلى مساعدات عسكرية من إسرائيل ضد حركات تمرد، بعد أن نشبت فيها حرب أهلية حينذاك، وكذلك إقامة صناعات عسكرية مستقلة. وكانت الحكومة الإسرائيلية على علم كامل بالوضع في بورما ومصير مساعدتها العسكرية. ففي العام 1952، بعثت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى رئيس الحكومة، دافيد بن غوريون، برقية جاء فيها إنه "سقط 30 ألف ضحية" وأن "55% من ميزانية الدولة مخصصة حتى اليوم لأهداف دفاعية." ورأت إسرائيل بذلك فرصة ذهبية، إذ كتب مدير عام وزارة الخارجية، فولتير إيتان، إلى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، موشيه ديان، في آذار/مارس 1954، أن "بورما هي الصديقة المخلصة الوحيدة لإسرائيل في آسيا، والعلاقة بين الجيش الإسرائيلي والجيش البورمي قد تكون مفيدة جدا، من الناحية السياسية على الأقل. وعليّ أن أشدد أنه في وضع العلاقات الحالي بين إسرائيل وبورما لا توجد إمكانية لرفض طلب الجيش البورمي."

وكانت إسرائيل وبورما قد أبرمتا، عام 1954، ما يعرف بـ"اتفاق الأرز"، الذي قضى بتسليح وتدريب إسرائيلي مكثف للجيش البورمي مقابل تزود إسرائيل بآلاف الأطنان من الأرز على مدار سنتين. وتظهر البرقيات التي بعثها دبلوماسيون إسرائيليون تفاصيل الاتفاق: 30 طائرة مقاتلة، مئات آلاف الأعيرة النارية، 1500 قنبلة نابالم، 30 ألف بندقية، آلاف القذائف ومعدات عسكرية كثيرة أخرى. كذلك أوفدت إسرائيل عشرات الخبراء العسكريين والأمنيين لإجراء إرشادات في بورما، وأوفد ضباط بورميون لتلقي تدريبات في قواعد الجيش الإسرائيلي، بدءا بالهبوط بمظلات وحتى تدريب طيارين. وأقامت إسرائيل في بورما، بالتعاون مع الجيش المحلي، شركات عملت في مجالات الشحن البحري والزراعة والسياحة والبناء.

وكتب الملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية في بورما، شالوم ليفين، إلى مدير عام وزارة الأمن الإسرائيلية، شمعون بيرس، نهاية العام 1957، أن "البورميين يذكرون دائما المساعدات الكثيرة التي تلقوها منا. والعتاد العسكري وصل في الوقت الذي كانوا بحاجة إليه للعمل ضد المتمردين. وهم يمتدحون دون تردد منتجات الصناعات العسكرية التي لم يجدوا فيها أي خلل. وحظي جميع أفراد الجيش الإسرائيلي الذي عملوا في بورما بالمديح."

وفي منتصف العام 1962، وبعد ثلاثة أشهر من الانقلاب العسكري في بورما، زار بيرس بورما كنائب لوزير الأمن والتقى مع قادة الطغمة العسكرية. وجاء في ملخص اللقاء أن "السيد بيرس أبلغ، باسم رئيس الحكومة، أن إسرائيل معنية مثلما هو الحال دائما بأن تكون داعمة في أي موضوع وأي شكل يقرره الجنرال"، أي قائد الطغمة العسكرية. ورأت إسرائيل فائدة لها بسيطرة الجيش على بورما، بعد أكثر من عشر سنوات من الحرب الأهلية. وجاء في تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية، منتصف العام 1959، أنه "بالرغم من الأزمات الداخلية الكثيرة التي نشأت في بورما طوال السنوات الماضية، بقيت صداقة إسرائيل – بورما متينة وحتى أنها تعززت بشكل كبير في السنة الأخيرة، منذ أن انتقل الحكم فعليا إلى الجيش. وأصدقاء إسرائيل الأقوى موجودون في أوساط الجيش بالأساس."

بعد الانقلاب العسكري في بورما، سعت إسرائيل إلى استمرار العلاقات وتزويد الطغمة الحاكمة بالسلاح مقابل دعم بورمي لإسرائيل في الهيئات الدولية. وبعد أسابيع من لقائه مع بيرس، أمر قائد الطغمة العسكرية، الجنرال نى وين، بارتكاب مجزرة بحق طلاب جامعيين تظاهروا في يانغون (عاصمة بورما في حينه). ووصفت برقية أرسلتها السفارة الإسرائيلية، في تموز/يوليو 1962، هذه المجزرة، وأوردت معلومات عن "إخفاء" أجهزة الأمن لعشرات الطلاب."

وفي ذروة عمليات القمع هذه، اقترح الملحق العسكري الإسرائيلي في بورما تأهيل قادة كتائب بورمية في إسرائيل. ولأن التدريبات ترمي إلى قمع مدنيين، طلب أن تكون أرض التدريبات "جبلية وتلالية". واستقبل قادة الكتائب البورميين في سلاح المدرعات الإسرائيلي "بصورة رائعة." واستمرت أعمال القمع الوحشية في ميانمار طوال السنين الماضية، فيما الوثائق الإسرائيلية حولها ما زالت سرية. وفي آب/أغسطس 2017، امتلأت الصحافة العالمية بتقارير حول عمليات قتل واغتصاب واستعباد وتعذيب وعنف ضد الأطفال وهدم في قرى كثيرة، اضطرت أقلية الروهينغا المسلمة إلى الهروب من البلاد. ووصفت الأمم المتحدة ذلك بأنه "تطهير عرقي بموجب الكتاب." غير أن هذه الممارسات الوحشية لم تمنع إسرائيل من الاستمرار ببيع الأسلحة المتطورة

لميانمار. ورغم أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرضا حظر توريد أسلحة إلى ميانمار، إلا أن إسرائيل رفضت الإعلان عن أنها ترفض بيعها أسلحة. لكن، وفقا لماك، أوقفت إسرائيل صادراتها الأمنية إلى ميانمار بعد تقارير متتالية وواسعة في وسائل الإعلام وضغوط جماهيرية، في العام 2018.

ورغم ذلك، عبر سفير إسرائيل في ميانمار، رونين غيلئور، من خلال تويتر في نهاية عام 2019، عن دعم معلن وتمنيات بالنجاح لقادة الجيش في ميانمار، / في المداولات التي جرت في محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي نظرت في جرائم التطهير العرقي بحق الرهينغا. وكتب غيلئور: "ندعم قرارا جيدا وبالنجاح."